جامعة ابن خلدون تيــارت

كلية العلوم الاقتصاديــة والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علـوم التسييـر

المناطق الصناعية ودورها في التنمية المحلية

دراسة حالة المنطقة الصناعية زعرورة تيارت

(2014- 2017)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالبتين:

- عامري دنيا
- عباس مختارية

تحت إشراف الأستاذ(ة)

- د. بن الحاج جلول ياسين

نوقشت يوم: .../.../2018

2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

دعـــاء

اللهم ارزقنا حسن التوكل عليك، ودام السعي إلى رضاك وجنبنا وساوس الشيطان، وقنا شر الإنسان والجان، وهي لنا حقيقة الإيمان، وإزرقنا الخير والحلال، اللهم إني أسألك علما نافعا، ورزقنا واسعا، وقلبا خاشعا، ونورا ساطعا، وذرية صالحة وشفاء من كل داء اللهم إني أسألك درجات العلا وارزقنا الجنة والإيمان الخالص، اللهم زدنا حبا إليك وإلى نبيك محمد صلى الله عليه وسلم.

شكر وعرفان

الحمد لله العلي القدير الذي يسر لنا سبل المعرفة والعلم لتزداد به عرفانا وله خشية والصلاة والسلام على رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان، إلى الأستاذ المؤطر:

"بن الحاج جلول ياسين" الذي لم يبخل علينا ذو الميزة العالية، وكل الميزات التي ترك انطباعا على صفحات هذا الموضوع.

ونتوجه بالشكر إلى أعضاء اللجنة المناقشة.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من كانت له يد المساعدة في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد وبارك الله فيهم.

وأخيرا أتقدم بجزيل الشكر إلى الذين لم يبخلوا علينا بإجاباتهم التي ساعدتني في انجاز هذه الدراسة لإخراج هذا العمل المتواضع إلى النور.

إهـــداء

الحمد لله الذي وفقني وحفظني وتوج مجهوداتي بهذا العمل المتواضع الذي أهديه

إلى من غمرتني بالحنان ووفرت لي الأمان إلى من فرحت بفرحتي وتألمت بألمي

وسهرت لراحتي ويهون عليها كل شيء في سبيلي إلى ينبوع الرحمة والحنان إليك يا

أمي.

إلى أبي الذي ساعدني لأصل إلى ما أنا عليه، إلى أخواتي: عائشة، أمال، فاطمة،

زهرة.

إلى إخوتي: عبد القادر، ياسين، عاديل، أحمد.

إلى من تقاسمت معهم دفئ العائلة: عائلة زوجي محمد.

إلى جميع رفقاء دربي إلى كل صديقاتي: فايزة، نور، أسماء، أمينة، سماح، فريدة،

خيرة، إيمان.

وأخيرا أهدي عملي هذا إلى زوجي بن مفتاح محمد وإلى كل من سيفتح مذكرتي من

بعدي، إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

دنيـــا

إهـــداء

بسم الله والصلاة والسلام على اشرف اخلق الله.

الحمد الله الذي وفقني لهذا ولولاه لما وفقت فلك الحمد والشكر يا رب العالمين.

أهدي ثمرة جهدي إلى اللذين برضاهما ي رضى خالق الأكوان إلى هبة الرحمن والدي الكريمان حفظهما الله وأمدهما بصحة والعافية، أمي خضرة وأبي خالد..

وأهدي عملي هذا إلى إخوتي سعيد، محمد، قادة، خالد، وأخواتي إيمان، نخلة، نصيرة، أسماء، وإلى أفضل صديقاتي وأقربهم لي: صافية، رقية، سعاد، أمينة، فايزة، خيرة، فريدة، سماح.

مختارية

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

البسملة

الدعاء

شكر وعرفان I

إهداء II

فهرس المحتويات V

قائمة الجداول IX

قائمة الأشكال X

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: *الإطار النظري للصناعة*

تمهيد 2

المبحث الأول: ماهية الصناعة. 3

المطلب الأول: مفهوم ونشأة الصناعة 3

المطلب الثاني: مقومات الصناعة وأنواعها 8

المطلب الثالث: السياسات الصناعية 13

المبحث الثاني: ماهية المناطق الصناعية. 18

المطلب الأول: مفهوم ونشأة المناطق الصناعية 18

المطلب الثاني: أنواع وأهداف المناطق الصناعية 19

المطلب الثالث: أهمية ودور المناطق الصناعية في التنمية 22

المطلب الرابع: تجارب بعض الدول في إنشاء مناطق صناعية 24

المبحث الثالث: برامج المنطقة الصناعية ومعايير النجاح والفشل 27

المطلب الأول: تأسيس منطقة صناعية (محددات الإنشاء) 27

المطلب الثاني: تخطيط المناطق الصناعية 31
المطلب الثالث: مصادر التمويل..... 32
المطلب الرابع: عوامل معايير نجاح وفشل المناطق الصناعية والأثر السلبي لها..... 38
خلاصة 41

الفصل الثاني: التنمية المحلية

تمهيد:..... 43
المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية 44
المطلب الأول: نشأة ومفهوم التنمية المحلية 44
المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية 46
المطلب الثالث: مبادئ وركائز التنمية المحلية.....49
المطلب الرابع: أبعاد ومجالات التنمية المحلية 51
المبحث الثاني: مقومات ووسائل تحقيق التنمية المحلية..... 56
المطلب الأول: استراتيجيات التنمية المحلية 56
المطلب الثاني: مقومات التنمية الحلية ووسائل تحقيقها 57
المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية المحلية.....61
المبحث الثالث: مؤشرات وعوائق التنمية المحلية..... 64
المطلب الأول: مظاهر وعوامل التنمية المحلية 64
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المحلية.....67
المطلب الثالث: عوائق التنمية المحلية 70
خلاصة الفصل 72

الفصل الثالث: دراسة حالة المنطقة الصناعية زعرورة تيارت

تمهيد 74

المبحث الأول: هيئات تسيير المنطقة الصناعية **75**

المطلب الأول: شركة تسيير المناطق الصناعية والنشاط SGI 75

المطلب الثاني: مهام الشركة.....75

المطلب الثالث: القوانين والتنظيمات التي تعمل وفقها الشركة 77

المبحث الثاني: المنطقة الصناعية زعرورة 79

المطلب الأول: بطاقة فنية للمنطقة الصناعية.....79

المطلب الثاني: قائمة المستثمرين المتواجدين في المنطقة الصناعية زعرورة.....80

المطلب الثالث: واجبات المستثمرين وأصحاب الوحدات الاقتصادية تجاه المنطقة الصناعية 81

المبحث الثالث: مكانة المنطقة الصناعية لتيارت ضمن سير عملية التنمية المحلية من (2014-2017).....83

المطلب الأول: دور المنطقة الصناعية في دعم مجالات التنمية المحلية 83

المطلب الثاني: معوقات (مشاكل) المنطقة الصناعية وأهم الحلول المقترحة.....84

المطلب الثالث: تقييم دور المنطقة الصناعية في دفع التنمية المحلية.....88

خلاصة الفصل 90

خاتمة 92

قائمة المصادر والمراجع 99

ملخص

قائمة الجداول

والأشكـــال

قائمة الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
01	المؤشرات الاجتماعية لقياس التنمية المحلية	67
02	المؤشرات الاقتصادية لقياس التنمية المحلية	69

قائمة الأشكال

رقم	العنوان	الصفحة
01-01	مصادر التمويل لمنشآة الأعمال	37
02-01	التمنية المحلية (الأبعاد، الركائز، الأهداف)	53
02-02	مصادر التمويل المحلي الذاتي	61
02-03	المصادر الخارجية للتمويل المحلي	63

مقدمة

إن التطور التكنولوجي السريع الذي شهده العالم خلال الثمانينات أدى إلى ظهور اقتصاد عالمي أكثر تكاملا مما زاد من هيمنة الدول الصناعية الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، تأثر الدول النامية كونها سوقا لمنتجات هذه الدول، ومع بروز معالم النظام الدولي تحتم على هذه الدول النامية والجزائر واحدة منها إعادة النظر في سياستها الاقتصادية من خلال التركيز والاهتمام بقطاع الصناعة كونه من القطاعات الهامة التي يمكن أن تلعب دورا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لقدرته على زيادة الطاقة الإنتاجية وتلبية حاجيات السوق المحلي، وخفض الواردات واستيعاب القوى العاملة وذلك بانتهاج سياسة الصناعة المصنعة القائمة على إنشاء المناطق الصناعية، أين الكل مقر من حيث الجانب العلمي بأهميتها في تنظيم العملية الصناعية وتشجيع الاستثمار.

وتعتبر المناطق الصناعية ذلك الحيز الجغرافي الذي يضم وحدات صناعية قائمة على أساس الترابط الإنتاجي فيما بينها، وبالتالي فهي تشكل أداة فعالة لا غنى عنها لتشجيع وترقية الاستثمار وتلبية احتياجات الاقتصاد الوطني وتحقيق الأهداف التنموية ولهذه المناطق دور كبير في تحقيق التنمية المحلية.

إن واقع التنمية المحلية في الجزائر يقتضي استغلال عقلاني لكل الموارد وتسيير رشيد لكل الإمكانات المتاحة على مستوى كل إقليم بالاعتماد على المشاريع التنموية المحلية لسيما المناطق الصناعية، وعلى كل الموارد المالية والبشرية المتاحة لتحقيق تنمية محلية ومتوازنة.

إشكالية البحث:

نظرا للدور الكبير الذي يلعبه قطاع الصناعة في تفعيل التنمية الشاملة والتنشيط الاقتصادي فقد حظي باهتمام كبير من خلال محاولة إنعاشه وتطويره باستمرار، وفي هذا الصدد أقيمت العديد من المناطق الصناعية عبر التراب الوطني، وتعد المنطقة الصناعية زعرورة بتيارت واحدة من أهم هذه المناطق التي يمكنها المساهمة في تحقيق التنمية محلية متوازنة تراعي الاعتبارات البيئية وتستجيب

احتياجات المواطنين لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

✓ **ما مدى مساهمة المنطقة الصناعية زعرورة بتيارت في تحقيق التنمية المحلية؟**

ومحاولة منا للإلمام بكل جوانب الدراسة نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع التنمية المحلية وكيف تعمل المناطق الصناعية على تحقيقها؟
- ما هي طبيعة النشاطات الاقتصادية بمنطقة الصناعية بتيارت؟
- هل سير النشاط الاقتصادي للمنطقة الصناعية محل الدراسة يستجيب ويتماشى مع مبادئ وأهداف التنمية المحلية؟

فرضيات الدراسة:

بناءا على طبيعة موضوع البحث وإشكاليته وتساؤلاته، يمكن وضع الفرضيات التالية:

- المنطقة الصناعية بولاية تيارت تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المحلية.
- المنطقة الصناعية تستعمل جميع الآليات الفعالة من أجل تحقيق التنمية المحلية.
- النشاطات الاقتصادية بالمنطقة الصناعية ملائمة لمتطلبات التنمية المحلية بتيارت؟

أهمية البحث:

جاء البحث ليوضح العلاقة بين المناطق الصناعية ومدى تحقيقها للتنمية المحلية ويمكن اعتبار هذا البحث محاولة متواضعة لبيان إلزامية تحمل المناطق الصناعية لمسؤولياتها لتحقيق التنمية المحلية التي تعود بالنفع على المجتمع المحلي ككل.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على موضوع هام يتعلق بالمناطق الصناعية والتزاماتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على مستوى المحلي بغرض المساهمة في تحقيق التنمية المحلية، وهو من المواضيع الحديثة التي لم يتم التطرق إليها بشكل كبير من قبل رغم المكانة التي تحتلها، ويمكن أن نعدد بعض أهداف هذه الدراسة كما يلي:

– تساعد على معرفة كيفية استخدام الموارد الطبيعية بشكل عقلاني، وذلك من أجل إنشاء المناطق الصناعية وأثارها فيما بعد على مجتمعات محلية.

– محاولة تطبيق المفاهيم النظرية على ما هو موجود في أرض الواقع في المنطقة الصناعية زعرورة تيارت.

– تبيان أهمية مناطق الصناعية وضرورة الاهتمام بها والمحافظة عليها.

– التعرف على مرتكزات ومبادئ التنمية المحلية ودور المناطق الصناعية في تفعيل هذا التنمية.

منهج الدراسة والأدوات المستعملة في البحث:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع والأهداف المرجوة منه كون هذه الدراسة حديثة لارتباطها بالتنمية المحلية، ثم اختيار المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لدراسة وتحليل هذا الموضوع والذي يمكن من الإلمام بكل من المناطق الصناعية والتنمية المحلية في محاولة الوصول إلى نتائج مقنعة وإلى خلفية الأهداف المسطرة من البحث لبيان مساهمته الفعالة في تحقيق وبلوغ التنمية المحلية، وقد تم الاعتماد على مجموعة من أدوات ومصادر المعلومات تمثلت أساسا فيما يلي:

– المسح المكتبي والإطلاع قدر المستطاع على الكتب والمجلات والجرائد المتوفرة ومواقع الانترنيت والمقالات والمداخلات التي تم التفصيل بها ضمن الملتقيات التي تناولت موضوع التنمية المحلية والمناطق الصناعية.

– المقابلات الشفوية مع مدراء وعمال مؤسسة تسيير المنطقة الصناعية زعرورة بتيارت.

– بالإضافة إلى تعزيز البحث بالجداول والمخططات للتوضيح أكثر.

أسباب اختيار البحث:

– الأهمية الكبيرة لهذا الموضوع ونقص الدراسات التي تتناوله.

– حاجة ومتطلبات البيئة الاقتصادية لمثل هذه الدراسة.

– الانتشار الواسع للمناطق الصناعية ودورها في دفع التنمية الاقتصادية.

– حداثة الموضوع في ميدان البحث العلمي في الجزائر.

– الرغبة في معرفة كيفية تحقيق المناطق الصناعية للتنمية المحلية.

حدود الدراسة:

أ–الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة على معالجة دور المناطق الصناعية بشكل عام وتجسيد التنمية المحلية في ولاية تيارت "المنطقة الصناعية زعرورة"، من خلال تسيير برامج التنمية في المنطقة من طرف شركة التسيير العقاري بتيارت "SGI".

ب– الحدود الزمنية: هذه الدراسة ستهتم بتتبع التنمية المحلية للمنطقة الصناعية زعرورة خلال الفترة الممتدة ما بين 2017/2014.

الدراسات السابقة:

بعد الإطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث حول موضوع الدراسة للإثراء والوقوف على تشخيص الظاهرة المراد دراستها، فإنه يمكن إبراز أهم الدراسات في هذا المجال:

– محمد ياسر يوسف الساعد، "دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي دراسة حالة حول صناعة الحجر في محافظة جنين رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين 2003م"، وأهم النتائج التي المتوصل إليها أن المناطق الصناعية وأن قطاع صناعة مناشير الحجر ما زال يعاني من الأضرار التي تلحق به جراء السياسات القمعية للاحتلال الإسرائلي الهادفة إلى القضاء على انتفاضة الأقصى حيث انعكس ذلك سلبا على إنتاجية وربحية هذه الصناعة.

أما بالنسبة لدراستنا فقد ركزت على دور المناطق الصناعية في التنمية المحلية في تحقيق التنمية المحلية أما الدراسة السابقة فقد ركزت على دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي.

– وائل وجيه رضا البظ "محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي" رسالة ماجستير منشورة جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين، 2004م، وأهم النتائج المتوصل إليها أن مشاكل ومعانات أصحاب المؤسسات الصناعية يرجع ويعود سببه إلى الأوضاع الأمنية والسياسية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني عامة ومدينة نابلس خاصة مما أدى إلى تدهور كل الأوضاع بما فيها الوضع الاقتصادي.

بالنسبة لدراستنا ركزت على المنطقة الصناعية زعرورة ودورها في تحقيق التنمية المحلية في ولاية تيارت، أما الدراسة السابقة فقد ركزت على محددات إنشاء مناطق الصناعية في محافظة نابلس.

– محمد حمازة "دور المناطق الصناعية في التنمية المحلية، دراسة ميدانية في المنطقة الصناعية لمدينة باتنة"، رسالة ماجستير، منشورة جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012م، وتوصل إلى نتائج مهمة ومنها أن المناطق الصناعية تعتبر أحد هذه الموارد التي إن أحسن استغلالها فإنها سوف تساهم في تحقيق التنمية المرجوة.

بالنسبة لدراستنا فهي مشابهة لهذه الدراسة إلا أنها تختلف عنها من حيث الدراسة ميدانية، ففي دراستنا ركزنا على المنطقة الصناعية زعرورة تيارت، أما الدراسة السابقة فقد ركزت على المنطقة الصناعية لمدينة باتنة.

– بادي خديجة "المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة المنطقة الصناعية البتروكيميائية بسكيكدة" رسالة ماجستير منشورة، جامعة 20 أوت 1955م سكيكدة 2014م، ومن أهم المتوصل إليها هي أن المنطقة الصناعية بعيدة عن تحقيق التنمية المستدامة لأنها في مرحلة الإنتاج وينجم عن هذه المنطقة الصناعية مشكل كبير متمثل في التلوث الصناعي.

بالنسبة لدراستنا ركزنا على التنمية المحلية أما الدراسة السابقة قد تناولت التنمية المستدامة.

صعوبات البحث:

خلال إعدادنا لهذه الدراسة اعترضتنا بعض الصعوبات أهمها نقص المراجع المتخصصة التي تعالج المناطق الصناعية بالإضافة إلى قلة وندرة البحوث في هذا الموضوع، أما على المستوى التطبيقي فالأمر كان أكثر صعوبة حيث كانت المعلومات المتعلقة بموضوعنا موزعة على عدة جهات الأمر الذي أدى بنا إلى تكرار الزيارات وتكثيف المقابلات للحصول على معلومة كافية تمكننا من إجراء الدراسة كما لعبت نوعية المعلومات المراد الحصول عليها دورا كبيرا في إعاقة تقدم البحث في كثير من الأحيان، وبالرغم من ذلك فقد حاولنا ما أمكن وتكيفنا مع الوضع واستطعنا الحصول على ما تيسر لنا من معلومات.

خطة البحث:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة والإلمام ثم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية حيث تناولنا في:

الفصل الأول: تحت عنوان المناطق الصناعية استعرضنا بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمناطق الصناعية والصناعة تم التطرق إلى برامج المنطقة الصناعية ومعايير النجاح والفشل.

الفصل الثاني: تحت عنوان التنمية المحلية الذي خصص لدراسة التنمية المحلية حيث تم استعراض بعض المفاهيم عن التنمية المحلية ثم التطرق إلى مقومات ووسائل تحقيق التنمية المحلية وفي الأخير التطرق إلى واقع التنمية المحلية في الجزائر.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للمنطقة الصناعية زعرورة تيارت وقد تضمن هذا الفصل دور المنطقة الصناعية في تحقيقي التنمية المحلية من خلال مساهمتها في القضاء على البطالة الاستثمار الأجنبي والرفع من الناتج الوطني وتضمن كذلك مشاكل الصناعية بدافع التنمية المحلية والأفاق المستقبلية.

الفصل الأول

الإطار النظري للصناعة

تمهيد:

تعتبر الصناعة الركيزة الأساسية في النظام الاقتصادي لما لها من انعكاسات إيجابية تعود بنفع على المجتمع وعلى الدولة وبصفة عامة لذلك تطمح العديد من الدول إلى تحقيق أكبر استفادة ممكنة من الصناعة لذلك قامت بإنشاء ما يسمى بالمناطق الصناعية والتي هي مساحة من الأرض تخصص لإنشاء مجموعة من المصانع الموزعة إلى تخصصات مختلفة تحتوي وتضم موارد مالية ومادية وبشرية.

وفي هذا الفصل سنحاول تسليط الضوء على المباحث التي قمنا بصياغتها كالآتي:

المبحث الأول: ماهية الصناعة.

المبحث الثاني: ماهية المناطق الصناعية.

المبحث الثالث: برامج المنطقة الصناعية ومعايير النجاح والفشل.

المبحث الأول: ماهية الصناعة

لقد أدركت الكثير من دول العالم أن وسيلتها للحاق بركب التقدم والنهضة الاقتصادية هو الاتجاه إلى الصناعة، لما لهذه الأخيرة دور في تقدم الأمم وازدهارها وقد ركزنا في هذا المبحث على مفهوم الصناعة ومراحلها مقوماتها وأنواعها وخصائصها.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة الصناعة

تعد الصناعة الحجر الأساسي لأي دولة ولذلك فإن الاهتمام بها مطلب أساسي لا بد منه.

أولا– نشأة الصناعة:

وقد ظهر أول شكل مبسط للصناعة منذ نحو مليون سنة،عندما استطاع الإنسان تشكيل الصخور واستغلالها في إنتاج أداة حجرية مبسطة، وكانت هذه بداية لانتشار صناعة الأدوات الحجرية، وتبعها صناعة الأدوات العظيمة، ثم استغلال الأخشاب والصلصال الذي أستخدم في صناعة الأواني الفخارية، تمكن الإنسان من صنع ملابسه وطعامه ومسكنه، مستغلا مهاراته ومساعدة الحيوان له، وذلك بهدف إشباع الحاجات الضرورية له.

ومع قيام الثورة الصناعية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر شهدت الصناعة تغيرًا جذريًا في طبيعتها وأساليبها ومنتجاتها. فقد اعتمدت الصناعة خلال هذه المرحلة على الطرق الآلية وتقسيم العمل والتخصص والإنتاج الكبير.

ومنذ منتصف القرن العشرين وصلت الصناعة إلى مرحلة متقدمة إلى حد كبير رغم قصر المدّة لتزايد معرفة الإنسان.

وتعدد ابتكاراته واستخدامه للعقول الإلكترونية والتكنولوجيا المتقدمة التي ساعدت على تقدم الصناعة من حيث الكم والكيف[1].

وقد ترتب على الصناعة الحديثة تغيرات جذرية في توزيع السكان، كما ترتب عليها ارتفاع مستوى الدخول وانتشار الرفاهية، وتوافر الخدمات والمرافق المختلفة، وارتفاع نسبة العاملين في الصناعة وتغيير في موازين الدول، إذ أصبحت الصناعة تعد مقياسًا لتمييز الدول المتقدمة، والدول المتخلفة أو النامية.

[1]– علي أحمد هارون، **أسس الجغرافيا الإقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي ، القاهرة، 2006، ص 555.

-ومن رحمة الله تبارك وتعالى أن علم بعض أنبيائه أنواعا من الصناعات لتكون نموذجًا يحتذ بها بنو البشر كصناعة النجارة والفلك (السفن) حينما علمها لنوح عليه السلام، ولداود إلانة الحديد[1].

ثانيا:مراحل تطور الصناعة:

1- مرحلة الصناعة المنزلية:

في هذه المرحلة كانت الصناعة في شكلها الأولي في هيئة أنشطة منزلية ضمن القطاع الزراعي الريفي فكانت المرأة تقوم بصناعة الألبسة والغزل والنسيج.

أما عن الرجل فيمارس صناعة العمل، والمطبخ التي تتعلق بالإنتاج والمنزل إلى جانب عمله في الزراعة ومن سمات هذه الصناعة أنها تتم بطريقة يدوية ووسائل بدائية وتوجه فقط لسد الحاجات، ولكن ومع مرور الزمن أصبحت موارد للدخل لكثير من العائلات عندما تحول الإنتاج مخصص لتبادل في السوق وعلى هيئة خدمات صناعية للغير، أحتفظ هذا النمط من الإنتاج بطابعه التراثي في كثير من الدول النامية والمتقدمة وهذا لدقة الصنع وجمال المظهر بالمقارنة مع السلع المصنعة في المعامل الحديثة.

2- مرحلة الحرفية:

كان ظهور هذا النوع من النشاط الصناعي بصفة تدريجية سياق في التطور التاريخي للعمل، حيث تحول العمال المنزليين إلى عمال متخصصين في نشاط معين كالتجارة والحدادة والصياغة وغيرها من الأنشطة ومسار نشاطهم مخصص لسوق الاحتياجات وتمحور عمل الحرفيين حول إنتاج سلع صناعية معينة بتوجيه من المستهلك، ثم تطور إلى صنع منتجات وعرضها للبيع في السوق دون توجيه سابق، وقد تحول الحرفي فيما بعد إلى منتج صناعي صغير.وسادت هذه المرحلة وهذا النوع من النشاط حتى القرون الوسطى ووصل إلى أعلى مستوياته في فترة البناء الورشي في الدول الأوروبية، وتعتبر هذه المرحلة مهمة في التطور الصناعي من خلال قوى الإنتاج وتحسين أدوات الإنتاج والتي مهدت الطرق للمرحلة التي تليها.

[1]- حنان قرقوتي، **الزراعة والصناعة والتجارة**، الطبعة الأولى المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2006، ص33.

3- مرحلة تعاونية الرأسمالية البسيطة (المشغل الصغير):

وتعتبر أدنى أشكال للتنظيم الصناعي وهي عبارة عن مصنع صغير، يقوم فيه صاحب العمل أو المنتج باستخدام العمال الحرفيين لقاء أجور معينة لصنع منتجات وهذا تحت سقف واحد وبطريقة يدوية وقد مكنت هذه الطريقة من فرض الرقابة داخل المؤسسة التعاونية مما يخلق جو المنافسة بين الحرفيين إلى جانب الاقتصاد في نفقات الإنتاج.

4- مرحلة المصنع الرأسمالي (المشغل الرأسمالي):

هو الشكل التنظيمي الأساسي للإنتاج الرأسمالي وهو عبارة عن مصانع تضم ورشات عمل، يعمل فيها عدد كبير من العمال والقائمة على أساس استخدام الأدوات والعمل اليدوي مع التقسيم، وقد انتشرت هذه المصانع في الدول الأوروبية إبتداءًا من القرن 16.

وتميز العمل في هذه المرحلة بتجزئة عملية الإنتاج وتخصيص أدوات العمل المستخدمة، مما أدى إلى زيادة كبيرة في إنتاجية العمل مقارنة مع المرحلة السابقة للتعاونيات، وقد هيأ المصنع الأساس التنظيمي والتقني لبروز الصناعة الآلية بعد الثورة الصناعية[1].

5- مرحلة لصناعة الآلية:

هذه المرحلة كانت بعد حدوث الثورة الصناعية نظرًا للابتكارات الحديثة نتيجة هذه الثورة استخدمت الصناعة الآلية. إذ أن التطبيق العملي لمنجزات العلم والتكنولوجيا في الصناعة أدى إلى إدخال أنواع جديدة من الآلات والتكنولوجيا لم تكن موجودة سابقًا كالمكائن البخارية والطاقة الكهربائية وقد تكونت هذه الصناعة بعد عملية بناء اقتصادية وفنية طويلة لمصانع آلية بدأت من الصناعة الخفيفة وانتقلت إلى الصناعات الثقيلة[2].

[1]- زقو محمد أمين، لداد محمد أمين، **واقع الصناعة التحويلية في الجزائر**، رسالة ماستير تخصص الإقتصاد وتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2017، ص 187.

[2]- علي هارون، **أسس الجغرافيا الاقتصادية**، مرجع سابق، ص555.

ثالثا: مفهوم الصناعة :

1- يقصد بالصناعة الأنشطة التي يغير بها الإنسان شكل أو طبيعة الماد الخام الزراعية أو المعدنية أو الحيوانية أو الغابية ويحولها إلى منتجات تحقق متطلباته المتعددة.

وقد تكون المواد المستخدمة في الصناعة على حالتها الطبيعية مثل الخامات المعدنية أو الخشبية.

وقد تكون مواد نصف مصنعة مثل الصلب والجلود المدبوغة والدقيق والخشب المنشور لكي تستخدم في عمل منتجات جديدة، فالحديد يستخدم المنجنيز في صناعة الصلب، والصلب يستخدم في صناعة الآلات والماكينات، كما يستخدم الخشب اللين في صناعة لب الخشب، الذي يستخدم بدوره في صناعة الورق الذي تعتمد عليه صناعة الطباعة، والقطن بالنسبة للمنسوجات.

2- تعني الصناعة تحويل المواد الأولية المختلفة من مواد زراعية وخامات معدنية ومصادر الطاقة وذلك باستخدام الموارد البشرية المتاحة، إلى سلع نهائية قابلة للاستخدام في إشباع الحاجات المتعددة لأفراد المجتمع، أو سلع وسيطة تستخدم في إنتاج غيرها من السلع مثل الآلات والمعدات[1] .

3- الصناعة من حيث جوهرها الاقتصادي تعمل على خلق أو إضافة منفعة على الموارد[2].

4- وتتمثل هذه المنفعة في منفعة الشكل، التي تتحقق إما بعمليات إستخراجية فيطلق عليها صناعات إستخراجية أو صناعات التعدين كما تناولناها من قبل.وإما قد تحقق منفعة الشكل بعمليات تحليلية أو شكلية أو تجميعية تحويلية.

5- الصناعة هي النشاط الإنساني غير الفلاحي الذي يسعى إلى إنتاج أو إحداث تعديل على الأشياء والمواد بهدف تحقيق غاية محدودة، بل أوسع من ذلك حيث تشمل جميع الفنون والمهن والقدرات وتطبيقات العلوم المختلفة فهي جميعها تدخل في مفهوم الصناعة.[3]

---

[1]- إيمان عطية ناصف، **مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة**، دار الجامعة الجديدة 38 ، 40 شارع سوتير، الازارطية، 2008 ص251.

[2]- حسن عبد العزيز حسن، **اقتصاديات الموارد**، زهرة الشرق 1996، القاهرة ص .408

[3]- زقو محمد أمين، لداد محمد أمين، **واقع الصناعة التحويلية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 09.

6- تعد الصناعة ظاهرة إقتصادية واجتماعية وحضارية في كل بلد من بلدان العالم، فالصناعة عملية معقدة تمتد جذورها إلى بنية المجتمع وتؤثر في تركيبه الحضاري والمادي بما يؤدي إلى تطوره اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا، وفي الوقت نفسه تأثر الصناعة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لذلك المجتمع، وإذا أريد للصناعة أن تتسم بفعالية في تطوير المجتمع ونموه، فإنه يفترض أن يتبنى خطة التصنيع على أساس الاستغلال الأمثل والكفء للموارد والإمكانيات المتاحة في الدولة.

7- **مفهوم الصناعة في التاريخ الاقتصادي:**

ويركز هذا المفهوم على إدخال طريقة جديدة للإنتاج، أو أسلوب جديد للعمل ضمن الفعالية الاقتصادية، وهذا الأسلوب يتجسد في المكائن المسيرة بالقوة الآلية، أي تطوير الأساليب المحسنة لإنتاج الثروة.

8- **تعريف استنتاجي:**

الصناعة عبارة عن ممارسة لنشاط بشري يهدف إلى تحويل مادة أو أكثر إلى مادة أخرى جديدة تمتاز بخصائص معينة وقد تخضع لشروط خاصة عند إنتاجها من اجل سهولة تسويقها أو من أجل أداء وظيفي معين لها.

رابعًا: خصائص الصناعة:

تتميز الصناعة عن غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى بالعديد من الخصائص، مما يجعلها قادرة على أن تلعب دورًا أساسيا وحيويا في تنمية الاقتصاد الوطني ومن أبرز هذه الخصائص نجد: [1]

1- تتميز الصناعة بأنها نشاط كثيف مقارنة بالحرف الأخرى كالزراعة أو الرعي، التي ترتبط بالأرض بصورة أساسية وتشغل مساحات محدودة حسب نوع كل صناعة وطبيعتها.

2- تعد مناطق التركيز الصناعي أكثف سكانًا مقارنة بأي نشاط آخر.

3- تعد الصناعة أوسع الحرف انتشارا، حيث توجد في كل مكان ولو بصورة مختلفة.

4- يتميز المجتمع الصناعي بارتفاع مستوى المعيشة والمستوى الثقافي والحضاري.

[1]- يحياوي العالية، صالحي عامرة، **السياسات الصناعية في الجزائر ودورها في تفعيل القطاع الصناعي الوطني**، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر 2016،2015، ص 10-11.

5- تحتاج الصناعة إلى رؤوس أموال كبيرة بخلاف الأنشطة الأخرى.

6- تساهم الصناعة بجزء كبير في الدخل الوطني للدول.

7- تلعب الصناعة دور كبير في تطوير العلاقات بين الدول وتوجيه سياساتها.

8- معظم الصناعات تعتمد على استخدام الآلات التي تعتمد على استخدام الطاقة في العمليات الإنتاجية

9- تتمتع الصناعة بقدرتها الكبيرة على إستيعاب الأيدي العاملة وخصوصًا الصناعات كثيفة العمل.

المطلب الثاني: مقومات الصناعة وأنواعها

من أجل قيام الصناعة وازدهارها لابد من تواجد عدة مقومات لتساعدها على القيام أهمها:

أولاً: مقومات الصناعة:

1- الأسواق:

يعتبر توفر الأسواق اللازمة لتصريف الإنتاج من أهم العوامل التي تدعو إلى قيام الصناعة. ويتوقف حجم الأسواق على عدد السكان وخصائصهم، مستوى دخل الفرد، ومدى التفاوت فيه، والتوزيع الجغرافي للسكان.فيؤثر كل من هذه الاعتبارات بالزيادة أو النقص على حجوم الأسواق المختلفة، مما يشجع أو يعوق إنشاء أو توسع في الصناعات المختلفة[1].

2- الموارد الطبيعية:

يعد توفر الموارد الطبيعية من المقومات الهامة لقيام الصناعة والتوسع فيها في أي بلد من البلدان، سواء كانت موارد معدنية أو زراعية أو خشبية أو مائية، حيث يمكن أن تقوم العديد من الصناعات على كل من هذه الموارد كمستلزمات إنتاج أو طاقة.فتؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى المساهمة في خفض تكاليف الإنتاج، وتجنب الاعتماد على الخارج، وما يقترن بذلك من أعباء في سبيل الحصول عليها.كما أن وفرة الموارد يساهم في أتساع السوق، وتوافر الأموال اللازمة لعمليات التصنيع.

[1]- حسن عبد العزيز، **إقتصاديات الموارد**، دار النشر زهراء الشرق 1996 القاهرة ص 412، 413.

3- توفر رأس المال البشري:

من المقومات الأساسية لقيام النشاط الصناعي درجة توفر رأس المال البشري أما يطلق عليه الأيدي العاملة بشقيها الأيدي العاملة الماهرة والأيدي العاملة غير الماهرة، وتحتاج العمليات الصناعية الحديثة إلى توفر قدر ملائم من الأيدي العاملة الماهرة التي تتميز بإرتفاع مستوى تعليمها.

وتدريبها ويتوفر لديها القدرة على الانتظام والاستعداد الجدي للعمل وتعاني الدول النامية بصفة عامة من نقص في إعداد العمال المهرة على الرغم من وجود عرض وفير من العمالة غير الماهرة ولذلك تعمد الدول النامية إلى اختيار الفن الإنتاجي الملائم لدرجة توفر العنصر البشري[1].

4- رأس المال المادي :

يعتبر رأس المال المادي من أهم مقومات عمليات التصنيع حيث يحتاج النشاط الصناعي بالمقارنة بغيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى إلى توفر رأس المال بدرجة كبيرة وتعتبر عقبة التمويل من أهم العقبات التي تواجه عمليات التنمية في الدول النامية. ويتمثل رأس المال في شكله المالي في صورة عملات محلية وعملات أجنبية.

وتستخدم العملات الأجنبية في استيراد الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج التي لا تتوفر محليا ويتوقف توفر رؤوس الأموال على المقدرة على تحقيق المدخرات، وذلك بالامتناع عن استهلاك جزء من الإنتاج المحلي، وتوجيهه إلى مجال الاستثمار المحلي والتصدير.

- يضاف إلى كل ما سبق من مقومات ما قد تتبعه السلطة الحاكمة من الدولة من سياسات لتشجيع الصناعة.

[1] - إيمان عطية ناصف، **مبادئ إقتصاديات الموارد والبيئة**، مرجع سابق ذكره، ص ص 255 – 257.

ثانيا: أنواع الصناعة:

نجد تصنيفات عديدة للصناعة فهناك من يصنفها على أساس:

1. من حيث نوعية الصناعة:

أ) الصناعة التحليلية:

هي تلك الصناعة التي تعتمد على تحليل المادة الأصلية إلى مواد جديدة، عن طريق التركيب الكيماوي أو التركيز أو الخلط بمواد أخرى، وتشمل الأسمدة، الأدوية والأحماض والبيتروكيمياوية التي تتمثل في تكرير البترول ومشتقاته كالألياف والمطاط...الخ. [1]

ب) الصناعات الإستخراجية:

وتعتمد العمليات الصناعية والإنتاجية فيها على عمليات البحث واستخراج المعادن والموارد الخام. مثل الفحم، الحديد، البترول الخام من باطن الأرض، وقد تتبع الشركات العاملة في هذا النوع من الصناعات سياسة التكامل فتجرى جميع العمليات الإنتاجية منه استخراج المعدن أو المادة الخام إلى حين تحويلها إلى منتجات متنوعة مشتقة، وعموما فإن الصناعة الإستخراجية غالبا ما تضم العمليات الإنتاجية التالية[2]:

- عمليات استكشافية تهدف إلى تحديد موقع المادة الخام في باطن الأرض.
- عمليات صناعية الغرض منها تنقية شوائب الحديد مثلاً أو غيره من الخامات تمهيدًا لنقلها إلى المصانع الأخرى المستخدمة.

ج)الصناعة التحويلية:

هي الصناعات الأكثر شيوعًا والتي تقدم معظمها للمستهلكين النهائيين المنتجات المتنوعة التي يشبعون بها حاجاتهم المختلفة. ويقصد بها أيضًا العمليات التي تجري على عناصر محددة للمدخلات ومن

[1]- حطاب مراد، **أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة**، دراسة حالة الأدوية في الجزائر، رسالة الدكتورة، علوم في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد صناعي، 2016/2015 ص 53.

[2]- محمد علي شهيب، **إدارة العمليات والإنتاج**، مطبعة جامعة القاهرة، 1988، ط. 4 ص172، 173.

أهمها المواد الخام لكي تحولها إلى منتجات نهائية ذات مواصفات محددة مخرجات ومن أهم الصناعات التحويلية ما يلي:

- صناعة الحديد والصلب، صناعة الغزل والنسيج، الصناعات الكيميائية الصناعات الهندسية الثقيلة والخفيفة الصناعات الاستهلاكية المستخدمة للمواد الكيماوية.

2.من حيث حجم المؤسسة:

أ) مؤسسة مصغرة:

هي تلك المؤسسات الصناعية التي تشغل مابين 01-09 عمال ولها رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار جزائري، وربحها هو 10 مليون دينار جزائري.

ب) مؤسسة صغيرة:

تعرف على أنها تلك المؤسسات الصناعية التي تشغل مابين 10- 49 عاملاً، ولها رقم أعمال يتجاوز 200 مليون دينار جزائري، وربحها 100 مليون دينار جزائري.

ج) مؤسسة متوسطة:

هي تلك الصناعات التي تشغل مابين 50-250عاملاً ويتراوح رقم أعمالها بين 200مليون دينار ومليارى دينار جزائري، وربحها من 100 حتى 500 مليون دينار جزائري.

د) مؤسسة كبيرة:

تشغل الصناعة الكبيرة أكثر من 250عاملاً ويفوق رقم أعمالها ملياري دينار جزائري[1].

3.من حيث نوع المادة الأولية :

أ).الصناعات الزراعية: وهي إما غذائية كصناعة طحن الحبوب، أو صناعة النسيج، مثل صناعات المنسوجات القطنية، أو صناعة المطاط.

ب).الصناعات المعدنية: مثل صناعة الحديد والصلب، وصناعة الألمنيوم.

ج).الصناعات الحيوانية :مثل صناعة المنسوجات الصوفية ومنتجات الألبان وصناعة الجلود.

[1]- حطاب مراد، **أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة**، دراسة حالة الأدوية في الجزائر، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد صناعي 2016/2015 ص 54.

د).**الصناعات الغابية** :مثل صناعة الأثاث، ولب الخشب، وقطع الأخشاب.

هـ).**الصناعات الكيميائية**:مثل صناعة الأدوية، والأسمدة، والبيتروكيماويات[1].

4.من حيث طبيعة المنتجات:

أ) صناعة السلع الاستهلاكية:

وهي سلع سريعة الاستهلاك التي توزع على نطاق واسع وترتبط بحياة الإنسان مثل الصناعات الغذائية والأدوية والمنسوجات، والملابس والأحذية.

ب) **صناعة السلع المعمرة:**

وهي التي تنتج سلعا باقية، وهي عادة محدودة التوزيع نسبيا، كالسيارات والثلاجات وأجهزة الراديو والمكيفات وصناعة الأثاث.

5.من حيث الخصائص العامة للعملية الصناعية ونوع المنتج:

أ) الصناعات الثقيلة:

وهي التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، وخبرة عالية، وحركة ضخمة للموارد الخام، وتنتج سلعا معمرة مثل صناعة السفن والمعدات الحربية وصناعة الطائرات، وبعض هذه الصناعات تقوم بإنتاج سلع رأس مالية ليس الغرض منها إشباع حاجات فردية أساسا وإنما استخدام منتجاتها التي يكون بعضها وسائل إنتاج لسلع أخرى. فهي بذلك تساعد على قيام صناعات أخرى مثل صناعة الحديد والصلب.

ب) **صناعة السلع الإنتاجية:**

و تضم الصناعات التي تنتج سلعا من نشأتها المساهمة في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع مثل بناء الآلات وصناعة الأسمدة الكيمائية، وهذه تعد سلعا وسيطة ومنها صناعة البيتروكيماويات.

ج) **الصناعات الخفيفة:**

وهي التي تتمثل في الصناعات الغير معقدة كصناعة النسيج، وصناعة الجلود وصناعة الأثاث والصناعات الغذائية وصناعة الورق والطباعة وصناعة الساعات.

[1]- علي أحمد هارون، **أسس الجغرافيا الاقتصادية**، مرجع سابق، ص ص 556 – 557.

*إهتم المسلمون بالصناعة الخفيفة التي أدت إلى ازدهار الحياة الطبيعية بكافة متطلباتها مثال صناعة الورق – صناعة تجليد الكتب – صناعة الجلود – الكتابة والأقلام – الكتابة الخاصة بالعمليات – الطباعة – صناعة الزجاج – الصناعة الذهبية. [1]

المطلب الثالث: السياسات الصناعية

تعد السياسات الصناعية شكل من أشكال تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية

أولا : مفهوم السياسات الصناعية:

1- عرفها خليل حسين: بأنها مجموع الإجراءات التي تلجأ إليها الحكومات لتنفيذ سياسات معينة ذلك عن طريق وسائل ذلك كالتعريفة الجمركية أو رسوم وسعر الصرف بالإضافة إلى الإئتمان المصرفي والدعم وسعر الفائدة بهدف التأثير على القرارات المتعلقة بالصناعات أو سلوكيا الصناعة لجهة الإنتاج أو الاستثمار أو غيرها..الخ وبالتالي تشجيع الصادرات أو إحلال الصناعات المحلية مكان الصناعات المستوردة [2]

2- وقد عرفت: على أنها عملية تطبيق التدخلات الحكومية لصالح بعض القطاعات لزيادة توسيع إنتاجية الاقتصاد ككل. حيث أن الدولة تؤدي دورا هاما في إجراء تكامل إستراتيجي من خلال مختلف السياسات التي يمطن تصنيفها على أنها سياسات صناعية التي تعرف على أنها تدخل الدولة لدعم إنتاج جديد [3].

3- تعريف استنتاجي للسياسة الصناعية :

هي تلك الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة من أجل التأثير على النشاطات الاقتصادية بهدف تحقيق جملة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ولخدمة مصالحها.

[1]- حنان قرقوتي، **الزراعة والصناعة والتجارة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 54، 70.

[2]- حسين خليل، **السياسات العامة في الدول النامية**، بدون طبعة، دار المنهل اللبناني. لبنان. 2007 ص 273.

[3]- حطاب مراد ، **أثر السياسات على هيكل الصناعة**، رسالة دكتوراه جامعة محمد خيضر، منشورة، بسكرة 2016/2015 ص 16.

ثانيا : أنواع السياسات الصناعية

تنقسم السياسات الصناعية المطبقة في الاقتصاد حسب مختلف المعايير إلى:

1- حسب المدى الزمني للسياسة الصناعية:

أ- سياسات هيكلية: هي السياسات التي تكون نتائجها وأهدافها بعيدة المدى وغالبا ما تعالج الإختلالات في الخصائص الهيكلية للأسواق، قد يكون هذا النوع من السياسات أفقيا أو عموديا حسب الأهداف النهائية للسياسات الاقتصادية العامة المطبقة في بلد معين.

عادة ما نجد أن السياسات الصناعية المطبقة لا تنحصر في نوع واحد من السياسات المذكورة أعلاه.

ولكن الشائع على المستوى العملي وجود توليفة من عدد كبير من السياسات الصناعية طويلة وقصيرة المدى لتحقيق الاستقرار في الأسواق من جهة وإضفاء بعض المرونة على التدخل الحكومي من جهة أخرى.

ب- سياسة الظرفية: هي السياسات التي تعالج الاختلافات ظرفية قصيرة المدى وتكون محددة التأثير وتطبق غالبا في قطاعات دون القطاعات (سياسات صناعية العمودية).

2- حسب أثرها على القطاعات الإقتصادية:

أ-سياسات الأفقية:هي السياسات التي تشمل عدة قطاعات اقتصادية وتكون ذات أثر مشترك بين هذه القطاعات مثل التطور التكنولوجي في الاقتصاد الجزائري تعتبر سياسة أفقية باعتبارها تمس كافة الأنشطة الإقتصادية كالاتصالات ومصاريف وتأمين

ب- سياسة عمودية (انتقائية): هي السياسات التي يمس أثرها نشاطا أو قطاعا اقتصاديا واحد مثال ذلك سياسات الدعم في قطاعات معينة أو تأهيل أيدي عاملة خاصة بقطاع معين.

رغم الاختلاف بين النوعين سالفي الذكر. إلا أنهما متكاملان من الناحية العلمية فالسياسات الأفقية تنظم الجوانب العامة التي تشترك فيها كل وجل القطاعات الإقتصادية في حين تناط السياسات العمودية بمهمة تنظيم قطاعات معينة لذلك تكون أكثر خصوصية ودقة وملائمة لقطاعات اقتصادية دون أخرى.[1]

[1]- زعباط عبد الحميد، **دور السياسات الصناعية المصرفية في ترقية تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري**، ابحات اقتصادية وإدارية الجزائر تبسه العدد 11 جوان 2012 م ص ص 178.179.

ثالثا: أهمية السياسات الصناعية :

تلعب السياسات الصناعية دورا كبيرا في الاقتصاد والوحدات الإنتاجية بحيث تحقق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الإقتصادية للمجتمع وتتمثل أهميتها في :

1-كفاءة توزيع الموارد الإقتصادية بين الاستخدامات المختلفة في عملية الإنتاج (كفاءة التخصيص).

2- الكفاءة المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات بأقل قدر ممكن من الموارد الإقتصادية (الكفاءة الداخلية أو الفنية).[1]

3- كفاءة توزيع الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بين أفراد المجتمع أو المشتركين في النشاط الإنتاجي (الكفاءة التوزيعية).

يتضح من المؤشرات السابقة مدى تشابك وإحتملات تعارض الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها من وراء تدخلها فيها أو تأثيرها على النشاط الاقتصادي للوحدات الإنتاجية فتدخل الدولة مثلا من أجل الحد من تأثير الاحتكارات على مستوى الأسعار أو حجم الإنتاج من السلع والخدمات أو على توزيع الدخل بين أفراد المجتمع (كفاءة تخصيص الموارد والكفاءة التوزيعية) يمكن أن يكون لها تأثيرات سلبية على قدرة المنشآت في الاستفادة من مزايا الإنتاج الوفير اقتصاديات جزء من هواجس الربح المرتفعة المصاحبة للاحتكارات أيضا فإن التأثير السلبي قد يشمل قدرة المنشآت في الصناعة على منافسة السلع المستوردة من دون اللجوء غلى حمايتها وبالتالي تحميل المستهلك أعباء إضافية في شكل أسعار أعلى للسلع المستوردة وكذلك مقدرة الصناعات المحلية على المنافسة في الأسواق الخارجية عن طريق تخفيض تكلفة الإنتاج بالاستفادة من اقتصاديات الإنتاج الوفير وبالتالي زيادة مقدرتها التصديرية وتأثير ذلك على ميزان المدفوعات الوطني.

رابعا: أدوات السياسات الصناعية:

ولا تتم السياسات الصناعية إلا باستخدام أدوات معينة ومحددة ومضبوطة لتضمن تحقيق جملة من الأهداف:

[1]- يحياوي العالية صاحي عامرة، **السياسات الصناعية في الجزائر في الجزائر ودوها في تفعيل القطاع الصناعي الوطني** مرجع سابق ص 20، 21.

1-**سياسة الترخيص الصناعي**: تعتبر هذه السياسة من أهم وسائل التأثير على هيكل الصناعة بأخص ظروف الدخول إلى الصناعة ومن ثم التركيز فيها من خلال تأثيرها المباشر على المنشآت في الصناعة وغير المباشر على أحجامها وكذلك الحجم الكلي للصناعة [1].

2-سياسة الحماية الجمركية: تشكل الحماية الجمركية للصناعات الوطنية إحدى الوسائل الرئيسية لتشجيع وتدعيم هذه الصناعات.خاصة في الدول النامية ذات الصناعات الناشئة إذ تتضح أهمية هذه السياسات من خلال مبادئ السياسات الصناعية التي تشمل تقديم الحوافز لمشاريع القطاع الصناعي منها فرض ضرائب جمركية على المنتجات الأجنبية المنافسة وذلك لحماية المنتجات المحلية.

3-**سياسة القروض الصناعية**: تدعم الدول صناعاتها المحلية من خلال تقديم قروض عن طريق مؤسساتها للمشاريع الصناعية حسب أهميتها وجداولها الإقتصادية بدون فوائد تذكر عدا الرسوم الإدارية التي قد تصل إلى 2.5% من مبلغ القرض.

4-سياسة المشتريات الحكومية: تهدف هذه السياسات إلى تفضيل المنتجات ذات المنشأ الوطني على غيرها من مثيلاتها الأجنبية تستخدم هذه السياسة لمواجهة منافسة السلع الأجنبية خاصة عندما تصطدم بسياسات تسويقية إغراقية من قبل المصدرين الأجانب.

5-الإعفاء من ضرائب الشركات: تقوم هذه السياسات على إعفاء الشركات المحلية من الضرائب المقررة حتى تحفز وتعزز من تنافسية المنشآت المحلية بحيث تحقق هذه الأخيرة ميزة تنافسية من حيث التكاليف.

مثال: السعودية تتمتع بإعفاء من الضرائب لشركات وتدفع فقط الشركات التي ضريبة إسلامية مقدارها 25 % أما الشركات الأجنبية فعليها أن تدفع ضريبة سنوية تتراوح من 25 %، 45%

6- سياسة سعر الصرف: تعني إلزام كل المتعاملون في الاقتصاد بهذا السعر، سواء المنتجون أو مستوردون بالإضافة إلى المستهلكين وتقوم الدولة من خلال هذا الإجراء بالمساهمة في تمويل المشروعات الصناعية بطرق غير مباشرة منها ما يتصل باستقرار الأوضاع النقدية وبسعر الصرف الوطني حيث يتم تحديد سعر رسمي للعملة المحلية يتجاوز سعرها في الأسواق الدولية.

[1]- يحياوي العالية، صاحي عامرة، **السياسات الصناعية في الجزائر ودورها في تفعيل القطاع الصناعي الوطني**، مرجع سبق ذكره، ص ص 26- 27.

7- سياسة مكافحة الاحتكار: إن الدولة لا تستطيع أن تسمح لمؤسسة أن تفرض سيطرتها التامة داخل نظامها الاقتصادي إلا في حالة واحدة عندما تكون مؤسسة ملك لها والسلعة المنتجة تتعلق بصحة المواطن وأمنه واستقراره وغير ذلك تعمل الدولة على مكافحة الاحتكار.

8- السياسات الحكومية اتجاه الاندماج بين المؤسسات: تقوم كثير من الدول بمراقبة أو تنظيم عمليات الاندماج خوفا من تأثيرها السلبي على مستوى المنافسة في سوق الصناعة، بتقوية الاتجاهات الاحتكارية فيها أو ما يترتب على ذلك من انخفاض رفاهية المستهلكين لصالح المنتجين او بمعنى آخر زيادة العائد الصافي لرفاهية المجتمع.

9- سياسة التسعير: وهي السياسة التي تعبر عن دليل فلسفي أو حدث معين يصمم للتأثير وتحديد قرارات التسعير ن كذلك تعطي سياسة التسعير مناهج للوصول إلى الأهداف السعرية من خلال مجموعة من العوامل يستخدم السعر كمتغير فيها.

10-سياسة الأسواق المفتوحة: نظرا لصعوبة تطبيق شروط المنافسة التامة في واقع كثير من الصناعات في ذلك شروط إثبات اقتصاديات الحجم أو الحد الأدنى للكفاءة الإنتاجية حتى يمكن الوصول إلى المستويات المثلى من الكفاءة التخصصية والداخلية وغياب الفاقد الصافي لرفاهية المجتمع استعضت نظرية الأسواق المفتوحة، بمفهوم التهديد بالدخول الصناعي أو المنافسة الكامنة الوصول إلى القسط الأكبر من المزايا التي يمكن أن تحققها المنافسة التامة [1]

[1]- حطاب مراد، **اثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعية**، رسالة دكتوراه جامعة محمد خيضر بسكرة 2016/2015 ص 34، 38.

المبحث الثاني: ماهية المناطق الصناعية

حظيت الصناعة باهتمام كبير نظرا للدور البارز الذي تلعبه فقد أخذت نصيبا وافرا من العناية والاهتمام، و لإعطاء دفع قوي لهذا القطاع فقد تم إنشاء العديد من المناطق الصناعية عبر التراب الوطني وذلك لمساهمتها في التنمية.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة المناطق الصناعية

إن المناطق الصناعية تشكل أداة فعالة لاغني عنها لتشجيع وترقية الاستثمار وتوسيع نطاق تأسيس الصناعات بما يلبي حاجيات الاقتصاد الوطني لتحقيق الأهداف التنموية على المستويين المحلي والوطني.

أولا:مفهوم المناطق الصناعية:

تعد المناطق الصناعية ظاهرة حضارية على كل المستويات وعادة ما يطلق عليها التسميات التالية النطاق الصناعي المستوطنة الصناعية، الميدان الصناعي، المنطقة الصناعية.ومهما اختلفت التسميات فهي تشير إلى تلك المساحة من الأرض التي تضم مجموعة من المصانع مزودة بالخدمات والمرفق اللازمة وتوزع هذه المساحة إلى أقسام صغيرة يخصص كل منها لإنشاء مصنع معين.وذلك بما يوافق أنواع الصناعات المراد إنشاءها وخصائصها والأرض التي تستخدمها واحتياجاتها من المرافق والخدمات[1].

تجاوز أكثر من منشأة صناعية بغض النظر عن سعة إنتاجها (صغيرة أو كبيرة) في منطقة جغرافية واحدة وهي تتسم إما بالتكامل العمودي لمراحل إنتاج متجانس معين من المواد الخام إلى المنتجات النهائية أو بتكامل أفقي للنشطات المترابطة في نفس المرحلة أو المقابلة أو القريبة منها بمدخلات أو مخرجات تكميلية.أو بتكامل خطي من خلال السلع والخدمات التي تمد مجموعة من العمليات الصناعية مثل إنتاج قطع الغيار.[2]

[1]- جريبي سبتي، بوخدة أمينة، **الملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع والأفاق والتجارب الناجحة الإدارة البيئة للمناطق الصناعية** قالمة يومي 19 و20 أكتوبر 2018 ص 41.

[2]- خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص 45.

تعريف استخلاصي: يتضح من التعاريف السابقة أن المناطق الصناعية تمثل مناطق محددة جغرافيا، تحددها حكومة الدولة مخصصة لإقامة وحدات موجهة للاستخدام الصناعي، تتموقع خارج مجال السكن الحضري ويمكن أن تستفيد من امتيازات وإعفاءات ضريبية.

ثانيا: نشأة المناطق الصناعية :

تعود نشأة المناطق الصناعية إلى عهد الإمبراطورية الرومانية حيث تمركزت على موانئ البحر الأبيض المتوسط وذلك بهدف زيادة النشاط التجاري والاقتصادي لتحقيق مصالح وأهداف الإمبراطورية الرومانية، ولكن تطبيق فكرة المناطق الصناعية بدأ عمليا منذ أواخر القرن التاسع عندما أقيمت أول منطقة صناعية بالقرب من مانشستر بالمملكة المتحدة عام 1896م،ولحقت منطقة أخرى قرب شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1899م ثم أقيمت منطقة صناعية ثالثة حول نابولي بإيطاليا في عام 1904م ولم تأخذ هذه الظاهرة في الانتشار إلا منذ منتصف القرن العشرين حيث أخذت كل من الدول النامية في إدخال المناطق الصناعية ضمن حصصها التنموية[1].

المطلب الثاني: أنواع وأهداف المناطق الصناعية

إن التطور الصناعي حصل في القرن التاسع عشر والعشرين، أدى إلى تعدد التوجيهات والمفاهيم حول المناطق الصناعية وأصبحت تقسم إلى أنواع عديدة.

أولا: أنواع المناطق الصناعية.

1-العقد الصناعية المتكاملة (العناقيد الصناعية):

هي تجمعات (جغرافية – محلية – إقليمية أو عالمية)لعدد من المؤسسات المتقاربة جغرافيا ومؤسساتها التابعة والمنتمية لمجال عمل معين، وتربطها علاقات تكاملية ومصالح مشتركة والمؤسسات المرتبطة والمتصلة يبعضها البعض في مجال معين ن بما يمثل منظومة من الأنشطة اللازمة لتشجيع ودعم التنافسية.

2-التكتل الصناعي الحظري:

وهو عبارة عن تشكيلات صناعية تجمع عددا من المنشآت المختلفة تقع في منطقة حضرية واحدة ن ولا يشترط تجانسها في الإنتاج أو ترابطها بمدخلات أو مخرجات تكنولوجية.

[1]- صالح حسين، **مدخل إلى الجغرافية الصناعية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، طبعة الأولى الأردن عمان 1985 ص 261.

3-مجمعات الاستقطاب الصناعية:

هي تشكيلات صناعية تضم عددا من المصانع الكبيرة ذات قدرة القيادة المتميزة في الابتكار والاندفاع وهي تعمل في بيئة حضرية متقدمة يمكن لها ان تصبح مركزا لجذب العمل ورؤوس الأموال.المصانع والأسواق الديناميكية واستطلاعات التكنولوجية الحديثة.

4-المجمعات التعاونية (المدارة ذاتيا):

للصناعات الصغيرة،وهي تنظيمات صناعية صغيرة أو متوسطة الحجم توجه لمنتجات متجانسة أو متكاملة أو تستخدم نفس الموارد أو السلع شبه المصنعة، أو تخدم عقدة صناعية أو مجمعا لمنشآت كبيرة على أن تضم المجمعات مختبرات ومراكز ومكتبات ومتاحف، تخدم البحث والتدريب والاختيار والتحليل والتقييس والتطوير ن وان تنسق بعض مهامها التسويقية والمالية مكاتب مركزية، إضافة إلى وحدات سكنية ودوائر خدماتية وطاقة ومياه ونقل ومواصلات وخزن...وغيرها من العوامل التي تساعد على تحقيق وفرات السعة الكبيرة للصناعات الصغيرة من جهة والمحافظة على الإدارة الذاتية المستقلة لكل وحدة من الصناعات المعينة من جهة أخرى.

5-المجمعات الصناعية الريفية :

وهي تتكون من تنظيمات إنتاجية وتسويقية متكاملة تؤسسها عادة التعاونيات الريفية المتخصصة (أو المتنوعة) وهي تتبنى السعات الكبيرة الإنتاج، وتتخذ هذه المجمعات أشكالا عديدة لتكويناتها النشاطية والتنظيمية منها.

6-صناعة كبيرة متخصصة تقوم بجميع مراحل الإنتاج والتسويق والتي تبدأ بإعداد وتجميع وتصنيف المواد الخام، وتنتهي بتطوير المنافذ المحلية والخارجية للمنتجات النهائية مثل صناعة الألبان، اللحوم والأعلاف.[1]

7-صناعة كبيرة متنوعة الأهداف تشكل مجمعات صناعية ن وتتوطن في مواقع متلاصقة أو متقاربة، وهي ترتبط عادة بإدارة واحدة ويمتلك أسهمها أعضاء التعاونيات من سكان المنطقة الريفية.

[1]- خباية عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية 2013، ص ص 190، 191، 192

8-صناعات كبيرة ترتبط بها منشآت صغيرة، تعمل وفق أسس التعاقد الثانوي، وتكون هذه الصناعات متخصصة ومجال تخصصها أوسع من الصناعات في النوع الأول

9-مجموعة المنشآت الصغيرة متنوعة الأهداف، وتعمل في اختصاصات محددة[1].

ثانيا: أهداف المناطق الصناعية:

تعتبر المناطق الصناعية ركيزة أساسية للتنمية الصناعية وتتنوع أهداف إقامتها حسب الاتجاهات التنموية لكل دولة ويمكن ذكر الأهداف الأساسية لإقامة المناطق الصناعية فيما يلي[2]:

1- تطوير وتنمية قطاع الصناعة من خلال تشجيع إقامة الصناعات ذات الإحجام المختلفة والاستفادة من مزايا تسهيلات الإنتاج والخدمات العامة المتوفرة فيها.

2- تطوير وتنمية المناطق المحيطة بها حيث تستفيد هذه المناطق من تطوير البني التحتية ومن تركز الاستثمارات المالية التي تنتج عنها زيادة النشاط الاقتصادي

3- توفر إقامة المناطق الصناعية من خلال قطع الأرض المناسبة للاستعمال الصناعي أو الأبنية أو الوحدات الصناعية الجاهزة الكثير من الجهد والمال على أصحاب الصناعة في البحث على أنسب المواقع الصناعية لمشروعاتهم.

4- رفع مستوى الاقتصاد المحلي من خلال استقطاب المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال وجذب الخبرات العلمية والفنية.

5- الوصول بمستوى الإنتاج كما ونوعا إلى المستويات الملائمة لطلب الأسواق المحلية والخارجية.

6- تبادل المستلزمات الانتاجية، بما يحقق الاكتفاء الذاتي.

7- جذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو المناطق الصناعية ومساعدتها على التطور.

---

[1]- خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص 192.

[2]- سماعلي فوزي خروف منير، **الملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع والأوقاف والأوقاف والتجارب الناجحة مدخل إلى المناطق الصناعية والمناخ والاستثماري**. دراسة مقارنة لمجموعة من البلدان – قالمة – الجزائر يومي 19 و20 أكتوبر ص 06.ص 07.ص 19

8- توفير المواقع الصناعية وتوسيع القاعدة الإنتاجية.

9- تطبيق المواصفات والمعايير الدولية المتعلقة بالبيئة

10- تحقيق الوافرات الخارجية للمصانع التي تنشأ فيها.

11- جذب الاستثمارات الأجنبية

12- تنمية المناطق الأقل تطورا.

المطلب الثالث: أهمية ودور المناطق الصناعية في التنمية

قبل الحديث عن دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية لابد أن نتطرق أولا إلى الحديث عن أهمية إنشاء هذه المناطق الصناعية.

أولا:أهمية إقامة المناطق الصناعية:

يمكن إجمال أهمية المناطق الصناعية في الجوانب التالية: [1]

1-الجانب الاقتصادي :ويتمثل الاقتصادي فيما يلي

أ- تشكل المناطق الصناعية عنصر هاما لجذب الاستثمار الصناعي

ب- تساعد على رفع الإنتاج كما ونوعا

ج-إن تجميع المشاريع الصناعية يقلل من كلفة توفير الخدمات

د- التخلص من مشكلة صعوبة الحصول على قطعة ارض للموقع الصناعي، لان المنطقة الصناعية توفر ذلك لمختلف الصناعات

هـ-توفير الهياكل الارتكازية في المناطق الصناعية يقلل من التكاليف الرأسمالية وعنصر المخاطرة في الصناعة.

و- تحقق تكامل وتشابك صناعي بين النشاطات المختلفة بما في ذلك استغلال القصلات والنواتج العرضية بأقل تكلفة.

[1]- مقيمح صبري، **المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة المناطق الصناعية البتر وكيميائية،** جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، رسالة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، 2013 – 2014 ص ص 74. 75 .

2- الجانب الاجتماعي والبيئي:ويتمثل الجانب الاجتماعي والبيئي فيما يلي:

أ- إن وجود المناطق الصناعية في ضواحي المدن يخفف الازدحام عن مراكزها، حيث ينشأ الازدحام من حركة العمال إلى المصانع، ومن مركز مستلزمات العمل والإنتاج الصناعي مثل:مخازن المواد الأولية.

ب- توفير الخدمات العمالية على مستوى السكن، النقل، الترفيه، الصحة، التعليم

3- الجانب العمراني:

يمكن أن تساهم المناطق الصناعية ايجابيا في خلق الشكل العمراني للمدينة من خلال العناية بالشكل المعماري للأبنية الصناعية.

ثانيا:دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية :

يساهم إنشاء المناطق الصناعية في دعم التنمية بصفة عامة ودعم تنمية القطاع الصناعي بصفة خاصة ويتمثل الدور الذي تلعبه فيما يلي[1]:

1- دفع المسيرة التنموية بصفة عامة والتصنيعية بصفة خاصة إلى الأمام

2- إيجاد فرص عمل جديدة على المستويين الوطني والإقليمي.

3- تحقيق توزيع متوازن لكل من العمالة والإنتاج، وما ينتج عنه من تنمية إقليمية متوازنة.

4- جذب الاستثمار للمساهمة في تنمية القطاع الصناعي من قبل رأس المال المحلي، والأجنبي

5- تنمية الصناعات الوطنية الصغيرة.

6- توسيع فرص العمل، والاستخدام في المناطق الريفية بجذب الصناعة إليها.

7- إجراء تغييرات جذرية في هيكل الإنتاج والعمالة والعمل على تنويعها.

8- استخدام الموارد بكفاءة من خلال تطوير المناطق الصناعية ذات الحجم الكبير بما فيها الصناعات الصغيرة والمنتشرة حول الموانئ، والمطارات، والسكك الحديدية، ومحطات توليد الكهرباء، ومصانع تكرير البترول، ومصانع الحديد والصلب ومصانع المنتجات الكيماوية.

9- تحسين نوعية الإنتاج وزيادة القدرة الإنتاجية.

[1]- مقيمح صبري، **المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة المناطق الصناعية البتر وكيميائية**، مرجع سبق ذكره، ص 76.

10- تدريب العاملين ورفع كفاءتهم الإنتاجية.

11- تحقيق وفرات في الاستثمار في البنية التحتية العامة.

12- تخطيط تكاليف استثمار رأس المال في الصناعة.

13- تهيئة الفرصة أمام أصحاب المصانع للحصول على الأرض والمباني بأسعار رخيصة وبدون تأخير

***كما تساهم أيضا المناطق الصناعية في تحقيق التنمية الصناعية كما يلي :**

1- الوصول بمستوى الإنتاج كما ونوعا إلى المستويات الملائمة لطلب الأسواق المحلية والخارجية، وتطوير الخيارات من خلال التدريب المستمر وتبادل المعلومات.

2- تساعد على نشر التكنولوجيا.

المطلب الرابع: تجارب بعض الدول في إنشاء مناطق صناعية

تجارب بعض الدول في إنشاء المناطق الصناعية:

- ترغب وتسعى جميع الدول إلى إنشاء مناطق صناعية لما لها من انعكاسات ايجابية على المجتمع سواء كانت على المجتمع والاقتصاد والسياسة كما أنها تساهم في ازدهار وتطور البلدان في كافة الأصعدة ونذكر بعض تجارب الدول:

أولاً: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية (وادي السيليكون– صناعة البرمجيات):

يعتبر تجمع وادي السيليكون أول تجمع للصناعات التقنية في العالم. ويقع جنوب ولاية كاليفورنيا، وقد لعب دورا أساسيا في قيادة الثورة الرقمية في العالم.ويعتبر المساهم الأول في تعاظم قوة الاقتصاد الأمريكي، وتأتي معظم أرباح هذا التجمع من خلال الابتكارات الإبداعية التي قدمتها الشركات الصناعية المكونة له، ويوفر واد السيليكون حوالي 665 ألف فرصة عمل عالية التقنية، ويعتبر متوسط دخل العاملين به من اعلي متوسطات الدخول في أمريكا.وكانت بداية المشروع عام 1938م عندما استطاع أستاذ في الهندسة الكهربائية بجامعة ستانفورد إقناع اثنين من تلاميذه بعدم السفر إلى الساحل الشرقي للبحث عن فرصة عمل. والبدء في تكوين شركة خاصة بهما، وبدأت الشركة في أول الأمر بإنتاج أجهزة

قياس اليكترونية في غرار أحدهما وفي عام 1950م استطاعت شركة packard-hewlett. ومعهما بصفة شركات وبدعم من جامعة [1].

ثانيا:تجربة ايطاليا (وادي التغليف):

يوجد في ايطاليا ما يزيد عن 188تجمعا صناعيا تتركز بشكل رئيسي في الشمال (شرق ايطاليا ووسطها) وتنتج وتصدر العديد من الصناعات من أهمها صناعات الملابس والسيراميك والأثاث وماكينات التغليف، وتعتبر النسبة الأكبر من هذه التجمعات مراكز للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.ويعتبر التجمع الصناعي المتخصص في تصنيع ماكينات التغليف والمسمى بوادي التغليف والذي يتمركز في مقاطعة بلوجنا شمال ايطاليا من أشهر التجمعات الصناعية في العالم المتخصصة في هذا النوع من الصناعات.ويعتبر أيضا من انجح التجمعات الصناعية في ايطاليا ويقوم هذا التجمع بتصدير نسبة 85% من مبيعاته خارج ايطاليا وهو ما جعل ايطاليا تحتل المركز الثاني عالميا بعد ألمانيا في تصدير ماكينات التغليف.

ومن أهم العوامل التي ساعدته على النجاح نذكر :

أ- التميز الصناعي.

ب- الطلب المحلي.

ج- توفر الخبرات الفنية المحلية.

د- توفر الشركات الرائدة.

هـ- الدور الحكومي.

و- دور المعهد الصناعي[2].

ستانفورد تكوين منطقة صناعية.وقد جذب نجاح الشركة العديد من الشركات الصغيرة وشبكة من الموردين المتخصصين إلى المنطقة واستمر النمو على مدى عقدين من الزمن إلا انه كان بطيئا حتى سبعينيات من القرن الماضي إلى أن ابتكر صحفي محلي عام 1971م اسم وادي السيليكون نسبة إلى

[1]- ينظر الموقع: https:// www.chamber.org»arabik./ الساعة 12:30 بتاريخ: 2018/01/14.

[2]- نفس المرجع، الساعة 18:51 بتاريخ: 2018/01/14.

شرائح السيليكون التي كانت تصنع في المنطقة.وبعد خمس سنوات من هذا التاريخ تم اختراع الحاسب الآلي أبل ماكنتوش وبعدها تم اختراع الحاسب الشخصي

ثالثا: عوامل نجاح مشروع وادي السيليكون :

1. استقلالية الجامعات الأمريكية (جامعة ستانفورد) والتي تتيح لها تحديد التوجيهات الإستراتجية.
2. جودة نظام التعليم العالي في الو.م.أ وتكييف مخرجاتها وفقا لاحتياجات الشركات المحلية.
3. السمعة الطيبة لجامعة ستانفورد على المستوى المحلي والدولي، وهذا التميز يسمح بجذب أفضل الطلبة.الأساتذة والباحثين.
4. توفر بنية أساسية مدعمة حكوميا (البعد الفني، والبعد الاجتماعي، الموارد التعليمية).
5. تواجد موارد بشرية تتوفر على الخبرة الفنية العالية ن والتي ساهمت بشكل رئيسي في نجاح المشروع.
6. روح المبادرة بالإضافة إلى وجود شبكة أعمال فريدو من نوعها.
7. توفير التمويل اللازم لإنشاء الشركات وتنوع مصادره من خلال مبيعات تراخيص الشركات وابرام العقود مع القطاع الخاص.
8. قلة تكلفة الأجهزة والقرب من جامعة ستانفورد.وهذا ما جعل المشروع يحقق وفرات خارجية والتي بدورها ساعدت على تخفيض أسعار منتجات المشروع وبالتالي رفع قدرتها التنافسية.
9. توافر فرص العمل.[1]

[1]- جريبي سبتي، بوخدة امنة، **تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتغريز تنافسية ال م.ص.م وترقية الصادرات خارج محروقات الواقع والأفاق والتجارب ناجحة** يومي 19 و20 أكتوبر 2015 م ص 172 و173.

المبحث الثالث: برنامج المنطقة الصناعية وتحديد معايير نجاحها وفشلها

بتطور الصناعة في مختلف المجالات والميادين واتساع نطاق شموليتها ونشاطاتها وفعالياتها في عالم الاقتصاد سعت اغلب الدول إلى تأسيس مناطق صناعية باعتماد على مجموعة من محددات أو المقومات التي تبنى على أساسها.من خلال التخطيط الجيد والمدروس والمبني على معايير محددة وتعكس وضعية ما سيكون عليه مشروع المنطقة الصناعية ولا يكتمل ذلك إلا بوجود مصادر مالية ضخمة لتمويل هذا المشروع الذي قد يحدث فارق كبير في الاقتصاد من خلال ما قد يحققه من أرباح ومكانة اقتصادية مرموقة.

المطلب الأول: تأسيس منطقة صناعية (محددات الإنشاء)

أن إنشاء منطقة صناعية يتطلب تحديد أسس متينة تبنى عليها وهي:

1- دراسة الجدوى: وهي نوعية احدهما مكملة للأخرى

أ- دراسة الجدوى المبدئية للمشروع: هي دراسة استكشافية وهي المجس. للأوضاع والظروف التي يمكن من خلالها اتخاذ قرار بالدخول في دراسات الجدوى التفصيلية التي تتكلف في بعض الأحيان ملايين الجنيهات

ب- دراسة الجدوى المبدئية: هي المسؤولة عن تحديد تكلفة إجراء دراسات الجدوى التفصيلية ومن ثم تحدد مدى تناسبها مع حجم رأس المال المخصص للاستثمار.

ج-دراسة الجدوى التفصيلية: إذا كانت دراسات الجدوى المبدئية للمشروع ايجابية فإن ذلك يؤدي إلى أن يشرع خبراء دراسات الجدوى المتخصصين في كل جانب من جوانب البيئة والقانونية والتسويقية والمالية واجتماعية البحث وتحليل وإجراء التقديرات والتوقعات والاختيارات لتلك الجوانب[1].

2-الموقع: عند إنشاء المناطق الصناعية يجب أن يكون الموقع ليس على أساس متطلبات الصناعية فحسب ولكن أيضا على أساس الاهتمام بالبيئة وعناصرها فادا لم يكن هناك تخطيط بيئي سليم لهده المواقع الصناعية فانه سيترتب عنها أثار سلبية مدمرة بالبيئة وما فيها من كائنات حية ولذالك ينبغي عند تخطيط وتحديد الموقع الأنسب لأخذ بعين الاعتبار إلى ما يلي:

-البعد عن المستوطنات السكانية والأراضي الزراعية

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الاف الاتخاذ القرارات استثمارية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية 2008 ص 47 ص 51.

-اختيار المناطق والأراضي التي تفتقر للخصوبة.

-اختيار الأراضي قليلة الانحدار لكونها تسهل عملية النقل وتصريف مياه الأمطار وتنفيذ شبكات المجاري

-تجنب المناطق المعرضة لمخاطر الزلازل والفيضانات.

- التأكد وفحص الأراضي السابق استخدامها من خلوها من المخلفات السامة والملوثات المختلفة

- وتوفير عمق مناسب بين المدينة والمنطقة الصناعية لأغراض التوسع المستقبلي لكل منها[1].

3-معيار المساحة:

ينبغي أن يقع اختيارهم على المواقع التي تتوفر فيها أراضي ذات القدرة لإقامة المباني عليها كما يجب أن تكون هذه الأرض قادرة على تحمل نوع الآلات والمعدات التي سوف يستخدمها المشروع الصناعي المعين كما يلزم العمل على توفير المساحات الكافية من الأرض الرخيصة بالقدر الكافي وذالك على الرغم من أن تكلفة الأرض تعتبر عادة وبصفة عامة قليلة الأهمية عند اختيار موقع المشروع الصناعي وذالك على أساس أن ثمن الأرض لا تعتبر تكاليف ولكنها استثمار.[2]

4-المواد الخام: إن صناعات وبشكل عام تقوم على أساس الصناعات تحويلية بهدف تكوين وصناعة مادة جديدة لخدمة ومنفعة البشر وإشباع رغباتهم وتحقيق احتياجاتهم، من هنا نلاحظ أهمية توفر المواد الخام ومن اجل تحقيق تلك الغاية وبأقل التكاليف حيث يعتبر عنصر المادة الخام من أعلى النفقات عادة في الصناعة لذالك نرى بان واقع الصناعة يبرز أهمية كبيرة للمواد الخام وطرق الحصول عليها ومن أهمها:

أ- إن وجود المواد الخام لوحده وإن كان شرطا لمقومات الصناعة فلا يعتبر كافيا بل هناك عوامل أخرى لدعم هذه الصناعات فهناك دولا متقدمة صناعيا لكنها تفتقر للمواد الخام وهناك دول غنية بالمواد الخام لكنها غير متقدمة في الصناعة، إذ لابد منه التكامل في تحقيق العناصر الأولية للمواد الخام وكيفية استغلالها.

---

[1]- بادي خديجة، **المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، دراسة حالة المنطقة الصناعية البتروكميائية بسكيكدة، رسالة ماستر، تخصص اقتصاد وتنمية محلية، 2013، 2014، ص65.

[2]- أحمد محمد غنيم، **إنشاء المشروعات الصناعية**، المكتبة العصرية، جمهورية مصر العربية، بدون طبعة، دار الإدارة والبحوث للتدريب والاستشارات، 2012، ص 209.

ب- من أجل دعم الاقتصاد وثباته فلابد من توفر المواد الخام كما ونوعا لاستمرار عملية الإنتاج وتطورها مما يعني خفض كلفة الإنتاج.[1]

5- القرب من السوق:

تعتبر تكاليف وكمية الوقت اللازم لنقل المنتجات إلى الأسواق من العوامل الهامة في اختيار الموقع المناسب للمصانع وللكثير من الصناعات فقرب موقع المصنع من السوق يساعد على إعطاء المستهلكين خدمات أفضل وعلى توفير جزئ كبير من تكاليف النقل ولكن هناك صعوبة في اختيار الموقع بالقرب من أماكن تواجد المستهلكين لأنهم لا يتركزون جميعا في منطقة واحدة بل ينتشرون عادة في مناطق عديدة. لذلك تنشئ الشركات الكبيرة عددا من المصانع في مواقع مختلفة لتكون قريبة من مناطق تواجد المستهلكين، وتكتفي الشركات الصغيرة بالتركيز على المستهلكين في المواقع المحيطة بموقع مصانعها[2].

6- مراعاة العادات والتقاليد:

مجتمع مشبع بالعادات والتقاليد مثل تحريم الخمر.

7- الجانب الاجتماعي والثقافي:

معرفة المستوى الدراسي لهذا المجتمع وتأثير الجانب الاجتماعي على المؤسسة الصناعية، مثال: شركة جازي خربوا لها ممتلكاتها بسبب المباراة.

8- القرب من مصادر المياه:

إن القرب من مصادر المياه يعتبر من العوامل الهامة المؤثرة في قرار اختيار موقع المشروع الصناعي ولا سيما بالنسبة للمصانع التي تحتاج إلى هذه المياه في عملياتها الصناعية وتستخدمها كوسيلة لتبريد آلاتها أو لغسل متوجاتها مثل مصانع المطاط والورق والكيماويات ومصانع الصلبة وعند إذن يفضل اختيار مواقع تلك المصانع في أماكن قريبة من مصادر الماء كالأنهار والبحيرات والآبار...إلخ)[3].

---

[1]- وائل وجيه رضي البط، **محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس وانعكساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي**، رسالة ماجستير، تخصص التخطيط الحضري، 2004/08/03 ص ص 21، 22.

[2]- عادل حسين، **التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت لبنان لتوجد سنة النشر، ص 93

[3]- احمد محمد غنيم، **إنشاء المشروعات الصناعية**، مرجع سبق ذكره، ص 207 ، 208

9- القرب من مصادر الطاقة المحركة: أصبحت الطاقة الكهربائية من أهم العوامل التي تؤثر في اختيار مواقع المشروعات الصناعية فهي تستخدم كمصدر الإضاءة، كما تعتبر مصدر لإدارة الآلات والمحركات.

هذا وقد تحتاج بعض المصانع إلى كميات هائلة من الطاقة الكهربائية مثل مصانع الأسمدة ولذلك فإنه يجب على المهتمين باختيار مواقع المشروعات الصناعية ضرورة اختيار مواقع مصانعهم في الأماكن التي تتوفر فيها الطاقة الكهربائية، أو حتى تسعى إلى تركيب وحدة لإنتاج الطاقة الكهربائية تكون تابعة لها، وذلك في حالة عدم توفر محطة عامة لتوليد الكهرباء بالقوة الكافية في المكان الذي يقع عليه اختيار لإقامة المشروع الصناعي.

10- العوامل الجوية:

قد تقتضي بعض المشروعات الصناعية توفر ظروف جوية خاصة لإقامتها في أماكن معينة مثل وجود مكان رطب أو البعد عن الأتربة وذلك كما هو الحال بالنسبة لصناعة الغزل والنسيج في جمهورية مصر العربية، ولذلك فإن على المهتمين بإنشاء المشروعات الصناعية ضرورة الاهتمام بهذه العوامل الجوية عند قرار اختيار مواقع تلك المشروعات.

11- اليد العاملة :

تعتبر اليد العاملة من المقومات الأساسية لإنشاء المناطق الصناعية وفي العادة فإن الإنتاج يتأثر كثيرا بهذا العنصر سواء من حيث الكم أن الكفاءات المتنوعة، لذلك يعتمد الموقع على الكثافة السكانية مما يزيد من عدد الطبقة العاملة، أما الكفاءة فإنها تحتاج إلى عمال فتبين ذوي خبرة ومهرة وقد يكون من أصحاب المؤهلات العلوية والفنية من هنا نلاحظ أهمية وجود مراكز التأهيل والتدريب في تأهيل وتدريب تلك العناصر العاملة وتطويرها حسب احتياجات الصناعة ومتطلباتها لذلك فإن وجود مراكز تدريب والمدارس والمعاهد الصناعية تساهم في إمداد احتياجات تلك المناطق من تلك الفئة العاملة والتي تمتاز بخبرة وكفاءة[1].

[1]- سمية سريدي وأسماء خليل، دور المناطق الصناعية في دعم التنمية الصناعية، تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية ال م ص و وترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع والافاق والتجارب الناجحة يوم 19 و20 أكتوبر 2015، ص 23.

12- توفر وسائل النقل:

يجب اختيار الموقع الذي تتوفر فيه وسائل النقل المطلوبة فتحتم طبيعة المواد المستخدمة في بعض الصناعات نقلها بوسائل النقل المائي لانخفاض تكاليف من هذه المواد الفحم والحديد الخام ومنتجات البترول والمطاط والخشب وغيرها لذلك يجب أن تقع مصانعها بالقرب من الأنهار والبحار والمحيطات في حيث تحتم طبيعة المواد المستخدمة في بعض الصناعات الأخرى أيضا منتجاتها نقلها بوسائل النقل السريعة لتفادي احتمال تلفها بالنقل البطيء كالنقل المائي لذلك يجب أن تقع مصانعها بالقرب من محطات السكك الحديدية والطرق الرئيسية.

13- الرأي العام:

بما أن على جميع الشركات الصناعية تبعات اجتماعية تجاه المجتمعات التي تعيش فيها، لذلك فمن المهم أن يشعر الرأي العام فيها بأهمية وجود هذه الصناعات في مجتمعه وأن توفر السلطات الحكومية لها الخدمات العامة كحماية ممتلكاتها من السرقات ومن الحرائق، وأن تبذل جهدها لعمل صيانة مستمرة للطرق وتحسين شبكة المواصلات وتوفير المساكن والمدارس ومستشفيات ووسائل النقل العامة بأسعار معقولة للأفراد العاملين فيها وما إلى ذلك[1].

المطلب الثاني : تخطيط المناطق الصناعية

إن إنشاء مناطق صناعية لا يتم إلا بالأخذ بمجموعة من الاعتبارات التخطيطية عند اختيار الموقع وذلك من أجل تحقيق جملة من الأهداف.

أولا: الأهداف العامة لتخطيط المناطق الصناعية:

إن المناطق الصناعية لها دور كبير في تحقيق أهداف إستراتيجيات التنمية وذلك على مستويات ثلاث:

[1]- عادل حسين، **التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج**، مرجع سبق ذكره، ص ص 95، 99.

1- المستوى القومي:

نعتبر التنمية الصناعية من احد الركائز الأساسية لإستراتيجيات التنمية القومية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الغالبية العظمي من بلاد العالم، ويأتي إقامة المناطق الصناعية من أهم الوسائل التي تحقق التنمية الاقتصادية الشاملة على المستوى الوطني للدولة.

2-على المستوى الإقليمي:

في إطار إستراتيجيات التنمية على المستوى القومي نتيجة إستراتيجيات التنمية الإقليمية أساسا إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين الأقاليم وذلك بدفع معدلات التنمية للأقاليم الأقل نموا مما يستلزم أن يتوافر لها عوامل الجذب المختلفة وذلك من خلال العديد من الأساليب والوسائل ويدخل في هذا السياق إنشاء مراكز ومجتمعات عمرانية تتنوع في قوامها ومقوماتها الإقتصادية وتعتبر تلك القائمة على الأنشطة الصناعية من أكثرها فاعلية.

3-على مستوى المنطقة الصناعية:

في إطار إستراتيجيات التنمية القومية والإقليمية فإن المناطق الصناعية ومنشأتها يجب أن تحقق الأهداف المرجوة منها وأن تتميز بالميزات تفاضلية بالمقارنة بالمناطق الأخرى، وأن تشكل مع غيرها علاقة تبادلية وتكاملية بما يرفع من العوائد الاستثمارية الناتجة عنها.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد يكون هناك تباين في العائد الاستثماري الناتج عن كل مستوى من هذه المستويات الأخرى ويقاس هذا العائد صافي العائد على مستوى القومي من قيمته مضافة وصافي عوائد عامة. [1]

المطلب الثالث: مصادر التمويل:

أولا:التمويل قصير الأجل:

وهو أحد أنواع مصادر التمويل الخارجي، ويمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات الجارية في المشروع ويرتبط بتحقيق أهداف المشروع في السيولة والربحية.

[1]- محمد محمد سليمان حسن، **الاشتراطات والمعايير التخطيطية للمناطق الصناعية**، مجلة الصناعة السعودية مجلة فصلية تصدر عن مجلس ادارة المدينة الصناعية بالرياض عدد 13 يوليو 2005، ص 1.

توضيح أكثر لهذا المعنى أن المنشأة عندما تريد استثمار أموال من داخل المنشأة، أو من مصادر خارجية، فإن لدى هذه المنشأة مشروعات تود القيام بها من أجل تعظيم الربح والتوسع.[1]

وتتمثل المصادر الأساسية لتمويل قصير الأجل:

1-الإئتمان التجاري:

يعرف الإئتمان التجاري بأنه الإئتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد إلى المشتري عندما يقوم الأخير بشراء البضائع لغرض إعادة بيعها يحتاج المشتري إلى الائتمان التجاري في حالة عدم كفاية رأسماله العامل لمقابلة الحاجات الجارية وعدم مقدرته على الحصول على القروض المصرفية وغيرها من القروض القصيرة ذات التكلفة المنخفضة.[2]

2-الإئتمان المصرفي:

تعتمد المؤسسات التجارية والصناعية في ممارسة أنشطتها اعتمادا كبير جدا على البنوك وذلك في مجالات عديدة منها تسهيل عمليات الدفع والاستيراد والتصدير إلى جانب توفير الائتمان اللازم لتمويل احتياجاتها في النمو والتطور، وتتعامل المؤسسات التجارية التي تحتاج إلى الائتمان المصرفي مع وسائل تتعلق باختيار نوع التمويل الذي تحتاج إليه والبنك الذي تتعامل معه.

3-الأوراق التجارية:

سندات الأمر قصيرة الأجل تصدر في السوق مفتوحة من قبل الشركات العالمية الملائمة دون ضمانات معينة كالالتزام على الجهة المصدرة نفسها[3].

---

[1]- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **تمويل ومؤسسات مالية الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات** 2011 / السودان ص 291.

[2]- محمد صالح الحناوي، **الادارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية 2000 ص 293.

[3]- عامر عبد الله، **التحليل والتخطيط المالي المتقدم**، طبعة الولى 2015، دار البداية عمان، ص 44

ثانيا: التمويل المتوسط الأجل:

يستخدم التمويل حاجة دائمة للمشروع المقترضة كأن يكون لتعطيه تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عدد من السنين لذا فإن المتفق عليه هو اعتماد فترة التمويل من سنة إلى خمس سنوات في هذا النوع من التمويل حيث يتم سداد قيمة من خلال التدفقات النقدية التي تتولد خلال هذا العدد من السنين[1].

1-التمويل بالاستئجار:

الاستئجار هو عقد يلتزم بموجبه المستأجر بدفع مبالغ محددة بمواعيد متفق عليها لمالك أصل من الأصول لقاء انتفاع الأول بالخدمات التي يقدمها الأصل المستأجر لفترة معينة[2].

2-التمويل بالقروض المصرفية:

و للبنوك التجارية دور كبير في هذا النوع من أنواع القروض، فبعد أن كانت تقتصر في التعامل المالي على تمويل قصير الأجل اتجهت البنوك التجارية إلى تمويل المشروعات والمنشآت بقروض متوسطة الأجل تزيد فترتها عن سنة وتصل إلى 5 سنوات.

3-التمويل بالإسناد:

و يعرف السند القرض بأنه سند إذني طويل الأجل، يتعهد مصدره بسداد قيمته الاسمية والفوائد المترتبة عليه في تاريخ معين. ومبرراته تتمثل في:

أ- الاستفادة من مزايا الدفع المالي.

ب-محدودية التكلفة.

ج- الميزة الضريبية.

د- استعمال أموال الآخرين دون إشراكهم في الإدارة.

ذ- إمكانية استدعاء السندات قبل تاريخ الاستحقاق، يؤدي إلى تحقيق مرونة للشركة بتعديل هيكلها المالي.

---

[1]- محمد الفاتح محمود البشير المغربي، **تمويل ومؤسسات المالية**، مرجع سابق، ص 293.

[2]- عامر عبد الله، **التحليل والتخطيط المالي**، مرجع سابق، ص 87

و– تناسب المستثمرين الذين يرغبون بعائد ثابت، ولا يريدون الدخول في مخاطر الأسهم العادية.[1]

ثالثا: تمويل طويل الأجل:

غالبا ما تكون المنشأة في حاجة إلى أموال من أجل التوسع في نشاطها، أو من أجل إقامة استثمارات جديدة، هذه الاستخدامات عادة ما تحتاج إلى أموال كبيرة ولمدة طويلة نسبيا وعليه فهي تعتمد أولا على مواردها الذاتية التي عادة مات كون غير كافية لتلبية المتطلبات الاستثمارية الجديدة مما يدفعها للجوء إلى مصادر خارجية[2].

1–التمويل بأسهم عادية:

هي وسيلة التمويل الرئيسية والاعتماد يكون شبه رئيسي على هذا النوع من الأسهم للتمويل الدائم للشركات وخاصة عند بدئ التأسيس لأن هذا النوع من الأسهم لا يحمل الشركة أية أعباء أو كلفة للغير كما هو الحال بالنسبة للأسهم الممتازة والسندات والشركة غير ملتزمة بدفع أي عائد لحملة الأسهم العادية مقابل استخدامها لأموالهم ولكن إذ حققت أرباحا وقررت وقررت توزيع الأرباح فبذلك يحصل حملة الأسهم على حصة من الربح ولا يحصلون على ربح في حالة عدم توزيعها للأرباح أو في حالة خسارة. [3]

2–التمويل بالأسهم الممتازة:

هي عبارة عن أسهم تحمل بعض صفات الأسهم العادية وبعض صفات السندات.

خصائصها:

أ– أنها أموال ملكية.

ب– ليس لها موعد استحقاق.

ج– تحصل على نصيبها من الأرباح.

د– ربحها محدد سلفا كنسبة مئوية.

هـ– ليس لها حق الإدارة والتصويت إلا إذا ورد نص خلاف ذلك.

---

[1]– محمد الفاتح محمود، **بشير المغربي تمويل ومؤسسات مالية**، مرجع سبق ذكره، ص 203.

[2]– احمد بوراس، **تمويل النشات الاقتصادية**، بدون طبعة، دار العلوم، 2008،عنابة، ص 48

[2]– عامر عبد الله، **التحليل والتخطيط المالي المتقدم**، مرجع سابق ص 62

و- ليس لها حق المشاركة في الأرباح المحتجزة.[1]

3-الأرباح المحتجزة:

تعتمد المنشآت في تمويل جزئ لا يستهان به من احتياجاتها المالية على الأرباح المحتجزة، وسياسة توزيع الأرباح تحدد ذلك الجزء من الأرباح الذي يوزع على الملاك وأيضا الجزء الذي يحتجز، حيث يمثل هذا الجزء بغرض النمو والتوسع.[2]

[3]- طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، الطبعة الأولى 2010 دار الصفاء عمان ص 135.

[2]- عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، **اساسيات الاستثمار والتمويل**، دار النشر مؤسسة شباب الجامعة 2000 إسكندرية. ص 501.

الشكل (01-01): مخطط يمثل مصادر التمويل لمنشآة الأعمال:[1]

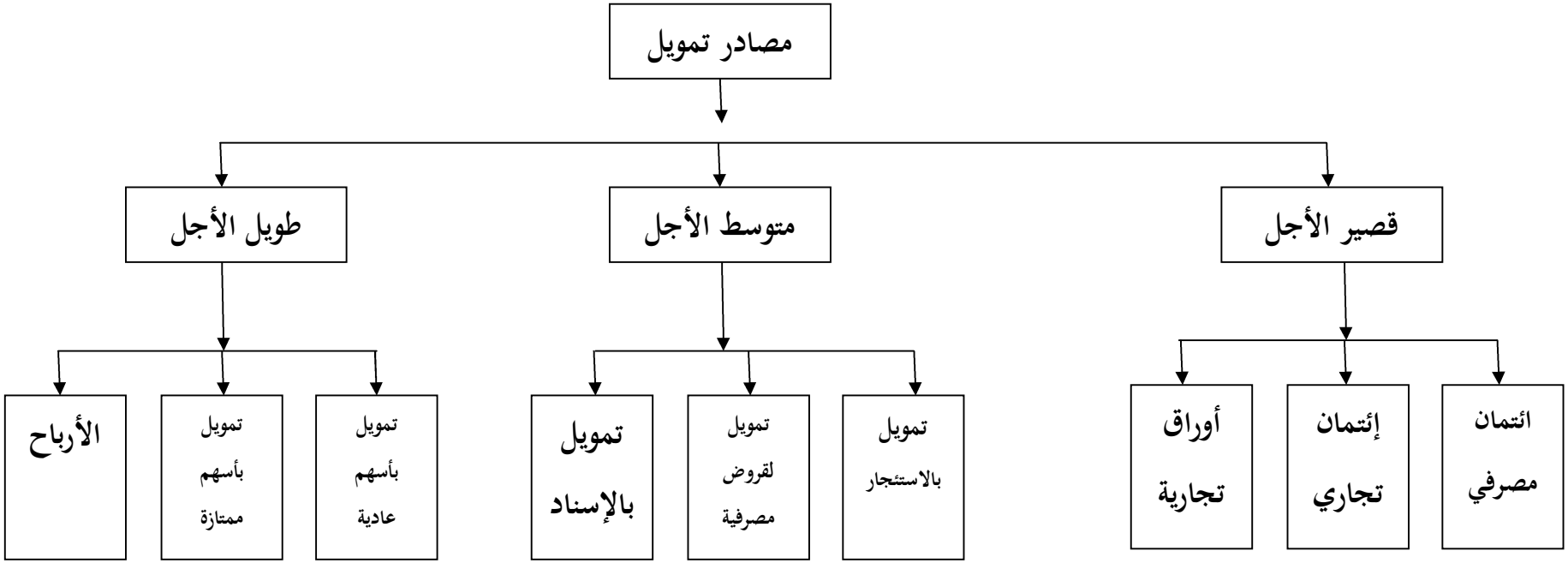

المصدر: من إنجاز الطالبتين

[1] سمير محمد عبد العزيز، **التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية**، بدون طبعة، دار الاشعار الفنية، مصر، 1997 م، ص 11 .

المطلب الرابع: عوامل معايير نجاح وفشل المناطق الصناعية والأثر السلبي لها.

أولا: عوامل ومعايير النجاح:

1-الأهداف الحكومية ومدى وضوحها وواقعيتها من تأسيس المدن والمناطق الصناعية.

2- الظروف العامة ومدى تحضيرها وملائمتها للنشاط الصناعي وخصوصا بالبيئة الاستثمارية بما في ذلك.

3- درجة الاستقرار السياسي والإطار القانوني والتشريعي الذي يحكم النشاط التجاري في بلد معين.

4- مدى دقة وشمولية دراسة الجدوى التسويقية والاقتصادية للمناطق الصناعية ومستوى النشاط الاقتصادي المحلي والقومي.

5- كيفية تقسيم المستثمر للحوافز التي تقدمها المناطق الصناعية، موقع المناطق الصناعية ومستوى النشاط الاقتصادي والخدمات التي يقدمها للمستثمرين.

6- وأخيرا دور المؤسسات المساندة في تخفيض تكلفة التمويل.[1]

ثانيا: أسباب فشل المدن أو المناطق الصناعية:

يرجع فشل كثير من المدن والمناطق الصناعية إلى عدة أسباب منها :

1-عدم وجود تنسيق مسبق مع برامج التنمية الاقتصادية والحضرية، فمن الممكن أن يتم اختيار موقع لا يتناسب للمدن والمناطق الصناعية، من حيث توفر الخدمات البيئية أو عدم ملائمة العناصر الإنتاجية المتوفرة في الموقع مع احتياجات المشاريع المتوقع إنشاءها.

2- مشاكل إدارية تتعلق بكيفية إدارة المدن والمناطق الصناعية بأقسامها المتنوعة من إدارة فنية والمالية.

3- عدم جاهزية وكفاية الدراسات التحضيرية مما قد يؤدي غلى قرارات خاطئة من حيث اختيار الموقع، تقسيم المدن والمناطق الصناعية، وتقديم الخدمات المختلفة لها من بنية تحتية وكهرباء واتصالات ...الخ.

---

[1]- نسيم حسن أبو جامع نائل محمد مصبح، **أهمية المناطق الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة**، حالة دراسية مدينة غزة الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة، دراسة ميدانية غزة الصناعية، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث ودراسات، العدد الثالث، يوليو، 2012، ص 168.

4– عدم كفاية الدعم المقدم من مؤسسات المساندة وخاصة مؤسسات التمويل، التسويق، المواصفات والمعايير والاستثمارات الإدارية والإنتاجية.[1]

5- تعيين أهداف واقعية لبرنامج المنطقة الصناعية، على الرغم من أهداف المناطق الصناعية قد تكون واضحة إلا أن تحقيقها قد يكون غير ممكن فمثلا صغر حجم سوق المحلية وضعف إمكانيات التصدير قد يخلق عائقا أمام تطوير القطاع الصناعي، كما أن المدن والمناطق الصناعية يجب أن توفر ما يحتاجه أصحاب المشاريع من أجل تشجيعهم على الاستثمار وإلا فإن مجرد وجود المناطق الصناعية لن يؤدي إلى زيادة الاستثمار بشكل مباشر.

ثالثا: الأثر السلبي لإنشاء المناطق الصناعية:

إن إنشاء مناطق صناعية قد يؤثر ويؤدي إلى انعكاسات سلبية تعود على مجتمع وعلى البيئة وعلى غيرها من الظروف المحيطة ومنها نذكر:

1-في الكثير من الدول نجد أن هناك نسبة قليلة من المشاريع الصناعية انتقلت إلى داخل المدن والمناطق الصناعية وكما أن هناك نسبة قليلة جدا من الأيدي العاملة تم استخدامها بالمدن والمناطق الصناعية مما يعني أن الأثر الإجمالي لها سيكون محدودا.

2- إن المدن والمناطق الصناعية لم تحقق نجاحا كبيرا في استقطاب مشاريع صناعية للمناطق الريفية وشبه الحضرية.

3- الربح الضائع للخزينة العمومية من مدا خيل الجباية، وتشمل إعفاءات المشاريع من جميع الضرائب والرسوم وعوائد رأسمال الموزع.

4-بسبب المزايا والحوافز المتوفرة في بلدان أفضل وفي ظل منافسة قوية للاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، تنتج عدم استقرار في الاستثمارات الأجنبية المستثمرة.

[1]- ليندة فريحة وخديجة عزوز، **المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر**، ملتقى تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية م ص م وترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع والأفاق وتجارب ناجحة يومي 19 و20 أكتوبر 2015 ص 85.

5- اختلاف الأجور والامتيازات بين العمال من نفس الكفاءات والمهارات يؤدي إلى عدم استقرار العمال وكما أن الاستغلال المنتشر داخل المدن والمناطق الصناعية بسبب غياب قوانين العمل والنقابات يؤدي إلى انعكاسات سلبية على العمال.

6- التأثير على البيئة المحيطة بتلك المدن والمناطق الصناعية من نفايات المصانع لا سيما النسيجية والجلدية والزجاجية ... وغيرها.

7- الضوضاء والغازات المنبعثة من المدن الصناعية وله الأثر السلبي على حياة السكان القريبين من تلك المناطق.[1]

[1]- نسيم حسن، أبو جامع نائل محمد مصبح، **أهمية المناطق الصناعية على النمو الاقتصادي**، مرجع سابق ص 169.170.

خلاصة الفصل:

بعدما تعرضنا في هذا الفصل إلى الصناعة وماهية المناطق الصناعية استخلصنا بأن الصناعة تحتاج مناطق صناعية من أجل التطور والازدهار وتحقيق الانتشار الواسع وأن اختيار مواقع المناطق الصناعية يتطلب التخطيط ويلزمه تمويل ضخم ومصادر عديدة من أجل تغطية هذا النشاط بالإضافة إلى وجود معايير النجاح والفشل لتحديد أسباب هذا الفشل وقامت العديد من الدول بخوض هذه التجربة بإنشاء مناطق صناعية والوصل إلى غايات كبرى من وراء هذا المشروع، غير أن إنشاء المناطق الصناعية لديه آثار سلبية تعود على المجتمع وعلى البيئة وعلى غيرها من الظروف المحيطة لذلك لابد من مراعاة عدة جوانب لإنشاء مناطق صناعية تكون ملائمة لمتطلبات البيئة ولا تعود بالضرر على المجتمع.

الفصل الثاني

التنمية المحلية

تمهيد:

تشكل التنمية المحلية ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق وفي مقدمة مهامها تنفيذ مشروعات البني الأساسية ضمن النطاق المحلي، إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص العمل والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل فإذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية فان الجهود الذاتية من خلال المنتخبين المحلين والمشاركة للمواطنين لا تقل أهمية عن ذلك ولقد تطور مفهوم التنمية المحلية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير من معظم الدول النامية والتي تعد كوسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني وبالتالي أصبحت التنمية المحلية تأخذ أهمية كبيرة كونها تهدف إلى تطوير المجتمعات المحلية

وفي هذا الفصل تم التطرق إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية.

المبحث الثاني: مقومات ووسائل تحقيق التنمية المحلية.

المبحث الثالث: واقع التنمية المحلية في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية

شغل مفهوم التنمية المحلية أذهان كثير من الإداريين والباحثين المهتمين بالنواحي السياسية الاقتصادية والاجتماعية

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التنمية المحلية

– في إطار تطور مفهوم التنمية، ظهر تطور مفهوم التنمية المحلية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث حضت المجتمعات المحلية باهتمام كبيرة في معظم الدول النامية كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني.

أولا: نشأة التنمية المحلية

لم يكن مصطلح التنمية المحلية يذكر في الأدبيات الاقتصادية، فالمنظرون الاقتصاديون كانوا يركزون أبحاثهم ودراساتهم على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام،لكن منذ ستينات القرن الماضي بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية من خلال تنامي اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل وكرفض لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي الذي كان يسيطر على غالبية اقتصاديات دول العالم[1].

لقد مر مصطلح التنمية المحلية بمرحلتين أساسيتين هما مرحلة النضال ثم مرحلة الاعتراف المتعدد الأشكال حيث عرفت فترة العشرينيات العديد من المشاريع التي اهتمت بتطوير المناطق الريفية فظهر مصطلح تنمية المجتمع ثم التنمية الريفية ثم التنمية الريفية المتكاملة، وكان أول ظهور فعلي لمصطلح تنمية المحلية في بداية الستينات من القرن الماضي، وتحديدا في فرنسا كرد فعل لقرارات الدولة التي أرادت أن تجعل من إعداد التراب أولوية وطنية، وكان الهدف من هذا القرار هو القضاء على الفوارق الجهوية بين العاصمة والضواحي وحتى داخل العاصمة نفسها، وبداية من الثمانينات اخذ مصطلح التنمية المحلية يحوز القبول، وكسب تدريجيا اعترافا من طرف مختلف الهيئات

[1]– طالبي يمينة، **الدور التنموي للجماعات المحلية، دراسة حالة ولاية البيض**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وتنمية، جامعة طاهري مولاي، سعيدة، 2016/2015، ص 39.

الحكومية والمؤسسات والجمعيات، منها مندوبية مراقبة التراب والعمل الجهوي DATAR الفرنسية التي أقرت مخطط 1984-1988 التنمية المحلية كنمط من أنماط التنمية.

والتنمية المحلية عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا[1].

ثانيا مفهوم التنمية المحلية

هي حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس من المشاركة الايجابية وبناءا على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك فان لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة ويمكن التمييز بين مستويين للتنمية المحلية هما المستوى المحلي الواسع والمستوى المحلي الضيق حيث يشمل المستوى الواسع إقليما محددا وفقا للتقسيمات الإدارية السائدة في الدولة مثل الولاية أو مجموعة من الولايات وتسمى التنمية المحلية بمفهومها الضيق فيشمل مدينة أو قرية أو تجمعات سكانية محدودة أو صغيرة نسبيا[2].

كما تعريف التنمية المحلية على أنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة[3].

ويمكن تعرف التنمية المحلية على أنها: تلك العمليات التي توحد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسين

[1]- فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 29.

[2]- فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، مرجع نفسه، ص 31.

[3]- جوهر هشام، بن بو بكر رضوان، **إشكالية الاستقرار السياسي والتنمية المحلية بالجزائر**، دراسة لمديرية الموارد المائية بولاية ورقلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013، ص 20.

هما: مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وكذا توفير ما يلزم من خدمات الفنية وغيرها، بطريقة من شانها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية، والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية[1].

مما سبق ذكره نستنتج أن مفهوم التنمية يقوم على عنصرين رئيسين هما:

1- المشاركة الشعبية في الجهود التنمية المحلية، والتي تقود إلى مشاركة السكان في جمع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين على مبادرتهم الذاتية.

2- توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس والمشاركة والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي.

المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية

ترمي التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة مترابطة من الأغراض التي تسهم في تطوير المجتمعات المحلية في كافة مناطق الدولة . ويتسم الهدف العام للتنمية المحلية بالشمولية، وتعدد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية والبيئية وغيرها.

أهداف التنمية المحلية

وتتمثل أهداف التنمية المحلية في العناصر التالية:

- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني[2].

- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة.

- تسريع عملية التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطنين على المحافظة على المشروعات التي تساهم في تخطيطها وانجازها.

[1]- طالبي يمينة، **الدور التنموي للجماعات المحلية**، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2]- تلي محمد إسلام، **دور السياحة في التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية غرداية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: تسويق خدمات، قاصدي مرباح ورقلة،2014، ص 20.

– تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع.

– تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والعمل على نقلها من حالة التقليدية إلى الحداثة.

– جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبناءها مزيدا من فرص العمل.

– تحسين ظروف الحياة وإطار حياة المواطنين من خلال تطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فعالية البرامج والأجهزة الاجتماعية.

أ– محاربة الفقر وإقصاء الفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والمهمشة وإدماجها.

ب–تحفيز المواطنين للمشاركة في عملية التنمية وهذا يكون بتقديم دعم مادي ومعنوي وإشعاره بأنه عنصر مهم وفعال في مجتمعه وانه بإمكانه تقديم الخدمات اللازمة للتنمية.

إشباع الحاجات الأساسية للأفراد: إن إشباع الحاجات الأساسية للأفراد هو مطلب شعبي كما هو واجب على الدولة لتحقق استقرار أفرادها وإزالة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين داخل المجتمع المحل وتلبية احتياجاته الأساسية (العلاج والأمن، والسكن، واللباس، المأكل، التعليم والعمل)وتسعى التنمية في هذه الحالة إلى توفير أو التخفيف من حدتها، كانتشار الأوبئة والأمية والبطالة، والفقر، وكلها تعد شرط أساسي لتحسين حاجيات الأفراد الأساسية والحقيقية داخل المجتمع مع توفر إمكانية التطلع لما هو أفضل[1].

تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالانتماء للإنسانية: لقد انتشرت في وقتنا الراهن سلوكات تسود مختلف المجتمعات ذات النمط المادي، وهذا بلا شك يؤدي إلى اختلاف طبيعة تقدير الذات

[1]– محسن يخلف، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية بسكرة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسة عامة وإدارة إقليمية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 46،45.

وأشكال التعبير عنها من مجتمع محلي إلى آخر، والحقيقة أن المكانة تأتي بتحقيق الذات وتكون بالعمل الذي يشعره بالاعتزاز والانتماء للمجتمع المحلي والولاء للإنسانية[1].

رفع المستوى المعيشي: يعبر تنوع الأنشطة وتنويع موارد وطاقات المجال الجغرافي مما يحدث تغير نوعي في حياة المنطقة يمكن رؤيته من خلال مستوى المعيشة وتطور البيئة الحياتية اليومية وتحسن مستوى الخدمات بفك العزلة عن المناطق المهجورة ويساهم في دمجها في الاقتصاد القومي.

تقليل التفاوت بين الأفراد: إن التمييز والتفاوت بين الأفراد في مجتمعنا هو راجع في الأساس إلى نصيب الفرد من الدخل والثروة وهذا ما يؤدي إلى التفاوت والشعور بعدم العدالة الاجتماعية ولهذا يعد من بين الأهداف التي يجب أن تسعى التنمية المحلية إلى تحقيقها بوسيلة أو أخرى.

زيادة الدخل المحلي: إن زيادة الدخل هو جد مهم لأي تنمية ويعد عصب التنمية ومحركها الأساسي تلك المداخيل التي على أساسها يتم برمجة مشاريع وإقامة خطط لذلك الدخل المحلي مرتبطا بمدى توفر رؤوس الأموال والكفاءات التي تساهم بدورها في تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الحقيقي المحلي.

إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار: إن التنمية المحلية تسعى لبلوغ التحرر لقهر الظروف البيئية والثقافية للإنسان، والتحرر من العادات والمعتقدات التي تقف عائقا في طريق التنمية والقدرة على تجاوز العوائق الفكرية والإنسانية لتحقيق حياة أفضل.

[1]– سكساف منال صافية، **تسويق الخات السياحية ودوره في التنمية المحلية دراسة حالة ولاية بسكرة**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص 8.

المطلب الثالث: مبادئ وركائز التنمية المحلية

هناك عدة مبادئ ترتبط بعملية التنمية المحلية بحيث إذا أهمل مبدأ انهارت عملية التنمية المحلية لأنها عملية شاملة ومتوازنة يشارك فيها المواطنون من بدايتها إلى نهايتها وكذل تقوم هذه الأخيرة على ركائز هامة لضمان تحقيق البرامج تنموية:

أولا: مبادئ التنمية المحلية

1-**مبدأ الشمول:** يعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والشمول يعني أيضا شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية بحيث تعطي المشروعات والبرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء المواطنين[1].

2-**مبدأ التكامل:** ويعني التكامل في تنمية المجتمع المحلي شمول هذه العملية لكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية كما يعني التكامل أيضا، التكامل بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري، بمعنى لا يمكن إجراء تنمية محلية ريفية دون تنمية حضارية والعكس، ولقد اكتشف العاملون في مجال تنمية المجتمع أن هناك علاقة بين الريف والحضر ويعني التكامل هنا التكامل في مشروعات تنمية المجتمع المحلي.

3-**مبدأ التوازن:** ويعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجات المجتمع،فلكل مجتمع احتياجاته تفرض وزنا خاص لكل جانب منها، فمثلا في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا اكبر على ما عادلها من القضايا والاهتمامات مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى بمثابة فروع منها[2].

[1]- صفاء عثمان، **دور اللامركزية والإدارية في التنمية المحلية، دراسة مقارنة بين بلدية بسكرة وبلدية عنابة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسة عامة والإدارة المحلية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص 30.

[2]- تلي محمد إسلام، **دور السياحة في التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية غرداية**، مرجع سبق ذكره، ص 19.

4-**مبدأ التنسيق:** توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها مما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها لأن ذلك يؤدي إلى تضييع الجهود وزيادة التكاليف ولهذا محاولات كثيرة لأعمال مبدأ التنسيق بهدف تفادي هذه النقائص والتقليل من آثارها.

5-**مبدأ التعاون والتفاعل الإيجابي:** يجب ان يكون هناك تعاون وتأثير متبادل بين أنشطة المجتمع وعناصر الحياة الاجتماعية سواء كانت اجهزة التنمية الحكومية أو غير الحكومية، وألا يترك هذا التعامل للصدفة بل يتعين إيجاد لمناخ الملائم للتعاون أو التفاعل الإيجابي بين هذه الأجهزة حتى يكون تأثيرها المتبادل إيجابيا لدعم بعضها البعض، ليس سلبيا لإعاقة بعضها.

ج- إن توفر هذه المبادئ مجتمعة يضمن نجاح برامج التنمية ويدعم ركائز تحقيق أهدافها.

ثانيا: ركائز التنمية المحلية

1- **تشجيع وتعميق المشاركة الشعبية:** أي دعم لجهود المبذولة من قبل الأفراد والأهالي أنفسهم للنهوض بالتنمية وتحسين مستوى معيشتهم والرقي بنوعية حياتهم[1].

2- **تكامل مشروعات الخدمات والتنسيق بين أعمالها:** حيث لا تصبح هذه الأخيرة متكررة أو في حالة تضاد. وأيضا إحداث هذا التكامل بين المشروعات التي أقيمت أساسا لحل وعلاج مشكلات المجتمع[2].

3- **الإسراع بالوصول إلى النتائج المادية الملموسة للمجتمع:** ويرى بعض لعاملين في ميدان التنمية الاجتماعية أن يكون المدخل إلى هذا الميدان ممثلا في برامج تتضمن خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية، الإسكان وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية،

[1]- سنوسي وحشية، قالية فتيحة، **الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المحلية، دراسة حالة بلدية البويرة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصادية المالية والبنوك، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، 2015، ص 19.

[2]- كمال بودانة شعباني، **أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية، دراسة ميدانية بلدية حاسي بحبح الجلفة**، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 80.

فيجب اختيار المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكاليف ما أمكن والتي تسد في الوقت نفسه حاجة اجتماعية قائمة.

4- **الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع سواء كانت مادية أو بشرية:** ويؤدي ذلك إلى نفع اقتصادي من حيث التقليل من تكلفة المشروعات ويعطيها مجالات وظيفية أوسع وتعتبر عمليات الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع من أساليب التغيير الحضاري المقصود باعتبار أن ذلك يتم عن طريق إدخال الأنماط الحضارية الجديدة من خلال الأنماط القديمة وذلك باستخدام الموارد المتاحة في المجتمع.

المطلب الرابع: أبعاد ومجالات التنمية المحلية

لتحقيق التنمية المحلية والأهداف المخطط لها لابد أن تعتمد على أبعاد تمكنها من تحقيق رغباتها والوصول إلى هدف المرغوب تحقيقه، أما مجالات التنمية المحلية فهي متعددة.

أولا: أبعاد التنمية المحلية

1- **البعد الاقتصادي:** تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي، ولهذا فنجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي، ولهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة وعن طريق توفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى.

2- **البعد الاجتماعي:** يرتكز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعي، ومكافحة لفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع. بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية، وهناك ميادين أخرى تشمل التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي مثل

التعليم والصحة والأمن ...إلخ، كل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له أثره المباشر على شرائح المجتمع إيجبا أو سلبا.

3- **البعد السياسي**: إن توجيه البعد التنموي إلى ما يخدم توجهات السلطة السياسية على المستوى الوطني والمحلي، وذلك من خلال توجيه قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وزيادة قدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتوفرة لمواجهة هذه التحديات والمشاكل بأسلوب واقعي وعملي، كما تعني بناء المؤسسات وتوسيع نطاق المشاركة، وتعرف كذلك على أنها مشاركة المواطن المحلي في اقتراح الحلول للواقع المعيشي له، وكذا الاهتمام الذي توليه السلطة من أعلى هرم إلى القاعدة الشعبية، وخير مثال على ذلك ضرورة استفادة المواطن المحلي من الثروة المحلية.

4- **البعد الثقافي**: فكل إقليم له خصوصيته الثقافية التي تحدد مسار التنمية المحلية وهذا ما يعطي التنمية المحلية خصوصياتها[1].

5- **البعد البيئي**: ويرتكز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وفي الأخير يمكن الجزم بأن التنمية المحلية مجبرة بمراعاة هذه الأبعاد حتى تعود بالنفع العام على المجتمع[2].

[1]- هاشيمي صدام، خالدي عبد الصمد، **دور الجمعيات في التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حلة ولاية نعامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في شعبة العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة والتنمية، جامعة دكتور مولاي الطاهر سعيدة، 2016، ص 63،64.

[2]- جوهري هشام، بن بوبكر رضوان، **إشكالية الاستقرار السياسي والتنمية المحلية بالجزائر، دراسة لمديرية الموارد المائية بولاية ورقلة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013، ص 32.

الشكل رقم (02– 02): التمنية المحلية (الأبعاد، الركائز، الأهداف)

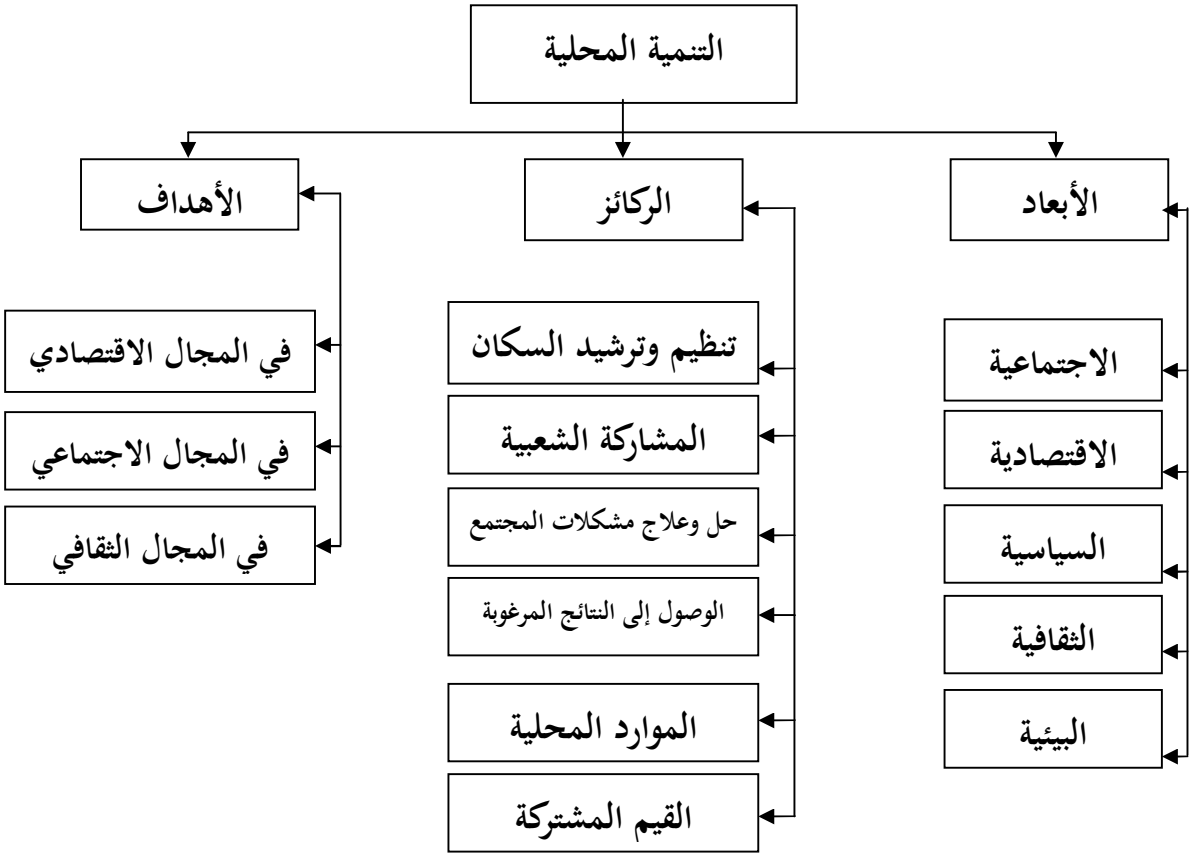

المصدر: إنجاز الطالبتين، بالاعتماد على المصادر السابقة

يمثل الشكل أعلاه توضيح مدى ترابط أبعاد التنمية المحلية وأهدافها بركائزها وأسسها بحيث أن الأبعاد تقوم على الركائز لتحقيق الأهداف مثال: البعد الاجتماعي ⟸ ركيزته ⟸ الهدف الاجتماعي

وفي الأخير لكل بعد ركيزة محددة يقوم عليها لتحقيق الأهداف المرجوة منه.

ثانيا: مجالات التنمية المحلية: لا يمكن حصر مجالات التنمية المحلية وعليه سنقتصر على ما يلي:

1– **التنمية الاقتصادية:** وهي التي تعني التخطيط الاقتصادي الذي يسعى إلى تحقيق الزيادة في النمو والإنتاج وتطوير الوسائل المساعدة لتحسين ذلك وهي تهدف إلى وضع مخططات يكون الغرض مهما تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي، الزراعي وغيرها[1].

[1]– سنوسي وحشية، قالة فتيحة، **الحكم الراشد في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المحلية**، مرجع سبق ذكره، ص 20.

2- **التنمية الاجتماعية:** عي عبارة عن عمليات التغيير الاجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد، وهكذا فهي ليست مجرد تقديم خدمات وإنما تشمل على جزأين أساسيين هما: تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة وإقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة يسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات.

3- **التنمية السياسية:** هي قدرة النظام على التعامل مع البيئة الداخلية والخارجية، حيث أنها تهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما على اعتبار أن التنمية السياسية تمثل استجابة للنظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، ولاسيما استجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة والمشاركة ولا تكون التنمية السياسية إلا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا الأخير لا يتم إلا إذا توافر فيه الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية، من خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دور كبير في دعم مسيرة التنمية السياسية[1].

4- **التنمية الإدارية:** تهدف التنمية الإدارية إلى إزالة مظاهر الخلل بالإضافة إلى تحسين فعالية التنظيمات وتطويرها بناء على خطة واضحة ومدروسة، حيث ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والإنجازات.

5- **التنمية البشرية:** وتنطلق التنمية البشرية من شعار الإنسان أولا، وحسب تقرير هيئة الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 1990 فإن الأغلبية ترى بتوسيع خيارات الناس، وتكمن هذه الخيارات الأساسية في جميع مستويات التنمية، وهي أنه على الإنسان أن يحي حياة جيدة وصحية وأن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشي كريم، فإذ لم تكن هذه الخيارات متاحة فستضل هناك فرص أخرى

[1]- محسن بخلف، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية بسكرة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسة عامة وإدارة إقليمية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2014، ص 53.

كثيرة يتعذر الحصول عليها كما يشير تقرير التنمية لبشرية لعام 1993 إلى أن التنمية البشرية هي تنمية الناس من أجل الناس، بواسطة الناس، وتنمية الناس تعني استثمار القدرات البشرية سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من أجل الناس تعني كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعا واسع النطاق وعادلا، أما التنمية بواسطة الناس فتعني إعطاء كل امرئ فرصة المشاركة فيها ، وعلى هذا الأساس فإن التنمية البشرية المستدامعة هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل أو إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفعالة للمواطنين وعبر تمكين الفئات المهمة وتوسيع خيارات المواطنين وإمكانيتهم والفرص المتاحة، والفرص تتضمن الحرية بمعناها الواسع واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسساتي.

المبحث الثاني: مقومات ووسائل تحقيق التنمية المحلية

تسعى جميع الدول إلى الازدهار والتطور من خلال تحقيق التنمية في مختلف القطاعات والمجالات باستخدام مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي تتوافق مع طبيعة وبيئة أي دولة كانت وتقوم التنمية المحلية على مجموعة من مقومات أي الركائز التي تعتمد عليها، ولها أطراف محددة تتعامل معها وكل هذا من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة والمخطط لها.

المطلب الأول: استراتيجيات التنمية المحلية

إن التنمية المحلية تقوم وفق استراتيجيات متنوعة ومحددة وملائمة لظروف أي دولة.

أولا: مفهوم الإستراتيجية

هي مجموعة من خطط تسير على المدى الطويل التحول نحو التنمية الاجتماعية الذاتية بالاعتماد على تنمية القيم الإنسانية[1].

ثانيا: أهم استراتيجيات التنمية المحلية

1- **التخطيط المركزي والتنفيذ المحلي:** من خلال قيام الحكومة المركزية بوضع الخطط الملائمة لكافة أقاليم الدولة وتكليف جهات محلية تنفيذية هذه الخطط أو الالتزام بها في أي مجال من المجالات التنموية، وقد تكون مثل هذه الإستراتيجية ملائمة في حالة عجز الإمكانات المحلية وتخلفها العام خصوصا في مجال الكفاءات البشرية أو مالية أو التكنولوجية أو غيرها

2- **المشاركة المتوازنة:** في الجهود التنموية وبمختلف مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم والرقابة المستمرة، وقد تكون هذه الإستراتيجية ملائمة في حالة توفر إمكانيات محلية جيدة بما فيها القدرات البشرية والوعي الاجتماعي والسياسي وتوفر المصادر المالية وغيرها[2].

---

[1]- فرج شعبان، **مداخلة بعنوان إستراتيجية التنمية المحلية من مدخل تمكين الجماعات المحلية في إطار الحكم الرشيد**، الملتقى الوطني الرابع تحديات الجماعات المحلية وأساليب تطويرها، المدية، 11/10/ مارس 2010، ص 2.

[2]- فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 53.

3- **اللامركزي في التخطيط والتنفيذ للجهود التنموية:** تكون هذه الإستراتيجية ملائمة في مراحل متقدمة من التنمية القومية الشاملة حيث قد تظهر أسباب عملية وفكرية وسياسة تدعو لذلك.

المطلب الثاني: مقومات التنمية الحلية ووسائل تحقيقها

هناك العديد من المقومات التي يمكن أن تساعد وتساهم في التنمية عامة وفي التنمية المحلية خاصة؛ تتمثل مقومات التنمية المحلية في:

أولا: مقومات التنمية المحلية

1- **المقومات المالية:**

يعتبر العنصر المالي عاملا مهما في تحقيق التنمية المحلية بحيث أن نجاح الجماعات المحلية في أداء واجبها، والتخلص من الأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين، يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية، ومن الطبيعي أنها كما زادت وتوفرت مصادر تمويل جهات المحلية كلما أمكن لهذه الأخيرة لهذه الأخيرة (الجماعات المحلية)، أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل، وذلك بالاعتماد على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية، كما أن تسير هذه الموارد يستوجب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال وهذا بالتخطيط المالي الجيد وكذا الرقابة المالية المستمرة. بالإضافة إلى ما سبق هناك مقومات مالية تساعد على تحقيق التنمية المحلية، ألا وهي توفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد للمعلومات، وتحليل مالي سليم، وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة[1].

2- **المقومات الطبيعية:** تساهم الظروف الطبيعية بشكل كبير في مساندة الخطط التنموية بصفة عامة ومن هذه الظروف الموقع والمساحة والمناخ والثروات الطبيعية النباتية والحيوانية والمعدنية، فكل

[1]- طالبي يمينة، **الدور التنموي للجماعات المحلية دراسة حالة ولاية البيض**، مرجع سبق ذكره، ص 43.

هذه المقومات تعتبر عوامل مساعدة لعمليات التنمية المختلفة في أي مكان إذا تم التعامل معها واستغلالها الاستغلال الأمثل[1].

3- **المقومات البشرية:** يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية وفي نجاح التنمية المحلية فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشاريع، كما أنه هو الذي يتقيد بهذه المشاريع يتابعها ويعيد النظر فيها ويعتبر وسيلة لتحقيق التنمية، لذلك يكون هدف التنمية المحلية هو تنميته وهو تسمية الموارد البشرية في مختلف الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية وحتى السياسية باعتبارها أن الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تفوق كثير ما تم استغلاله، والاستفادة منه فعلا في مواقع العمل المختلفة، الاستفادة من تلك القوة هي المصدر الحقيقي لتحقيق إنجازات التنمية المحلية[2].

4- **المقومات التنظيمية:** تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام الإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمة، إدارة الموافق المحلية، وتنظيم الشؤون المحلية وتعرف الإدارة المحلية بأنها: نقل وتحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتجة من المعينين، كما أنها عبارة عن اعتراف الدولة بالأشخاص الإقليمية بسلطة إصدار قرارات إدارية في بعض المجالات:

أ- وجود المصالح المحلية تختلف عن المصادر القومية.

ب- إنشاء هيئات محلية منتخبة لإنجاز تلك المصالح.

ج- إشراف الحكومة المركزية على أعمال تلك الهيئات.

ونظام الإدارة المحلية يقوم على مبدأين أساسيين هما:

- **مبدأ الديمقراطية:** ذلك أن الإدارة المحلية تفتح الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي مما يدفعه للاهتمام بالشؤون العامة.

[1]- الصادق محمود عبد الصادق، **مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا**، مجلة الجامعة الأسرية، العدد 21، 2011، ص 367.

[2]- هاشمي صدام، **خالدي عبد الصمد**، مرجع سبق ذكره، ص 62.

- **مبدأ اللامركزية:** أي أن تستند مسألة الفصل في بعض الأمور إلى الهيئات المركزية وعموما فإن قيام نظام الإدارة المحلية على مبدأ اللامركزية.

ثانيا: وسائل تحقيق التنمية المحلية

ويرتبط نجاح التنمية المحلية بمدى فعالية الآليات المستعملة لهذا الغرض ولا يتحقق ذلك إلا بالتنسيق بين هذه الآليات وهي:

1- **الوسائل الاقتصادية:** وتتمثل الوسائل الاقتصادية في جانبين هما التخطيط والمؤسسات العمومية.

أ. **التخطيط:** لا يمكن لأي دولة مهما كان نوع نظامها السياسي والاقتصادي أن تهمل ما يعرف بالتخطيط لماله من أهمية في توفيق بين إمكانية الدولة واحتياجات أفرادها، بالإضافة إلى أنه يساعد على تخصيص وتوزيع المورد المتاحة وتحديد طرق استخدامها.

ب. **المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة:** عند التحدث عن المؤسسات الاقتصادية المحلية العامة والخاصة، يجب التحدث عن دور كل من القطاعين الاقتصاديين العام والخاص المحليين في التنمية المحلية.

- **القطاع الاقتصادي العام:** ويتمثل هذا القطاع في المؤسسات العمومية المحلية ذات الطابع الصناعي والتجاري التي أنشأتها البلدية، ويمكن للبلدية أن تنشئ مؤسسات عمومية البلدية تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة من اجل تسيير مصالحها.
- **القطاع الاقتصادي الخاص المحلي:** وقد مر بمرحلتين أساسيتين هما:

- **المرحة الأول:** من 1962 إلى غاية صدور قانون 88/25 في 1988/07/25.
- **المرحلة الثاني:** وذلك بحلول 1988 وما عرفته من صدور إصلاحات اقتصادية أكدت من خلالها الدولة نيتها في الاستثمار المباشر لتدخل رأسمال الأجنبي، وفق أسلوب الشركات المختلفة.

2- **الوسائل المالية:** ويعني بها كل الموارد المالية ورؤوس الأموال التي تمتلكها البلدية والولاية بحكم نصوص القانون وتقسم إلى موارد مالية داخلية وأخرى خارجية[1].

3- **الوسائل البشرية:** وتحتاج التنمية إلى الاستثمارات في قطاع الخدمات الرئيسية وتتم بمواردها الأساسية في العنصر البشري كونه الأهم في إدارة الشؤون المحلية، وتهميشه يؤثر بشكل كبير على دفع برامج التنمية واضطرابات البلدية بعد استقلال إلى القيام بعملية توظيف كبيرة، مما أدى إلى تضخم في عدد الموظفين وثم إدماجهم في البلديات، وأصبحت لهم حقوق توازي تلك التي يتمتع بها العاملون في الإدارة المركزية واللامرزكزية[2].

[1]- جميل أحمد الجويد، **التنمية المحلية في اليمن ومعوقاتها**، رسالة ماجستير منشورة، تخصص إدارة وسياسة، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2004، ص 51،52.

[2]- طالبي يمينة، **الدور التنموي للجماعات المحلية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 50،55،56.

المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية المحلية

يعتبر التمويل هو الدعامة الرئيسية من اجل الوصول إلى تحقيق التنمية المحلية وذلك يتوافق مع توفر الموارد المالية الذاتية. وتتمثل مصادر التنمية المحلية في مصادر ذاتية وأخرى خارجية:

أولا: مصادر التمويل الذاتي

الشكل رقم (02– 03): مصادر التمويل المحلي الذاتي.

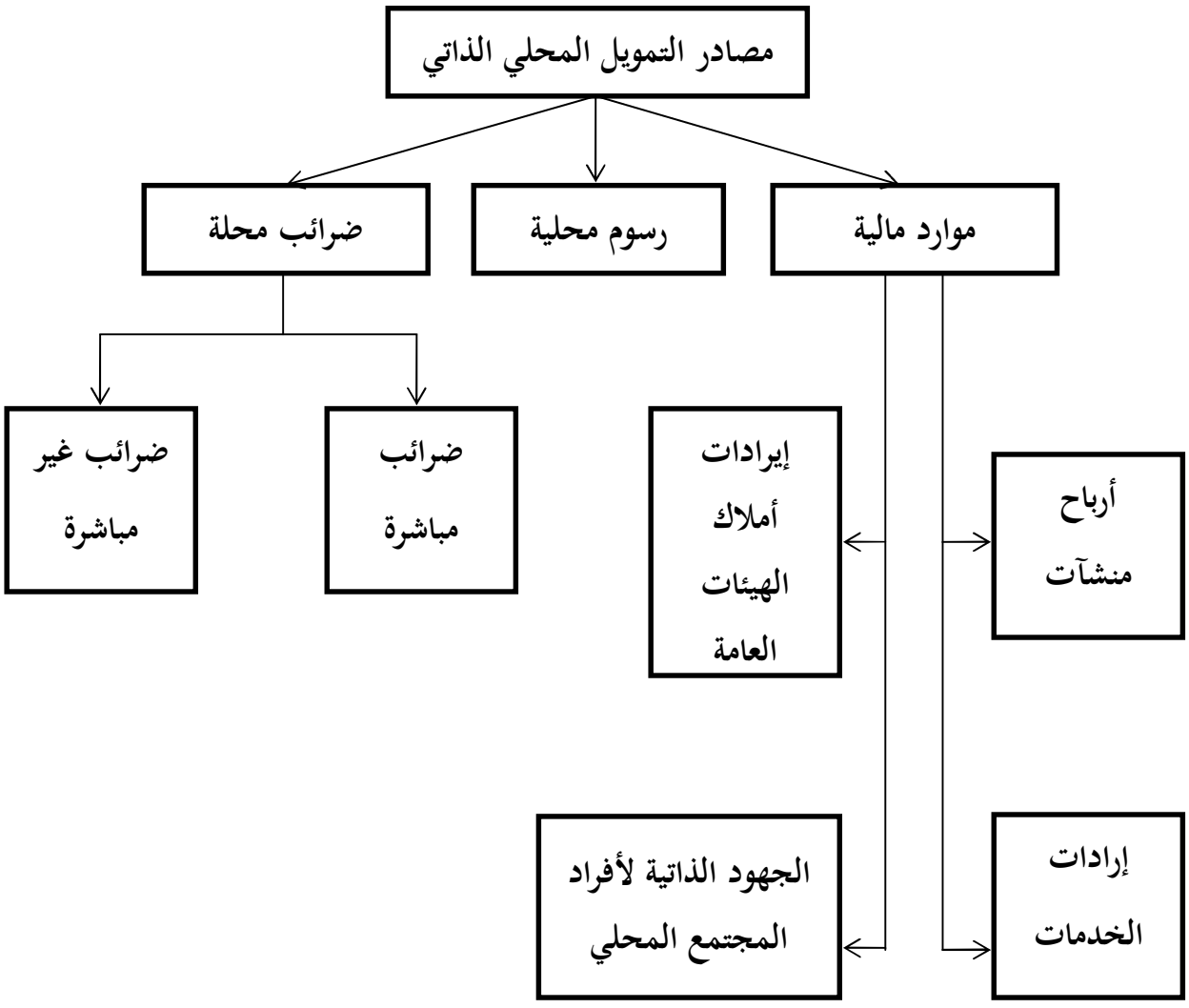

المصدر: من إعداد الطالبتين، اعتمادا على المصادر السابقة

وتتمثل مصادر التمويل الذاتي في:

1- **الضرائب المحلية:** وتنقسم إلى نوعين:

أ- **الضرائب المحلية المباشرة:** وتتمثل الضرائب على الدخل ضريبة المباني الضريبية على الأملاك من الأرض الزراعية، الضرائب على رقم الأعمال، الضرائب على الأجور وضرائب متنوعة على النشاط الفلاحي.

ب- **الضرائب المحلية غير مباشرة:** وتشمل عدة أنواع اسمها ضريبة الملاهي ضريبة مراهنات وضرائب على المبيعات والمشتريات المحلية والضرائب على البنزين وسيارات.

2- **الرسوم المحلية:** ويعرف الرسم بأنه مبلغ من المال تحدده الدولة ويدفعه لفرد كلما تؤدي إليه خدمة معينة تعود عليه بنفع خاص ويمكن القول أن الرسوم محلية تلقي قبولا كبيرا من طرف الشعب على اعتبار أنها تفرض وترتبط بنتيجة أعمال ملموسة بجني فوائدها المباشرة لذلك تنصح المجالس المحلية بالعمل بها.

3- **موارد مالية محلية مختلفة:** بالإضافة إلى الضرائب المحلية والرسوم المحلية توجد مصادر تمويلية أخرى متنوعة حسب طبيعة احتياجات كل نظام من نظم الإدارة المحلية في الدول المختلفة مثل أرباح المنشآت التجارية والصناعية للمحليات.

أ- إيرادات الأملاك للهيئات العامة.

ب- إيرادات الخدمات العمومية.

ج- الجهود الذاتية للأفراد المجتمع المحلي.

د- النصيب في الإدارة المشتركة[1].

[1]- محمد تاوز، **دراسة قياسية مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية لفترة 1982،2012**، الشهادة ماستر، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص 10،11.

ثانيا: مصادر خارجية

الشكل رقم (02-04) : يوضح المصادر الخارجية للتمويل المحلي.

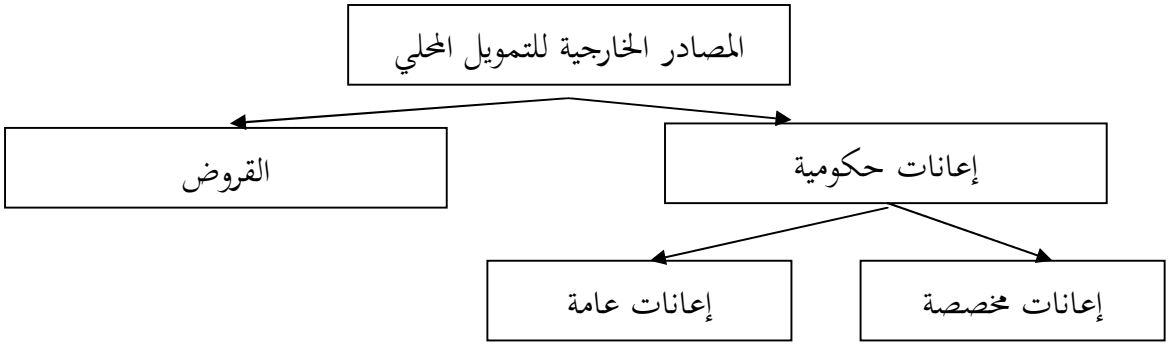

المصدر: محمد تاوز، دراسة قياسية حول مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية، 1982،2012، رجع سبق ذكره، ص 12.

1- **الإعانات الحكومية:** وهي تلك المبالغ المالية التي تساهم الميزانية العامة للدولة في الإنفاقات على التنمية المحلية ونفقات المجالس المحلية لمساعدتها في الاضطلاع على بعض اختصاصاتها القانونية. وتهدف هذه الإعانات إلى تكملة الموارد المالية للهيئات المحلية، وتقليل الفوارق بينهما لتحقيق التوازن والملائمة بين حاجات المجتمع المحلي ومستوى السلع والخدمات المقدمة. وتنقسم الإعانات الحكومية إلى إعانات تمنحها الدولة والمتمثلة أساسا في المخططات البلدية للتنمية والمخططات القطاعية غير المركزية.

2- **القروض:** لقد رخص المشرع الجزائري للجماعات المحلية إمكانية اللجوء إلى القرض البنكي قصد الحصول على التمويل المناسب ويتم تسديد رأسمال الدين بفضل إيراداتها المحصلة من استثماراتها[1].

[1]- يوسف نور الدين، **الجباية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص 71.

المبحث الثالث: مؤشرات وعوائق التنمية المحلية

تسعى الجزائر جاهدة إلى تحقيق التنمية المحلية في جميع مناطقها والتي تمثلت في مظاهر عديدة باعتماد على عوامل ووسائل مساعدة لها ووفق مؤشرات تعتمد عليها في انعكاس نتائجها إلا أنها واجهتنا مجموعة من العوائق التي حالة دون تحقيق النتائج المرجوة.

المطلب الأول: مظاهر وعوامل التنمية المحلية

أولا: مظاهر التنمية المحلية

وتتجلى التنمية المحلية في المظاهر تالية سواء كانت متعلقة بإدارة المواطنين والعلاقات بينهما وهي تشمل مظاهر أخرى من أجل إشباع حاجات المواطنين.

1- التنمية الحضرية:

يقول ابن خلدون "الحفاظ على مراكز المدن بتاريخها الحضاري وسجلها العمراني وتركيبها الاجتماعي تكتب لها النجاح ولن يتحقق ما لم تأخذ البعد الاجتماعي خطا ومسارا لها"، فكأن به يقول أن لا تنمية حضرية إذا لم تراعي خصوصية البيئة الاجتماعية للمدينة المراد تنميتها، ومن ثم كانت البلدية في الجزائر هي القاعدة المحلية المؤهلة للقيام بهذا الدور، حيث حرصت الجزائر بعد التحول الدستوري سنة 1989، على دعم وتقوية صلاحياتها ومسؤوليتها بما يمكنها من المشاركة الفعلية في تطبيق استراتيجيات التهيئة العمرانية، إذ تم إصدار تشريعات جديدة للتهيئة والتعمير والعقار، ويكون ذلك المشرع الجزائري قد حدد وبين مسؤولياتها ومهامها[1].

2- التنمية الريفية:

إن كان بروز مسألة التنمية الريفية مرتبطا ارتباطا وثيقا بتطور السياق الوطني في الجزائر في مجمله، فهو أيضا مرتبط وبشكل أكثر خصوصية في نقطتان تتعلق بسكان الريف وتدهور شروط معيشتهم، وخاصة من خلال سنوات التسعينيات، وفي هذه الظروف يمكن اعتبار التنمية الريفية

[1]- شويح بن عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية**، رسالة ماجستير، تخصص قانون عام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2011، ص 85، 90.

مسعى يسمح للسلطات العمومية بالقيام بأعمال تنموية للسكان وزيادة الفرص الاقتصادية وضمان التوازن الضروري بين الناطق الريفية والمناطق الحضرية، وتعتبر أيضا وسيلة للتكفل بالاحتياطات الحقيقية للسكان الخاضعين لشعور عميق بالتهميش والإقصاء وتطلعهم إلى المزيد من التقدم والحداثة.

3- التنمية السياحية:

إن الاهتمام بالتنمية السياحية جعل من الدولة الإطار الأول والفعال في وضع الآليات المناسبة للاستثمار العقلاني في هذا القطاع وكل ذلك يصب في إطار تحقيق تنمية للمجتمع من خلال الاستغلال العقلاني للموارد التي تتحصل عليها الجماعات المحلية خلال تنفيذها للعديد من المشاريع التنموية وإعطائها بذلك فرصة لتمويل نفسها، ويأتي ذلك حسب الموقع الجغرافي والتاريخي والبيئي لكل بلدية، فالبلديات الواقعة على الشريط الساحلي لها ديناميكية تنموية سياحية.

ثانيا: عوامل التنمية المحلية

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في التنمية المحلية ونذكر منها:

1- **عوامل بيئية:** يعتبر العامل البيئي من العوامل الرئيسية في عملية التأثير على عملية التنمية المحلية وذلك انطلاقا من التطور المنهجي، مثل التحليل البيئي أو معروف بالتحليل الإيكولوجي منهج عام في إدارة برامج التنمية المحلية على اعتبار أنه على سبيل المثال العنصر البيئي في التالي:

أ- **الموقع الجغرافي:** ويتمثل في الحيز والموقع الجغرافي الذي يقع فيه أفراد المجتمع المحلي ومتمثل القرية، المدينة والبلدية ...إلخ، والتي تشكل أماكن محددة نطاقها وفقا لنصوص تنظيمية وتتضمن الأماكن ومختلف المرافق الضرورية لحياة الفرد، لكل من الموجبات العمومية والمراكز الصحية، المدارس، الجامعات، مواصلات، مستشفيات، وغيرها من المرافق العامة للدولة.

ب-**السكان:** ويعتبر عنصرا رئيسي لوجود تجمع المحلي فهو يعد نواة المجتمع ومن غير المعقول تصور جماعة محلية ذات نطاق خالية من الأفراد وعليه فإن أصل وجود مجتمع محلي مرتبط بمجموعة أفراد تربط بينهم علاقات اجتماعية تأخذ في الغالب طابعا تكامليا.

ج- **الدين والعادات والتقاليد:** وهذا العامل له دور وتأثير ملموس على حلول الأفراد وموقفهم واتجاههم منه، وعملية التنمية المحلية فقد تكون مواقف إيجابية تؤيد إلى المبادرة، ويعتبر ذلك نجاحا للمسار المحلي. كما يمكن أن تكون عوامل مضادة ورافضة لكل المسار مما يؤدي إلى فشل التنمية المحلية.

إن الجماعة المحلية مهما كبر أو صغر حجمها تحترم قيمها ومبادئها الاجتماعية والمتمثلة بالدين والعادات والتقاليد والتي تلعب دورا كبيرا في نهضة ورقي التنمية المحلية أو تدهورها.

2- **الفاعلون:** ويقصد به في المقام الأول هم القيادات المحلية والتي تقع عليهم مسؤولية قيادة التنمية المحلية وتنظيم غيرها على أرض الواقع في صدد الخطة المرسومة لها في التأثر لابد من الإشارة إلى التمييز بين قيادات محلية منتخبة وأخرى منصبة من السلطة المركزية.

ويتضح دور القيادات المحلية المنتخبة والذي يقع على عاتقهم المسؤولية الكبيرة في تنمية إقليم الذين اختارهم، الأفراد في مرحلتين القيادة المحلية في التنفيذ. وتأتي هذه المرحلة من خلال اختبار الأجهزة والقيادات الإدارية اللازمة للتنفيذ، والتأكد من توافر الإمكانات والموارد المطلوبة لإتمام الخطة وإنجازها وتشجيع الجهود الذاتية والمثالية المستمرة والمتواصلة للتنفيذ، وإعلام المواطنين بما يتم إنجازه من أهداف لتشغيل خطة التنمية المحلية وهذه المرحلة إلى قياس وتقدير حجم ما تم إنجازه من أهداف لتشغيل خطة التنمية المحلية وهذه المرحلة ليست مجرد مرحلة، بل إنها في الحقيقة مواكبة ومزامنة مع كافة المراحل السابقة[1].

[1]- طالبي يمينة، **الدور التنموي للجماعات المحلية**، مرجع سبق ذكره، ص، ص 50،55،56،64.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المحلية

تساهم مؤشرات قياس التنمية المحلية في تقييم مدى تقدم الدولة في مجال تحقيق التنمية المحلية بشكل فعلي، وهذا ما يبنى عنه استراتيجيات وقرارات اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية.

أولا: المؤشرات الاجتماعية لقياس التنمية المحلية

المؤشر الكلي	المؤشرات الجزئية	طريقة القياس
مؤشر المساواة الاجتماعية	مؤشر الفقر	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر
	مؤشر البطالة	نسبة السكان العاطلين عن العمل وهم في سن العمل
	مؤشر المساواة في النوع الاجتماعي	معدل أجرة المرأة بالنسبة لأجرة الرجل
	مؤشر توزيع الدخل	العدالة في توزيع الدخل
مؤشر الصحة العامة	مؤشر حالة التغذية	الحالات الصحية للأطفال
	مؤشر الوفاة	معدل الوفيات للأطفال تحت 5 سنوات
	مؤشر الرعاية الصحية	نسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية
	مؤشر الإصحاح	نسبة السكان الذين يصلون على مياه شرب صحية
مؤشر التعليم	مؤشر مستوى التعليم	نسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس ابتدائي
	مؤشر محو الأمية	نسبة الكبار المتعلمين في المجتمع
مؤشر السكن	مؤشر السكن	نصيب الفرد من مساحة البيت أي الفرد/م^2
مؤشر الأمن الاجتماعي	مؤشر الأمن الاجتماعي	عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف نسمة
مؤشر النمو السكاني	مؤشر النمو السكاني	معدل النمو السكاني/السنة

المصدر: جوهري هشام، بن بو بكر رضوان، إشكالية الاستقرار السياسي والتنمية المحلية في الجزائر مذكرة ماستر، تخصص تنظيمات سياسية وإدارة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013 الحكم الراشد في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة بلدية البويرة، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد مالية وبنوك، ص 17.

يوضح لنا الجدول المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس التنمية المحلية من الجانب الاجتماعي والتي يبينها الجدول من خلال 3 خانات تبين الخانة الأولى المؤشر الكلي الذي يقاس المؤشرات الكلية، أما الخانة الثانية فتعطي المؤشرات الجزئية التي تشرح فيه كيفية قياس كل مؤشر جزئي للحكم على التنمية المحلية من جانبها الاجتماعي، مثلا مؤشر مؤتمر التعليم يفسره مؤشرين وهما: مستوى التعليم ومستوى محو الأمية حيث يقاس الأول من خلال الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس ابتدائي، أما المؤشر الثاني فهو يقاس بمعدل نسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

ثانيا: المؤشرات الاقتصادية لقياس التنمية المحلية

المؤشر الكلي	المؤشرات الجزئية	طريقة القياس
البيئة الاقتصادية	الأداء الاقتصادي	المعدل القومي للفرد أو نسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي
	التجارة	يقاس بالميزان التجاري
	الحالة المالية	قيمة الدين مقابل الناتج القومي الاجتماعي
أنماط الإنتاج والاستهلاك	استهلاك المادة	تقاس بمدى كثافة استخدام مواد الخام في الإنتاج
	استخدام الطاقة	تقاس بالاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد
	إنتاج وإدارة النفايات	كمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية
	إنتاج النفايات الخطيرة	إنتاج النفايات المشعة
	النقل والمواصلات	المسافة التي يتم قطعها سنويا للفر

المصدر: الحكم الراشد في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة بلدية البويرة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

المطلب الثالث: عوائق التنمية المحلية

تواجه التنمية المحلية مجموعة من العوائق والصعوبات التي تعيق مخططاتها وأهدافها المرجوة منها، وتتمثل هذه المعيقات فيما يلي:

1- العامل الديموغرافي: حيث يمثل النمو المتزايد للسكان أحد أهم العوائق التي تقف في طريق التنمية الشاملة للمجتمعات النامية لاسيما على المستوى المحلي فعدد السكان المتزايد يؤثر سلبا على بروز أثر زيادة الإنتاج والدخل وذلك بسبب الحاجات المتجددة التي تتولد عن هذه الزيادة والتي يصعب تلبيتها خاصة إذا صاحبها قلة الموارد المحلية ولا يمكن التغلب عليها إلا من خلال إتباع سياسة توعية المواطنين لحثهم على تحديد النسل أو على الأقل تنظيمه، وبذل الجهد على رفع الإنتاج وخلق مناصب عمل جديدة.

2- العوامل الاجتماعية: ومن أهم العوامل الاجتماعية التي يمكنها عرقلة التنمية المحلية ما يلي:

أ- **النظم والأبنية الاجتماعية السائدة:** كنظام الملكية، والذي قد يقف أمام تنفيذ المشروعات التنموية نظرا لتشابك حقوق الملكية وتعقدها.

ب-**التنظيم الديني:** يمكن أن يكون محفزا جيدا للتنمية المحلية، ويمكن أن يكون عائقا كبيرا يصعب تخطيه، خاصة إذا تعارضت بعض مبادئه مع السياسات التنموية المتبعة في مجتمع المحلي.

ج- الصراع على السلطة داخل المجتمع المحلي بين السلطة التقليدية وبين الإدارة القائمة على تنفيذ وتخطيط مشروعات التنمية المحلية.

3- العوامل الثقافية: ويمكن تلخيص أهم العوامل الثقافية التي من شأنها عرقلة مسيرة التنمية المحلية كما يلي:

التقاليد السائدة في المجتمع المحلي، المعتقدات السائدة لدى أفراد المجتمع المحلي والقيم الاجتماعية والثقافية (متعلقة بالاستهلاك والعمل والإنتاج).

4- العوامل النفسية: ترتبط هذه العوامل أساسا بقبول التجديد أو رفضها الشيء الذي يرجع إلى مسائل نفسية، تتمثل في الإدراك الجديد وطريقة النظر إلى القديم[1].

5- العوامل الإدارية والتنظيمية: تتمثل في تعقد الإجراءات وتفشي الروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات وانتشار اللامبالاة والسلبية وسيطرت المصلحة الخاصة للمنتخبين المحليين، ونقص الكفاءات الإدارية المؤهلة والقادرة على تحمل مسؤولية التنمية المحلية الشاملة.

6- العوامل الأمنية والبيئية: يعد عدم توفير الأمن من معوقات التنمية المحلية وتعني هنا الأمن بالمفهوم الواسع وأبعاده المختلفة، أي (الأمن السياسي والاقتصادي والثقافي، وأيضا الإنساني والبيئي)[2].

[1]- محمد خشمون، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية الكحلية**، رسالة دكتوراه، منشورة، تخصص علم الاجتماع والتنمية، جامعة منتوري، قسنطينة،2011، ص 114،116.

[2]- سي فوضيل حاج وآخرون، **إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، الجزائر، العدد 09، جانفي 2017، ص 169،170.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق طرحه في هذا الفصل نستخلص أن التنمية المحلية مسار لتنويع وإثراء الأعمال الاقتصادية والاجتماعية في إقليم معين من خلال تجنيد وربط موارده وثرواته ومنه يصبح منتوج جهد سكان الإقليم، فالتنمية المحلية هي عبارة عن اشتراك المواطنين المحليين في عملية تنمية الإقليم المحلي، كما أنها السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مرغوب فيه في المجتمعات المحلية، بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين نظام توزيع الدخول، وتحقيق الأهداف المرجوة، سواء كانت أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية والثقافية وحتى البيئة وهذه الأبعاد تقوم على ركائز أهمها المشاركة الشعبية للوصل إلى الغرض المرغوب المتمثل في تحسين الأحوال المعيشية للمجتمعات المحلية.

الفصل الثالث

دراســة حالــة المنطقة الصناعية

زعرورة تيارت

تمهيد:

بعد الانتهاء من الجانب النظري الذي تم تناوله من خلال الفصلين السابقين حيث يتحدث الفصل الأول عن المناطق الصناعية والفصل الثاني عن التنمية المحلية ثم انتقلنا في الفصل الثالث إلى الجانب التطبيقي من الموضوع، مع المحاولة بقدر الإمكان مطابقة المعلومات النظرية بالواقع الذي تعيشه المؤسسة.

ولقد اختيرت لهذه الدراسة المنطقة الصناعية زعرورة لمدينة تيارت والتي تقوم بتسييرها شركة التسيير العقاري SGI تيارت وذلك للمكانة الاقتصادية والصناعية الجد هامة التي تحتلها المؤسسة باعتبارها قطاع حيوي، إضافة إلى أنها شركة عمومية يقوم عليها الاقتصاد الولائي.

من خلال الدراسة الميدانية التي تم إجراءها بالمنطقة قمنا بتقسيم هذا الجانب الميداني إلى ثلاثة مباحث أساسية تتمثل فيما يلي:

المبحث الأول: دور المنظمة الصناعية في القضاء على البطالة وفي دعم مجالات التنمية المحلية.

المبحث الثاني: معوقات (مشاكل) المنطقة الصناعية بتيارت وأهم الحلول المقترحة.

المبحث الثالث: تقييم دور المنطقة الصناعية بدافع التنمية المحلية والأفاق المستقبلية.

المبحث الأول: هيئات تسيير المنطقة الصناعية

يخضع تسيير هذه المنطقة لشركة التسيير العقاري للمناطق الصناعية ومناطق النشاط لولاية تيارت SGI

المطلب الأول: شركة تسيير المناطق الصناعية والنشاط SGI

هي شركة ذات أسهم أنشأت بموجب قانون تأسيسي في السابع من شهر جانفي سنة ألفين وأربعة إمام الأستاذ سليم بشة موثق بولاية الجزائر رأس مالها 36450.000.00 دج تتكفل بتسيير الشبكات والفضاءات المشتركة للمناطق الصناعية ومناطق النشاطات قصد إحصاء الإمكانيات المتوفرة وشروط شغل القطع الممنوحة ومستوى التسوية وكذا الصعوبات الناجمة عن تسيير الأجزاء المشتركة فضلا عن إضفاء الطابع التعاقدي على العلاقات مع المتعاملين الاقتصاديين المتواجدين في هذه المناطق الصناعية على وجه الخصوص فيما يتصل بالخدمات المقدمة من قبلها على الفضاءات والشبكات المشتركة والتي تقع على عاتق الملاك المشتركين.[1]

تتكون مواردها المالية من عائدات الخدمات التي تقدمها ومن المساهمة المالية التي تشارك بها الوحدات المقامة في المنطقة تبعا لنسب المساحة التي تشغلها ورقم الأعمال ودرجة أهمية الشبكات.

تعني هذه الشركة في إطار اختصاصاتها بشؤون وصيانة المنطقة الصناعية وفقا للمرسوم 84/55 المؤرخ في 1984/03/03.

المطلب الثاني: مهام الشركة

إن المناطق الصناعية تسير من خلال شركة تسيير العقاري SGI والتي تقوم بعدة مهام لتسيير هذه المنطقة تسييرا جيدا والوصول إلى الهدف المرجو تحقيقه.

تقوم شركة التسيير العقاري بالمهام التالية:

- مراقبة المنطقة وحمايتها، وتنظيم المساعدة المتبادلة وتنفيذها.
- احترام متطلبات الأمن ومستلزماته بالاتصال مع المصالح والهيئات المعنية.

[1] – الوثائق الرسمية لشركة التسيير العقاري بتيارت SGI

- تسيير المنطقة واحترام مخطط تهيئتها.

- تنظيم المصالح المشتركة بين جميع المتعاملين في المنطقة وتنشيطها، وإنجاز التجهيزات المناسبة.

- انجاز أشغال التكيف أو التجهيزات التكميلية اللازمة لحسن سير الوحدات المقامة في المنطقة.

- احترام الأوامر الخاصة التي يحددها قرار مشترك بين وزير الداخلية والجماعات المحلية، ووزير التعمير والبناء والإسكان، والوزير المعني، إن اقتضى الحال ذلك.

- تمثيل الوحدات والهيئات المقامة في المنطقة لدى السلطات المحلية فيما يتعلق بالمسائل ذات المصلحة المشتركة.

- تتولى شركة تسيير المناطق الصناعية ذات الطابع النوعي تحت سلطة الوالي زيادة على الاختصاصات، تطبيق تنظيمات الشرطة الإدارية الخاصة المنصوص عليها في مجال الأمن داخل المنطقة، ومرور الأشخاص ووقوعهم، وكذلك الممتلكات، ونظافة الطرق والمنشآت والمباني، والتجهيزات وأمنها والوقاية من الأخطار ومحاربة الحرائق والتلوث.

- يمكن لهيئة التسيير أن تلجأ إلى إجراء المتعاملين أو غيره بدفع القسط المطلب به بمقتضى المصاريف المرتبطة بالتسيير العادي للمنطقة، أو القسط المطالب به بمقتضى الأشغال أو الالتزامات الأخرى ذات الطابع الظرفي.

- تضبط الشركة المسيرة باستمرار جميع مخططاتها وأية وثيقة تقنية ضرورية لتسيير مخطط تهيئة المنطقة.

- تسير المساحات والشبكات المشتركة الهيئة القائمة بالتهيئة حتى يتم تسليمها للهيئة التي تسير المنطقة الصناعية.

- تتكفل الهيئة المسيرة بصيانة الهياكل الأساسية الخارجية اللازمة لاتصال المنطقة بالخارج والهياكل الأساسية اللازمة لاتصالها بالمنشآت الكبرى الملحقة إذ لم تكن الحاجات التي توفرها لهم إلا المنطقة الصناعية وحدها.

- تتكفل الشركة المسيرة مهام صيانة شبكات التطهير الرئيسية ومحطة أو محطات التصفية إذا كان لا يهم إلا احتياجات المنطقة الصناعية ويتحمل المتعاملين أعباء صيانة الارتباط بالشيكات الرئيسية.

– يؤول تسيير الشبكة الداخلية لتموين المنطقة الصناعية بالطاقة الكهربائية إلى المؤسسات المتخصصة المعنية بالاتصال مع الهيئة المسيرة.

– يتم تسيير شبكة التزويد بالغاز حسب الشروط المحددة وتتولى الهيئة المسيرة صيانة شبكة الإنارة العمومية.

– تتولى الشركة المسيرة للمنطقة الصناعية، بالاتصال مع مصالح الأمن المختصة إقليميا، مراقبة دخول الناس إلى المنطقة الصناعية وتنقلهم داخلها وتنظيم مراقبة المنطقة، ويمكن إقامة مركز للشرطة فيها عند الحاجة.

– تتولى الشركة المسيرة للمنطقة الصناعية، بالاتصال مع مصالح الحماية المختصة إقليميا ما يأتي:

1- تراقب شبكة مقاومة الحريق وتفحصها دوريا وتصونها وتحافظ على صلاحياتها للاستعمال.

2- تعد مخططات حماية المنطقة الصناعية وتضبطها باستمرار وتطبيقها حسب الشروط المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

3- تتخذ أي إجراء وقائي من شأنه أن يدعم حماية الوحدات الصناعية التابعة للمنطقة.

المطلب الثالث: القوانين والتنظيمات التي تعمل وفقها الشركة:

تعمل شركة تسيير المناطق الصناعية SGI وفق قوانين وتنظيمات لضمان عملها ضمن الحدود القانونية دون الإخلال بأي مادة من مواد القانون حيث أن هذه القوانين تضمن لها تسيير الجيد للمنطقة الصناعية.

– بمقتضى الأمر رقم 67-24 المؤرخ في 07 شوال عام 1386 الموافق 18 يناير سنة 1967م، المعدل والمتمم والمتضمن القانون البلدي.

– بمقتضى الأمر 69-38 المؤرخ في 07 ربيع الأول عام 1389هـ الموافق لـ 23 مايو سنة 1969م، المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية.

– بمقتضى الأمر 76-04 المؤرخ في 20 صفر عام 1396هـ الموافق 20 فبراير سنة 1976م والمتعلق بالقواعد المطبقة في مجال الأمن من أخطار الحريق والفزع وإنشاء لجان الوقاية والحماية المدنية.

- بمقتضى القانون رقم 82-02 المؤرخ في 12 ربيع الثاني عام 1402هـ الموافق لـ 06 فبراير سنة 1982 والمتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الأراضي للبناء.

- بمقتضى القانون رقم 83-03 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1403هـ الموافق لـ 05فبراير سنة 1983 والمتعلق بحماية البيئة.

- بمقتضى المرسوم رقم 76-34 المؤرخ في 20 صفر عام 1396 الموافق لـ 20 فبراير سنة 1976 والمتعلق بالمهارات الخطيرة وغير الصحية أو المزعجة.

- بمقتضى المرسوم رقم 81-265 المؤرخ في 05 ذي الحجة عام 1401هـ الموافق 03 أكتوبر سنة 1981م والمتعلق بالقانون الأساسي الخاص بأعوان الشرطة البلدية.ذ

- بمقتضى المرسوم رقم 81-267 المؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1401 الموافق لـ 10 أكتوبر سنة 1981 والمتعلق بصلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي في مجال الطرق والنقاوة والطمأنينة العمومية.

- بمقتضى المرسوم رقم 83-200 المؤرخ في 04 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1981 الذي يحدد وشروط إنشاء المؤسسة العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها.

- بمقتضى المرسوم رقم 83-373 المؤرخ في 15 شعبان عام 1403 الموافق لـ 28 مايو سنة 1983 الذي يحدد سلطات الوالي في ميدان المحافظة على النظام العام.

- بمقتض ى المرسوم رقم 83-699 المؤرخ في 21 صفر عام 1404 الموافق 26 نوفمبر سنة 19836 المتعلق برخصة الطرق والشبكات.

- مرسوم رقم 84-55 مؤرخ في 30 جمادى الأولى عام 1404 الموافق لـ 03 مارس سنة 1984 يتعلق بإدارة المناطق الصناعية.

المبحث الثاني: المنطقة الصناعية زعرورة

من أجل خلق إطار خاص في مجال الاستثمار الصناعي شرعت الدولة في إنشاء المناطق الصناعية، ويتعلق الأمر بالمناطق التي حددت وخصصت لاستقبال الاستثمارات الصناعية والتي أسندت مهمة إدارتها وأشغال التهيئة لهيئات تسيير (مؤسسات عمومية ذات طابع اقتصادي – وحدات متخصصة) ستذكر في هذا الفصل الذي يتطرق إلى احد المناطق الصناعية التي ساهمت بشكل كبير في التنمية المحلية وتطوير الاقتصاد الوطني " **المنطقة الصناعية زعرورة ولاية تيارت**".

المطلب الأول: بطاقة فنية للمنطقة الصناعية

لقد تمكن العديد من المتعاملين العموميين والخواص من انجاز مشاريعهم الاستثمارية في هذه المنطقة الصناعية.

البطاقة التقنية للمنطقة الصناعية:

* قرار الإنشاء : رقم 1820 DPU /1976 بتاريخ 1976/10/02 مرسوم وزاري مؤرخ في 1970/06/05 – مقرر وزارة المالية بتاريخ 1979/12/01 رقم 007635.

* المساحة الإجمالية : 317 هكتار 25 آر 00 سآ.

* الهيئة المرقية : URBATIA

* المساحة المتنازل عنها : 263 هـ 73 آر 10.62 سآ.

* قطعة واحدة مدمجة ضمن الأملاك الخاصة للدولة بموجب العقد الاداري المشهر بالمحافظة العقارية بتيارت بتاريخ 2012/09/17 حجم 1299 رقم 24 بمساحة 33 هـ 81 آر 52 سآ.

* المساحة المخصصة للقطع المجزاة : 20 هـ 37 آر 09 سآ.

* المساحة المخصصة للطرقات والمساحات الخضراء مقدرة بـ 3 هـ 06 آر 84 سآ.

* عدد القطع المجزاة : 92 قطعة + 03 تجهيزات.

* عدد القطع الممنوحة للمستثمرين : 91 قطعة.

- مجموع القطع 351 قطعة لفائدة 154 مستثمر مع قطعة واحدة مخصصة لفائدة مصالح الري.

المطلب الثاني: قائمة المستثمرين المتواجدين في المنطقة الصناعية زعرورة:

تحتوي المنطقة الصناعية على عدة مؤسسات وشركات تساهم في النهوض بالاقتصاد الوطني من بينها :

- مؤسسة سوترفيت SOTREFIT
- شركة نفطال GPL
- شركة نفطال CBR
- الجزائرية للمياه ADE
- مؤسسة البناء للغرب CONSTRUCT OUEST
- تعاونية الحبوب والخضر الجافة CCLS
- مؤسسة سيدار SIDER
- المؤسسة الوطنية للترقية العقارية ENPI
- شركة ذات المسؤولية المحدودة SADEM
- شركة سونطراك SONATRACH – RTO
- مؤسسة ذات المسؤولية المحدودة فاماكو SARL FAMACO
- مؤسسة فابقارين SARL FABGRAIN
- مجمع سيم.
- مؤسسة الأشغال العمومية فغولي EURL ETP FEGHOULI
- شركة ذات المسؤولية المحدودة جوهرة للتدفئة.
- مجمع الحليب GIPLAIT
- مؤسسة التغذية SARL ALIMENT
- مؤسسة ABAMETAL

- مؤسسة طحكوت لصناعة السيارات.
- مؤسسة MTPAP.
- شركة PROSEMENCE.
- شركة ABBATOIRE SERSOU
- شركة SEMENCE YOUCEFI
- شركة SARL SEMENCE SERSOU
- مؤسسة IZEM BETON
- شركة GEOMAG
- شركة بومرداس SARL BOUMERDESS

المطلب الثالث: واجبات المستثمرين وأصحاب الوحدات الاقتصادية تجاه المنطقة الصناعية

هناك عدة واجبات لابد أن يقوم بها أصحاب الوحدات الاقتصادية والمستثمرين تجاه المنطقة الصناعية:

- المحافظة على امن ونظافة المنطقة الصناعية.

- لا يجوز للمستثمر أن يودع التفريغات المختلفة آو ردوم التوطئة أو النفايات في الطرق أو في الأماكن والمساحات غير المشغولة أو في الأراضي المجزاة ولو كان هذا الإيداع مؤقتا. لأن كل عمل في الشبكات والمنشآت المشتركة يخضع للحصول على رخصة من الهيئة المسيرة.

- يمكن للمستثمر أن يقوم بجميع أشغال الوصل التي تربط قطعة أرضه بقنوات جلب الماء وصرفه أو الغاز أو الكهرباء أو المواصلات السلكية واللاسلكية ...الخ، شريطة موافقة الهيئة المسيرة.

- يتعين على المستثمر أن يتحمل حسب أحكام تنظيم تجزئة الأراضي مسؤولية جميع التدابير والتجهيزات اللازمة للمعالجة المعدة لتخليص المياه المستعملة والأدخنة والتسربات الغازية والنفايات الصلبة مع كل المواد تضر الصحة العمومية أو الزراعية ما عدا حالة انجاز منشات كبرى مشتركة في كامل التراب الوطني .

كما يتعين عليه أن يتكفل بجميع التدابير والتجهيزات الرامية إلى الحد من الضجيج وجعله لا يتجاوز مستوى العتبة التي تام ربها التنظيمات المعمول بها.

يتحمل المستثمر ترميم الأضرار التي يتسبب فيها هو نفسه أو أي مقاول يستعمله في الطرق والشبكات المختلفة أو أعمال التهيئة العامة الكبرى التي نفذتها الهيئة المسيرة وفي حالة تعذر تحديد المسؤولية، تحسب تكاليف الترميم حسب أهمية مساحة القطع الأرضية التي كانت تنفذ فيها الأشغال عند معاينة الأضرار.

- دفع المستحقات في أوانها بمقتضى المصاريف المرتبطة بالسير العادي للمنطقة أو بمقتضى الأشغال والالتزامات الأخرى ذات الطابع الظرفي[1].

[1]- الوثائق الرسمية لشركة التسيير العقاري بتيارت SGI

المبحث الثالث: مكانة المنطقة الصناعية لتيارت ضمن سير عملية التنمية المحلية من (2014-2017)

تلعب المنطقة الصناعية دورا في تحقيق التنمية المحلية التي تعود بالنفع على المجتمع ككل والفرد بصفة خاصة، إلا أنها تتعرض لمشاكل عديدة فلو تم تقييم المنطقة الصناعية فإنها لم تساهم في قدر كبير في تحقيق التنمية المحلية.

المطلب الأول: دور المنطقة الصناعية في دعم مجالات التنمية المحلية

إن إنشاء المناطق الصناعية يساهم في دعم العملية التنموية بصفة عامة وتنمية القطاع الصناعي بصفة خاصة ويتمثل دورها فيما يلي:

1- القضاء على البطالة:

تعد مشكلة البطالة من المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي يصعب فهمها وتحليلها بمعزل عن المشكلات الاجتماعية الأخرى وقد لعبت المناطق الصناعية دورا كبيرا في تخفيض نسبتها وذلك من خلال استيعاب عدد كبير لليد العاملة.

2- القضاء على الفقر:

يعتبر الفقر مشكلة كبيرة يعاني منها العالم بأسره وقد اتفق المجتمع الدولي على اعتبار أن التخفيض من حدة الفقر يمثل هدف محوري لعملية التنمية والتي تشمل إنشاء المناطق الصناعية حيث تساهم في توفير مناصب العمل وبالتالي حصول الأفراد على دخول مما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي وتخفيض نسبة الفقر.

1- الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية بصفة عامة وتنمية الصناعية بصفة خاصة.

2- تهيئة الفرصة أمام أصحاب المؤسسات للحصول على العقار الصناعي بأسعار مغرية وبدون تأخير.

3- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر بتوفير بعض الامتيازات الخاصة بهذه المناطق.

4- رفع القيمة المضافة للإنتاج المحلي والاستفادة من الطاقات الكامنة المحلية.

5- التنويع في المنتجات وتقديم منتجات محلية تلبي حاجات السكان المحليين.

6- العمل على الرفع من الناتج الوطني.

7- تحقيق اللامركزية الصناعية والحد من تمركز الصناعات في بعض المناطق وخاصة العاصمة.

8- تقديم الخدمات والمنافع للمشروعات الصناعية بحيث تقل التكاليف وتزداد أرباحها.

9- تخصيص الأراضي المناسبة للاستعمال الصناعي مما يساعد التهيئة العمرانية الجيدة ومن أجل الحفاظ على سلامة البيئة والسكان.

10- تنظيم التوسع الصناعي وترشيد اختيار مواقع المشروعات الصناعية داخل المدن الكبيرة.

11- توفير مواقع جديدة للصناعات المضطرة لنقل مواقعها بسبب المشروعات الكبرى لتطوير المدن[1].

المطلب الثاني: معوقات (مشاكل) المنطقة الصناعية وأهم الحلول المقترحة

تقع مسؤولية هذه المناطق الصناعية على عاتق شركة التسيير العقاري (SGI) لولاية تيارت إلى أن هذه المناطق تواجه مجموعة من المشاكل التي تعترضها للوصول نحو الهدف المرجو.

أولا: مشاكل المناطق الصناعية في مدينة تيارت

تواجه المنطقة الصناعية زعرورة تيارت مشاكل عديدة تمنعها من تحقيق التنمية المحلية، وقد سجلت من خلال زيارتنا لهذه المناطق حملة من الملاحظات والانشغالات كالتالي:

1- مشاكل التهيئة:

تمثل مشاكل التهيئة أحد أهم العناصر الأساسية التي تقف عائقا أمام تطوير المناطق الصناعية لولاية تيارت حيث لاحظت عدم اكتمال تسييج المنطقة الصناعية زعرورة، مما جعلها منطقة عبور للعربات والمركبات، وبالتالي صارت مأوى مناسبا لتعيش فيه الآفات الاجتماعية، والإخلال بالأمن العمومي.

[1]- رقية خياري، **السياسية التنموية في الجزائر وإنعكاستها الاجتماعية (فقر وبطالة)**، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، تخصص علم الاجتماع، 2014، ص 257-171.

2- مشاكل التسيير:

لقد ساهم تعدد المتدخلين في شؤ ون العقار الصناعي في خلق حالة من الغموض حول العديد من المسائل المرتبطة بتسيير المنطقة الصناعية، حيث وجدت اللجنة بعض الصعوبات في تشكيل رؤية محددة، حول الحدود التي تفصل بين مهام مختلف المتدخلين ولعل من المسائل الأكثر غرابة في هذا المجال أن الطبيعة القانونية المنطقة الصناعية ما زالت موضوع اختلاف أو عدم وضوح من جهة إدارية إلى أخرى، وعلى العموم فإن تسيير المناطق لصناعة يقع اليوم على عاتق شركة التسيير العقاري (SGI).

3- مشاكل البيئة:

يرتبط النشاط الصناعي ارتباطا وثيقا بالبيئة نظرا للآثار السلبية التي تنشأ عادة عن النفايات الصناعية، وهو ما يشكل تحديا جوهريا لدعم مسار التنمية المحلية ورغم استيفاء مؤسساتنا الصناعية لمعايير احترام البيئة أثناء ممارستها لأنشطتها المختلفة إلا أن المسارات الجديدة التي شرعت فيها الدولة لتأهيل المؤسسات، سيكون من شأنها توفير المناخ المناسب والأرضية الواقعية للمشروع في تنمية صناعية صديقة للبيئة ومناطق صناعية ذات جودة بيئة نموذجية.

4- مشاكل أخرى:

أ- مشاكل متعلقة بالمواد الخام:

تفتقر المناطق الصناعية للمواد الخام اللازمة للصناعة لذلك تلجأ معظم فروع الصناعة إلى الاعتماد على السوق الأجنبية في استيراد المواد وبالتالي فإن كثيرا ما تواجه المناطق الصناعية من مشاكل في الحصول على المواد الخام وارتفاع أسعارها وتأخر المستثمر في استلامها.

ب- مشاكل متعلقة بالمعدات والأدوات:

تواجه المناطق الصناعية انخفاض في نسبة الكفاءة الإنتاجية من جهة وارتفاع تكلفة الإنتاج من جهة أخرى، وذلك بسبب الآلات والمعدات المستخدمة في المصانع إما قديمة أو متخلفة تكنولوجيا، مما يترتب في كثير من الأحيان تعطلها، الأمر الذي يزيد من تكلفة الصيانة.

ج- عدم ملائمة مواقع المصانع وأبنيتها:

تبين من خلال أكثر من مسح ميداني للمناطق الصناعية أن مواقع الإنتاج لمعظمها تقع خارج المناطق الصناعية وهي موزعة ومنشئة في المناطق التجارية والسكنية.

د- مشكلات متكلفة بالخدمات:

تواجه المناطق الصناعية مشاكل تتعلق بالخدمات الضرورية والتي لا غنى عنها منها المياه والكهرباء والمجاري بالإضافة إلى الاتصالات والنقل وكل هذه الخدمات أصبحت ضرورية للنهوض بالقطاع الصناعي.

بالإضافة إلى وجود مشاكل أخرى منها:

- الزحف العمراني نحو المدينة فتبدو كأحد أحيائها وكثرة الأبنية غير المرخص لها.
- الأسس غير السليمة التي وضعت لاختيار مواقع المناطق وعدم التزامها بالشروط المناسبة للحفاظ على البيئة.
- المشروعات التي تقوم بها المناطق الصناعية لا تدر دخولا تزيد من تنمية المنطقة.
- موقعها لا يخدم البيئة المحلية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.
- نظام الموارد المتاحة لا يدعم برامج التنمية المحلية.
- انعدام شبكات الصرف الصحي والتي تخدم جميع قطع الأراضي ومراكز الخدمات داخل المدينة الصناعية[1].

[1]- محمد حمازة، **دور المناطق الصناعية في التنمية المحلية دراسة ميدانية في المنطقة الصناعية لمدينة باتنة، خلال فترة 2005-2009**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، 2012، ص 148.

ثانيا: الحلول المقترحة عن مشاكل المناطق الصناعية:

1.حل المشاكل المتعلقة بالتهيئة والمتمثلة في إكمال تسييج المنطقة الصناعية حيث تصبح المنطقة الصناعية في وسط ملائم محمي من جميع الجهات لتفادي عيش الفئات الاجتماعية فيه.

2.لابد من وجود مسير معين تم اختياره نظرا لخبرته في هذا المجال لتفادي كثرة الآراء والاختلاف في تسيير المنطقة.

3.احترام معايير البيئة بحيث تكون المناطق الصناعية صديقة للبيئة وبالتالي توفير المناخ المناسب والأرضية الجيدة لمزاولة النشاط الصناعي.

4.العمل على توفير المواد الخام للصناعة.

5.توفير المعدات والآلات المواكبة للتكنولوجيا والاستغناء عن القديمة مما يحقق جهد أقل وربح أكبر ومنتوج ذو جودة.

6.يجب أن تتلائم مواقع لمصانع وأبنيتها بحيث مواقع الإنتاج تقع داخل المناطق الصناعية وليس خارجها، وأن تكون بعيدة عن المناطق السكنية.

7.لابد أن تتوفر في المنطقة الصناعية المياه، الكهرباء، المجاري، بالإضافة إلى الاتصالات والنقل وذلك من أجل النهوض بالقطاع الصناعي.

8.اختيار مواقع جيدة للمناطق الصناعية بحيث تكون في موقع استراتيجي بعيدة عن السكان.

9.لابد أن تكون المشروعات التي تقوم في المناطق الصناعية تدر دخولا تريد من تنمية المنطقة.

10. يجب أن يكون موقع المنطقة الصناعية يخدم البيئة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

11. يجب توفر شبكات الصرف الصحي.

12. المراقبة الدائمة من طرف المسؤول عن المنطقة الصناعية من أجل السير الجيد للمنطقة.

13. العمل على تصليح الطرقات المؤدية لهذه المنطقة لتفادي مشاكل النقل بالنسبة للعمال.

14. منح حوافر للعمال من أجل النهوض بالإنتاج وبالتالي فغن زيادة الإنتاج تؤدي إلى زيادة المردودية مما يساهم في التنمية المحلية للبلد.

15. وضع قوانين صارمة لمن يخل بالقانون الداخلي للمنطقة الصناعية.

16. التسيير الجيد لهذه المنطقة بحيث كل مبلغ مخصص لمشاريع هذه المناطق يتم صرفه واستغلاله فيما يتعلق بمصالح هذه المنطقة.

17. الحصول على عقود الملكية من طرف الجهة المعنية لكي تزاول المنطقة نشاطها بالشكل القانوني.

18. التزود بالمياه الصالحة للشرب.

19. العمل على توفير إدارة بيئية في المنطقة الصناعية التي لوحظ عدم وجودها في المناطق الصناعية في الجزائر.

المطلب الثالث: تقييم دور المنطقة الصناعية في دفع التنمية المحلية

إن تقييم دور المنطقة الصناعية يتوقف على مدى مساهمة هذه الأخيرة في تحقيق التنمية المحلية وكيف ساهمت في ذلك، وهل نجحت في بلوغ التنمية المحلية.

لم تساهم المنطقة الصناعية زعرورة تيارت إلى حد كبير في التنمية المحلية نظرا إلى:

- عدم تجمع المؤسسات في منطقة واحدة.
- عدم الاستماع إلى الانشغالات والاقتراحات المقدمة من قبل العاملين في المنطقة الصناعية.
- عدم توفر المساعدة والتطوير لشروط العمل لمختلف مستعملي المنطقة الصناعية.
- عدم التعاون مع مختلف المناطق الصناعية في الجزائر.
- عدم وجود اجتماعات دورية تتمحور حول عالم الشغل والتكوين، تحسيسا بأهمية ونوعية البيئة.
- يتم تسيير المناطق الصناعية في الجزائر بمؤسسة مستعملة وغير متكاملة (بصفة مؤقتة إلى حين تحديد المعيار القانوني المطبق لتحددي هذه المؤسسات) مع مؤسسات المجتمع المدني مما أثر سلبا على مردوديتها الاقتصادية.
- في الجزائر المنطقة الصناعية فضاء معزول كل مؤسسة تعمل بمفردها دون التنسيق مع المؤسسات الأخرى، وبالتالي لا يوجد هناك تعاون لحل المشاكل الموجودة في المنطقة.

- في الجزائر تسير الإستراتيجية الوطنية للتنمية المحلية من الناحية القانونية فقط ويكاد أثرها التنفيذي معدوما.

- تتمركز المناطق الصناعية في الجزائر على الشريط الداخلي والساحلي وعلى المناطق الزراعية مما أثر سلبا على التوزيع الجغرافي للسكان والإنتاج الزراعي.

- تعدد القوانين والهياكل وعدم تكاملها وانسجامها.

- غياب الوعي بالمسؤولية الاجتماعية مما جعل هذه المناطق لا تراعي الجوانب الاجتماعية في خططها التنموية.

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا لهذا الفصل تبين لنا أن المنطقة الصناعية بتيارت تواجه مشاكل عديدة تمنعها من الوصول إلى غايتها لذا تسعى الدولة جاهدة لإيجاد حلول فعالة للقضاء على هذه المشاكل حيث أن هذه المنطقة تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية المحلية من خلال توفير مناصب الشغل وهي بذلك تقضي على البطالة الأمر الذي يساعد على زيادة الإنتاج مما يساهم في زيادة المداخيل، وبالتالي يتم القضاء على الفقر بالإضافة إلى المساهمة في رفع إنتاجية القطاعات وفي الأخير فإن المنطقة الصناعية زعرورة بتيارت لم تساهم في تحقيق التنمية المحلية ولكنها تسعى إلى تحقيقها على مدى الزمن.

خاتمة

خاتمة:

الصناعة ظاهرة اجتماعية واقتصادية وحضارية لأي بلد من بلدان العالم وهي عملية معقدة تمتد جذورها إلى القدم وتطورت خلال الزمن من مجالات عديدة وهي تتأثر بعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وهي تبنى على كفاءة الموارد والاستغلال الأمثل لها.

يحقق إنشاء المناطق الصناعية فوائد كثيرة للقطاع الصناعي وعلى عملية التنمية، فهي البيئة المناسبة للازدهار وتطور مختلف الصناعات، فتخطيط المناطق الصناعية على أساس تشابه اختصاصات الصناعات التي تتشابك مداخلاتها ومخرجاتها يؤدي إلى تكامل هذه الصناعات فينعكس ذلك ايجابيا في تخفيض تكاليف إنتاجها ويحقق لها مزايا إنتاج كبير، كما يساعد تجميع المصانع في منطقة واحدة من استغلال الخدمات المتاحة ضمن المدن الصناعية لكل المرافق العامة وغيرها مما ينعكس على خفض التكاليف الاستثمارية ومن جانب آخر فإن انتشار المدن الصناعية في أي بلد يعود عليه بالعديد من المنافع كتوفير فرص العمل وجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق المفتوحة.

ونظرا للدور الكبير الذي يلعبه قطاع الصناعة في تفعيل التنمية، وتنشيط سوق العمل فقد حظي باهتمام كبير من خلال جملة من التدابير والسياسات الرامية إلى إنعاشه وتطويره باستمرار وفي هذا الصدد فقد أقيمت العديد من المناطق الصناعية عبر التراب الوطني من أجل الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها من خلال تشجيع الاستثمار وتنمية المشاريع خاصة الصغيرة مما يخلق فرص عمل جديدة سواء محليا، أو إقليميا، لذا على الهيئات المعنية اتخاذ تدابير وإجراءات من شأنها أن تأخذ صفة الخطوات الإستراتيجية نحو الاهتمام بالقطاع الصناعي، ومحاولة خلق مناطق صناعية.

كما أن المناطق الصناعية تلعب دور رئيسي في تحقيق التنمية المحلية والتي هي عملية محسوبة التكاليف مدروسة الوسائل ومتوقعة النتائج الاقتصادية والاجتماعية ورغم ما تعانيه من عوائق وعراقيل تمنع تحقيقها إلى أن هذه المناطق تسعى جاهدة إلى تحقيقها بإتباع جملة من التدابير والاستراتيجيات لبلوغ الهدف المرجوة.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية توصلنا إلى النتائج التالية:

- بينت الدراسة النظرية أهمية الصناعة بصفة عامة والمناطق الصناعية بصفة خاصة ومن خلال توضيح مدى أهمية وجود الصناعة والمناطق الصناعية.

- وقد أشارت هذه الدراسة إلى أن إنشاء المناطق الصناعية هو وسيلة لتحقيق التنمية المحلية والتي تشمل جميع المجالات والأطراف وتحقيق التطور والازدهار والتوسع.

- المناطق الصناعية تعتبر أحد الموارد التي ما إن أحسن استغلالها فإنها حتما سوف تساهم في تحقيق التنمية المرجوة.

- تعتبر الموارد المحلية ضرورة لابد منها لانجاز برامج ومشروعات التنمية المحلية.

- تعتبر المناطق الصناعية أداة للقضاء على التخلف الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية في الأقاليم الأقل تطورا في المناطق الريفية.

- تؤدي المناطق الصناعية إلى الاستغلال العقلاني لكل الموارد وتسيير صحيح لكل الإمكانيات المتاحة على مستوى كل إقليم ظهرت فيه المناطق.

- تعد المنطقة الصناعية أسلوبا حديثا في توطين وتنمية المشاريع الصناعية.

- تؤدي المناطق الصناعية إلى تقليل التكاليف الاقتصادية للصناعة، سواء تكاليف الإنتاج أو النقل أو الخدمات الأخرى.

- تعد التنمية المحلية أحد مستويات التنمية وأداة من أدوات ترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن.

- تقوم التنمية المحلية باستشارة الجهود الذاتية من خلال المشاركة الشعبية للرفع من معدلات التنمية في جانبها المحلي.

- تعتبر التنمية المحلية بالجهود الذاتية من أنجح الوسائل في إثارة حماس المواطنين لقضايا التنمية وتحويلهم إلى عناصر إيجابية في إحداث التنمية.

– تعتبر التنمية المحلية من الوسائل الهامة لاستغلال الموارد المحلية ومن ثم المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للوطن.

تعتبر جهود المشاركة الشعبية ضرورة في إنجاح برامج التنمية المحلية.

– إن نجاح برامج ومشروعات التنمية يتوقف على مدى مساهمة وحرص الإدارة المحلية في إنجازها.

– تعتبر الإعانات الحكومية من الموارد الأساسية في التمويل المحلي.

– ومن خلال الدراسة الميدانية لمؤسسة التسيير للمنطقة الصناعية بتيارت منطقة زعرورة ولبيان مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية التي تمس جميع الجوانب الاجتماعية من خلال تخفيض نسبة البطالة وزيادة فرص التشغيل (مناصب العمل) أما الجانب الاقتصادي فمن خلال تحقيق عائد.أكبر وازدهار وانتشار واسع أما بالنسبة لهذه المؤسسة فهي بعيدة عن تنمية ذلك لأنها لا تزال في مرحلة الإنتاج والبحث عن تحقيق أرباح وتبقى العديد من الاستراتيجيات الموظفة غير ناجحة كإستراتيجية التنمية الريفية فلازالت المناطق النائية تعاني الكثير من المشاكل أي لم تتوصل إلى تحقيق تلك الأهداف المرجوة.

انطلاقا من الحقائق الملموسة في الواقع وتحليل المعطيات والمعلومات وحوصلة النتائج يمكن تقديم

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: غير صحيحة، لم تساهم المنطقة الصناعية زعرورة في تحقيق التنمية المحلية نظرا للمشاكل العديدة التي تواجهها المنطقة حيث أنها لم تستطيع معالجة مشاكلها فكيف لها أن تساهم في التنمية المحلية.

الفرضية الثانية: غير صحيحة، لم تستعمل المنطقة الصناعية جميع الآليات الفعالة لتحقيق التنمية المحلية فلو تم استخدام هذه الآليات على سبيل المثال، تظافر جهود المواطنين مع الدولة فلكان هناك تنمية محلية.

الفرضية الثالثة: صحيحة، لأن النشاطات الاقتصادية بالمنطقة الصناعية ملائمة لمتطلبات التنمية المحلية ولكن ليس بشكل كبير ولأن التنمية المحلية عملية تهدف إلى تحسين نوعية الحياة للسكان أي تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية بينما الأنشطة الاقتصادية في المنطقة الصناعية زعرورة ترتكز على الهدف الاقتصادي فلو كان هناك تركيز على الأهداف الاجتماعية لما كان فقر أو بطالة.

اقتراحات وتوصيات:

– تسليط الضوء أكثر على المناطق الصناعية ودورها في التنمية المحلية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن على المستوى المحلي من خلال إجراء المزيد من الدراسات والبحوث الميدانية.

– التفكير بشكل جدي لإنشاء المناطق الصناعية لإعادة التوطن الصناعي في مواقع معروفة وليس عشوائيا.

– لابد من البدء بالتفكير بإنشاء المناطق صناعية جديدة خارج حدود المخطط العام للمدينة لتخليصه من مصادر التلوث ومخاطره ولإضفاء طابع حضاري على هذه المدينة التي يشهد التاريخ بأنها كانت ويجب أن تبقى تمثل الرقي الحضاري لفترات مهمة من تاريخ البشرية.

– لابد من وضع أسس سليمة لاختيار مواقعها ومعرفة مدى التزامها بالشروط المناسبة للحفاظ على البيئة وسن قوانين صارمة لتحقيق ذلك و إعدادها إعدادا جيدا لتجنب أخطاء عديدة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والتقني والبيئي والصحي.

– ضرورة توجيه المناطق الصناعية إلى مشروعات منتجة تدر دخولا تزيد من تنمية المنطقة على أن تكون هذه المناطق بعيدة عن اتجاهات نمو المناطق السكنية.

– إعادة النظر في نظام الموارد المحلية المتاحة بما يدعم برامج التنمية المحلية إضافة إلى تنمية الموارد المحلية وتنميتها واستغلالها بشكل عقلاني مع ضرورة توسيع مشاركة المواطنين والأهالي في برامج ومشروعات التنمية المحلية.

– العمل على تطوير المنطقة الصناعية وتخصيص الموارد المالية اللازمة لتدعيمها .

– عند اختيار الموقع الصناعي لابد من الأخذ بعين الاعتبار الدقة والخطوات اللازمة في اختياره فيجب مراعاة الجانب الاقتصادي مع مراعاة الجوانب الأخرى الاجتماعية وعمرانية والبيئية والصحية.

–اتخاذ الاحتياطات اللازمة عند إنشاء المناطق الصناعية.

– العمل على التخطيط الجيد وتوفير مصادر التمويل اللازمة من أجل تغطية جميع نشاطاتها وممارسات المناطق الصناعية.

– يجب تحديد وقياس الآثار والنتائج التي قد تنجم عند إنشاء مشروع لبناء مناطق صناعية وقياس ما مدى مساهمته وانعكاسه على التنمية المحلية.

– إجراء المزيد من الدراسات لهذه المشاريع من أجل استغلالها استغلالا أمثل لتحقيق والوصول إلى ما قد يعود بالنفع إلى جميع القطاعات.

– ضرورة تدخل أدوات علم الاقتصاد مع علم المحاسبة للوصول إلى نتائج أفضل لتقارير سليمة ويمكن الاعتماد عليها.

الأفاق المستقبلية:

لقد ارتبط الموضوع بدراسة المناطق الصناعية ضمن سياق التنمية المحلية وبالنظر لتشعب واتساع عناصر هذا الموضوع، ظهرت لنا من خلال بحثنا هذا العديد من الجوانب المهمة ذات الصلة بالمناطق الصناعية والجدير بمواصلة البحث فيها، خاصة وأن المجال لازال خصبا للبحث وواعدا لاستقطاب اهتمام الدراسات العلمية والعملية ونذكر هنا على سبيل المثال لا حصر لدراسات حول:

- تقييم التنمية المحلية على مستوى المناطق الصناعية.
- المناطق الصناعية أداة فعالة لتحقيق تنمية محلية وشاملة.

قائمة المصادر

والمراجع

المراجع:

الكتب:

1. أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دون الطبعة، دار العلوم، عنابة، 2008.
2. أحمد محمد غنيم، إنشاء المشروعات الصناعة المكتبة العصرية، دار الإدارة جمهورية مصر العربي، 2008.
3. إيمان عطية ناصف، مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة، بدون طبعة، دار الجديدة العربية،38-40 شارع سوتير، الأزارطية، 2008.
4. حنان قرقوتي، زراعة وصناعة وتجارة، الطبعة الأولى، مؤسسات الجامعية للدراسات نشر وتوزيع، بيروت، 2006.
5. حسن عبد العزيز، اقتصاديات الموارد، زهراء الشرق، القاهرة، 1996.
6. حسين خليل، السياسات العامة في الدول النامية دار المنهل اللبناني، لبنان، 2007.
7. طارق الحاج، مبادئ التمويل الطبعة الأولى، دار الصفاء، عمان، 2010.
8. محمد حمازة، دور المناطق الصناعية في التنمية المحلية دراسة ميدانية في المنطقة الصناعية لمدينة باتنة، خلال فترة 2005-2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، 2012.
9. محمد علي شهيب، إدارة العمليات والإنتاج، الطبعة الرابعة، مطبعة جامعة القاهرة، 1988.
10. محمد الفاتح، محمود بشير المغربي، تمويل ومؤسسات مالية، شركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، السودان، 2011.
11. محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، دار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
12. سمير محمد عبد العزيز، التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية، دار الإشعاع مصر، 1997.
13. عادل حسن، تنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
14. علي أحمد هارون، أسس الجغرافيا، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي القاهرة، مصر، 2006.

15. عبد المطلب عبد الحميد دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ قرارات استثمارية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008.

16. عامر عبد الله، تحليل وتخطيط مالي، المتقدم، الطبعة الأولى، دار البادية، عمان، 2015.

17. عبد الغفار حنفي، رسمية قرياطس، أساسيات الاستثمار وتمويل، دار النشر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

18. فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى، 2015.

19. صالح حسن، مدخل إلى جغرافيا الصناعية، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان الأردن، 1985.

20. خبابة عبد الله، مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، آلية لتحقيق التنمية المستدامة، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2013.

مذكـرات:

1. بادي خديجة، **المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية المستدتامة، دراسة حالة للمنطقة الصناعية بيتروكميائية بسكيكدة**، رسالة ماستير تخصص اقتصاد تنمية محلية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2014.

2. جوهري هشام، بن بوبكر رضوان، **إشكالية الاستقرار السياسي والتنمية المحلية بالجزائر، دراسة لمديرية الموارد المائية بولاية ورقلة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013.

3. جميل أحمد الجويد، **التنمية المحلية في اليمن ومعوقاتها**، رسالة ماجستير منشورة، تخصص إدارة وسياسة، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2004

4. صفاء عثمان، **دور اللامركزية والإدارية في التنمية المحلية، دراسة مقارنة بين بلدية بسكرة وبلدية عنابة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسة عامة والإدارة المحلية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

5. هاشيمي صدام، خالدي عبد الصمد، **دور الجمعيات في التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حلة ولاية نعامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في شعبة العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة والتنمية، جامعة دكتور مولاي الطاهر سعيدة، 2016.

6. وائل وجيه رضا البظ، **محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة والمجتمع وتعليم الصناعي رسالة ماجستير**، تخصص تخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين، 2004.

7. زقو محمد أمين، لداد محمد أمين، **واقع الصناعة التحويلية في الجزائر**، رسالة ماستير تخصص الإقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2017.

8. حطاب مراد، أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة–دراسة حالة الأدوية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2016.

9. طالبي يمينة، **الدور التنموي للجماعات المحلية، دراسة حالة ولاية البيض**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وتنمية، جامعة طاهري مولاي، سعيدة، 2016.

10. يحياوي العالية، صالحي عمارة، **سياسة الصناعية في الجزائر، ودورها في التفعيل القطاع الصناعي الوطني**، رسالة ماستر تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون، 2016.

11. يوسف نور الدين، **الجباية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009.

12. يوسف نور الدين، **الجباية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009.

13. كمال بودانة شعباني، **أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية، دراسة ميدانية بلدية حاسي بحبح الجلفة**، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، محمد خيضر بسكرة، 2014.

14. محمد تاوز، **دراسة قياسية مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية لفترة 1982،2012**، الشهادة ماستر، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.

15. محمد خشمون، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية الكحلية**، رسالة دكتوراه، منشورة، تخصص علم الاجتماع والتنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.

16. محسن يخلف، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية بسكرة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسة عامة وإدارة إقليمية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.

17. مقيمح صبري، **المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية المستدتامة، دراسة حالة للمنطقة الصناعية بيتروكميائية بسكيكدة**، رسالة ماستير تخصص علوم اقتصادية، 2014.

18. سنوسي وحشية، قالية فتيحة، **الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المحلية، دراسة حالة بلدية البويرة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصادية المالية والبنوك، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، 2015.

19. سكساف منال صافية، تسويق الخات السياحية ودوره في التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية بسكرة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

20. رقية خياري، السياسية التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية(الفقر والبطالة)، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة محمد خضير بسكرة، تخصص علم الاجتماع ، 2014.

21. شويح بن عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية**، رسالة ماجستير، تخصص قانون عام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

22. تلي محمد إسلام، **دور السياحة في التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية غرداية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: تسويق خدمات، قاصدي مرباح ورقلة، 2014.

الملتقيات:

1. فرج شعبان، مداخلة بعنوان إستراتيجية التنمية المحلية من مدخل تمكين الجماعات المحلية في إطار الحكم الرشيد، **الملتقى الوطني الرابع تحديات الجماعات المحلية وأساليب تطويرها**، المدية، 11/10/ مارس 2010.

2. نعمون وهاب وسماعيلي فوزي، **الملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع والأفاق والتجارب الناجحة**، يومي 19-20 أكتوبر 2015.

المجلات:

1. الصادق محمود عبد الصادق، **مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا**، مجلة الجامعة الأسرية، العدد 21، 2011.

2. سي فوضيل حاج وآخرون، **إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، الجزائر، العدد 09، جانفي 2017.

3. زعباط عبد الحميد، **دور السياسات الصناعية المصرفية في ترقية تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري**، ابحات اقتصادية وإدارية الجزائر تبسه العدد 11 جوان 2012 م.

4. محمد محمد سليمان حسن، **الاشتراطات والمعايير التخطيطية للمناطق الصناعية**، مجلة الصناعة السعودية مجلة فصلية تصدر عن مجلس ادارة المدينة الصناعية بالرياض عدد 13 يوليو 2005.

5. نسيم حسن أبو جامع نائل محمد مصبح، **أهمية المناطق الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة،** حالة دراسية مدينة غزة الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة، دراسة ميدانية غزة الصناعية، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث ودراسات، العدد الثالث، يوليو، 2012.

المقابلات:

1- بوفنين مهدي، مدير شركة التسيير العقاري، دراسة ميدانية للمنطقة الصناعية، تيارت، 2018/01/15، (مقابلة شخصية).

2- الخالدية بوريحية، مستشارة قانونية بشركة التسيير العقاري- تقديم معلومات عن المنطقة الصناعية زعرورة- تيارت، 2018/03/03. (مقابلة شخصية).

المواقع الإلكترونية:

https:// www.chamber.org»arabic.

ملخص:

هدفت هذا الدراسة إلى معرفة دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر وبشكل خاص في منطقة تيارت، إذ تعتبر المناطق الصناعية أهم الموارد التي إذ ما تم استغلالها حتما سوف تساهم في تحقيق التنمية المحلية في المنطقة.

إن المناطق الصناعة تعتبر أحد هي الموارد التي ما أحسن استغلالها فإنها حتما سوف تساهم في تحقيق التنمية المحلية المرجوة وإستراتيجية المناطق الصناعية انطلقت من قناعة الدولة بضرورة تعزيز القدرة التنافسية للصناعة وتحقيق التكامل في مختلف قطاعاتها نظرا لما تواجهه من تحديات اقتصادية واجتماعية وإقليمية ودولية فرضتها التطورات الاقتصادية.

وفي هذا السياق قمنا بإجراء دراسة على مستوى المنطقة الصناعية زعرورة بتيارت لمعرفة مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية واستخلاص في نهاية الدراسة أن هذه المنطقة الصناعة مع أنها وفقت في بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية إلا أن أدائها يظل محدود لأنها لم تسوفي يعد وبشكل كامل متطلبات التنمية المحلية.

Résumé :

Cette étude visait a aborder le rôle des zones industrielles dans la concrétisation de développement local en Algérie. Ou les zones industrielles sont les outils les plus importants qui contribuent au développement du développement local dans la région.

La stratégie des zones industrielles est l'orientation de l'état pour améliorer la compétitivité de secteur industriel et relever les défis économique sociaux, régionaux et internationaux.

Nous avons étudié la zone industrielle dans la wilaya de Tiaret. En conclusions nous avons conclu que cette zone industrielle esht encore loin de jouer pleinement son rôle dans la concrétisation du développement local.

Mots clés : zone industrielle, développement local, secteur industriel, politique industielle.